الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

جامعة الجزائر

معهد الحقوق والعلوم الادارية
بن عكنون

بحث للحصول على شهادة الماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية

عنوان البحث

التنظيم القانوني للتعاون الافريقي العربي المعاصر

إعداد الطالب :
قاسمية جمال

إشراف :
الدكتور : دحماني ميلود

الجزائر 1991

جامعة الجزائر

معهد الحقوق والعلوم الادارية

بن عكنون

التقنين القانوني للتعاون الافريقي العربي المعاصر.

بحث

للحصول على ماجستير في القانون الدولي والعلاقات الدولية

اعداد

قاسمية جمال

اشراف

الدكتور: دحماني مولود

الجزائر.

31-340-57-1

بسم الله الرحمن الرحيم

(الاهداء)

الى أمي وأبي وجميع من ساعدني

على انجاز هذا البحث

(نود أن نذكر دائما أن التعاون مثل

النبات لا يمكن أن ينمو ويزهر الا في

حقل خصب ، وهذه الحقيقة تبقى ضرورية

أكثر فيما يتعلق بالتعاون الافريقي العربي،

فهي تتطلب الوضوح والصدق)

من خطاب الامين العام لمنظمة الوحدة

الافريقية في مؤتمر القاهرة مارس 1977.

مقدمة عامة :

تميزت العلاقات الدولية بعد الحرب العالمية الثانية ببروز منظمات وميكانزمات قانونية تسير المجتمع الدولي وفق مصالح واستراتيجيات الدول الحليفة المنتصرة في الحرب العالمية الثانية على دول المحور ، اذ برزت ميكانزمات وأطر قانونية ومالية تقنية وسياسية تخدم مصالح وأهداف دول قليلة ومتطورة ، غير أنه وبعد انتشار موجة استقلال الدول المستعمرة ، سواء بالكفاح المسلح أو الاتفاقات أو الانتخابات ، ظهر في المجتمع الدولي نوعين من الدول : دول متطورة تريد تكريس حالة سيطرة الاقوياء على الضعفاء ، ودول متخلفة تحاول تغيير هذا الوضع أو تصحيحه بما يخدم مصالح كل دول العالم على الاقل .

وتكريسا لهذه الفكرة ، قامت دول العالم الثالث بمحاولات لتنظيم نفسها اقليميا وخلق ميكانزمات وأطر مشتركة للتعاون فيما بينها والدفاع عن مصالحها على المستوى الدولي ، فبرزت تكتلات سياسية واقتصادية اقليمية واقليمية فرعية خاصة بدول العالم الثالث : كجامعة الدول العربية دول عدم الانحياز ، منظمة الوحدة الافريقية ، منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية .

هذه المحاولات اتسعت وتعمقت لايجاد ميكانيزمات تنظم العلاقات بين هذه الاطر الاقليمية وخلق أطر دولية أحيانا لتحقيق تعاون مكثف فيما بينها في مختلف المجالات السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، انطلاقا من هذا الهدف ظهرت محاولات جدية للتعاون بين البلدان الافريقية و البلدان العربية ، ترتكز أساسا على المصالح المشتركة لشعوب هذه المنطقة و البعد الاستراتيجي للعالم الثالث ، اذ تندرج العلاقات الافريقية العربية في اطار التعاون جنوب جنوب الذي تنادي به الدول النامية لاقرار نظام دولي جديد يستهدف تحقيق الرفاهية الاقتصادية والاستقرار والامن لكل شعوب العالم ، فعلاقات التعاون الافريقي العربي هي احدى المحاولات المبكرة والمتقدمة للتعاون بين الدول المتخلفة .

ولمعرفة الخطوات التي قطعت لتنظيم هذا التعاون من خلال الحقائق التاريخية والمعلومات المتوفرة لدينا ، نحاول دراسة وتقييم هذا التعاون الافريقي العربي المعاصر من زوايا مختلفة ، مع التركيز على البعد الاقتصادي والتقني لهذا التعاون المنظم في اطاره الجماعي والذي أثيرت حوله عدة اشكاليات وطروحات نوقشت بأوجه مختلفة ، منها ما شككت في مصداقيته

وصموده ، ومدى ما شجعته على الاستمرار والتطور.

ولمعرفة واقع هذا التعاون وطموحاته المستقبلية ، قمنا بهذه الدراسة الموضوعية لاظهار حقيقة التعاون الافريقي العربي نظريا وتطبيقيا ، وهدفنا من هذه الدراسة هو تقويم هذه التجربة للوقوف على مواقع الضعف والقوة فيها. ومن الناحية القانونية تهدف الى تعميق علاقة التعاون وتوسيعها وتحديد أسباب نجاحها .

من هذا المنظور قسمنا هذا البحث الى 3 فصول والذي يهدف الى :

في الفصل الاول : الوقوف على الجذور التاريخية للعلاقات الافريقية العربية المعاصرة وعوامل التقارب والتباعد بين البلدان الافريقية والبلدان العربية ، وذلك بمعرفة أولى الاتصالات الافريقية العربية ، هل كانت عن طريق الحروب أو التجارة أو غيرهما ؟ وهل كان للدين الاسلامي الحنيف دور ايجابي أو سلبي في الاتصالات الافريقية العربية ؟ ثم معرفة موقف الدول الاستعمارية من العلاقات الافريقية العربية بعدما استولت هذه الدول على العالم الافريقي والعربي .

وفي المبحث الثاني من الفصل الاول تستهدف الدراسة معرفة أهم العوامل التي تقارب وجهات النظر بين افريقيا والعرب باعتبارهما دول متخلفة اقتصاديا ، وهل كان بينهما تضامنا جديا في المحافل الدولية لتحقيق مصالحهما ؟ مع التعرض الى النظامين العنصريين في جنوب افريقيا وفي فلسطين ، وكيف كان تعاطفهما مع بلدان المنطقة ؟

- أما في الفصل الثاني فسنتعرف على أهداف التعاون الافريقي العربي ووسائل تحقيقه من خلال تحليل قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية والمؤتمرات المشتركة بينهما ، مع الذكر لدور كل من هذه المنظمات والمؤتمرات المشتركة في تجسيد هذا التعاون أم كانت عبارة عن ميكانزمات ثانوية لا تحقق مطامح الشعوب الافريقية والعربية .

ثم نتطرق الى الاطر والهياكل التنظيمية الحالية للتعاون الافريقي العربي ، وهل هيئة التعاون الافريقي العربي الحالية في خدمة التعاون الافريقي العربي أم هي وسيلة لتشجيع

دول المتقدمة لاستغلال المنطقة ؟ وان كان كذلك كيف يمكن اعادة الهيكلة لتصبح في خدمة التنمية الافريقية العربية؟ .

أما الفصل الثالث فسيعرفنا على أسباب محدودية التعاون الافريقي العربي ، وأهم العوائق التي تقف في تحقيقه مثل الحروب الاهلية والنزاعات الاقليمية في افريقيا وما هو موقف الدول العربية من هذه النزاعات ومدى تأثير تلك المواقف على التعاون الافريقي العربي .

وفي المبحث الثاني سنتعرض الى نظرة الدول الافريقية والدول العربية الى مشكلة التنمية ، وذلك بتحليل خطة لاغوس الافريقية وخطة عمان العربية ، وهل هناك امكانية وجود استراتيجية مشتركة عربية افريقية للخروج من التخلف.

ثم سنتطرق الى ظاهرة التنظيمات الاقليمية الجهوية الافريقية العربية ومدى تأثير تنظيماتها الداخلية على التكامل والتعاون الافريقي العربي ، وهل وجودها بتنظيماتها القانونية الحالية وأهدافها المرحلية تساهم في تقارب وجهات النظر الافريقية والعربية لتحقيق هذا التعاون ؟ أم هي عائق من العوائق الاخرى التي تقف في وجه التكامل الافريقي العربي المعاصر؟ .

ـ لنصل في الاخير الى تقويم آفاق هذا التعاون مستقبلا في ظل التحولات التي تعرفها العلاقات الدولية ، ومدى مساهمة هذا التعاون الجماعي في تغيير طبيعة هذه العلاقات الدولية خاصة بعد أحداث الخليج الدراماتية ، والمناداة بنظام دولي جديد تهيمن عليه الولايات المتحدة الامريكية.

الفصل الاول : الجذور التاريخية للعلاقات الافريقية العربية وعوامل التقارب بين افريقيا والعرب.

مقدمة الفصل الاول :

اختلفت المصادر التاريخية في تحديد جذور العلاقات الافريقية العربية رغم اتفاقهم على قدمها ، فأرجعها البعض الى ما قبل التاريخ ، كما أرجعها البعض الآخر الى ما قبل الاسلام دون تحديد نشأتها بدقة.

كما اتفق الجميع على أن أولى اتصالات العرب بالافارقة كانت عن طريق التجارة بمعرفته العلاقات التجارية التي أقيمت آنذاك بين شبه الجزيرة العربية واليمن مع الساحل الشرقي لافريقيا.

وللاسلام دورا فعالا في تاريخ الاتصالات الافريقية العربية ، اذ كانت هجرة المسلمين للحبشة أول اتصال رسمي للاسلام بافريقيا ولم يبدأ دخول العرب المسلمين الى افريقيا الا بعد وفاة الرسول محمد صلى الله عليه وسلم في سنة 632 م.

كما أن للاحتلال الاوروبي لافريقيا والعالم العربي وانتهاجه سياسات معينة دورا كبيرا في تقسيم القارة الافريقية والعالم العربي خاصة بعد مؤتمر برلين لعام 1884 و 1885 وما نتج عنه من بصمات في العلاقات الافريقية العربية ، من تفكيك في مصداقية التقارب الافريقي العربي واثارة مسألة تجارة الرقيق التي مارسها العرب في وقت ما .

وبعد موجة الاستقلال خاصة بعد الحرب العالمية الثانية ، استقلت أغلب الدول "العربية" الافريقية والعربية ، فوجدت نفسها دول متخلفة اقتصاديا معبئة بمشاكل اجتماعية وسياسية داخليا ومكبلة بقيود التبعية الاقتصادية ، تحت رحمة ميكانزمات وهياكل قانونية مالية لم تساهم في وجودها عالميا ، مما جعلها تناضل من أجل تغييرها لتصبح في خدمة تنميتها .

هذا الهدف جعل البلدان الافريقية والعربية تتضامن في المحافل الدولية لتدافع عن

.../...

مالحها المشتركة سواء عن طريق بلدان عدم الانحياز أو مجموعة (77) أو دول الجنوب

...ها ، فهل وفقت الدول الافريقية والعربية في ذلك؟.

...اء المنصرم في جنوب افريقيا شكلا

...امل تقارب بين الافارقة والعرب ، بدرجات صغار

...ن طريق التهديد الدائم للاستقرار السياسي والأمن في افريقيا و

لذلك سنتطرق في هذا الفصل في المبحث الاول الى الجذور التاريخية

العربية بمعرفة أصول هذه العلاقة وهل للاسلام دور ايجابي تقاربي أو سلبي تباعدي في ...

العلاقات الافريقية العربية مع اظهار حركة المد والجزر لهذه العلاقات خاصة أثناء التطرق

الى دور الدول الاستعمارية وفلولها في تحطيم الروابط الافريقية العربية ومدى نجاحها في

تحقيق ذلك.

ثم سنتعرض في المبحث الثاني من هذا الفصل الى عوامل التقارب بين الافارقة والعرب

مع التركيز في البداية على البعد الاقتصادي لهذه الدول باظهار مشاكل التنمية في هذه

المناطق ، وما فعله زعماء هذه البلدان للخروج من التخلف وهل كان هناك تضامن بينهم في

المحافل الدولية للدفاع عن طروحاتهم التنموية اقتصاديا وسياسيا ؟

ثم سنتطرق في الاخير الى مدى تأثير وجود الكيان الصهيوني وجنوب افريقيا وكيف

نشأ وما هي أسسه ؟ وهل يمكن لافريقيا والعالم العربي أن يتطورا في ظل هذين النظامين. ؟

.../...

المبحث الاول : الجذور التاريخية للعلاقات الافريقية العربية

المطلب الاول : أولى الاتصالات الافريقية العربية .

اتفقت الدراسات التاريخية ، على أن العلاقات الافريقية العربية تعود الى عصور قديمة فيرجعها البعض الى ما قبل التاريخ (1) بما شهدته العصور القديمة من مصالحات وانصهارات بين الشعوب المقيمة في العالم العربي والمقيمة في افريقيا ، كذلك العلاقات التجارية القديمة التي قامت بين العرب وغرب افريقية وشرقها في المرحلة السابقة على انشاء الحدود بين أجزاء القارة ، ويرجع البعض الآخر الروابط التجارية بين الساحل الشرقي لافريقيا وجنوب الجزيرة العربية واليمن وحضرموت الى ما قبل ظهور الاسلام بعدة قرون بما أزدهرت به التجارة العربية في المحيط الهندي والبحر الاحمر وغذتها حركة الرياح الموسمية وكان أن بسطت دويلات جنوب الجزيرة العربية نفوذها على ساحل افريقيا الشرقي منذ القرن الاول أو الثاني الميلادي (2) ، وذكر البعض أن السفن العربية كانت على اتصال دائم بالساحل الشرقي لافريقيا منذ القرن الاول الميلادي . ولعل اتصال العرب بافريقيا من جهة سيناء أقدم من ذلك (3) وتذكر البعض الاخر أن تاريخ الاتصالات العربية الافريقية يعود الى القرن الثاني قبل الميلاد اثر انهيار سد مأرب ، ويفسرها آخرون بتقلبات المناخ وفترات القحط والجفاف التي أصابت شبه الجزيرة العربية أنذاك (4) ويرى البعض الاخر في دراسات حديثة أن القبائل العربية عبرت مضيق باب المندب ، من اليمن الى شرق افريقيا ، وعبرت القارة على طول خطوط العرض حتى استقرت في بلاد اليوربا غربي نيجيريا وفي السودان الغربي ، وأوغلت جنوبا عن

---

1) د . مجدي حماد ، دور الجامعة العربية في التعاون العربي الافريقي ، ندوة جامعة الدول العربية الواقع والطموح ص 509 - 510 . مركز دراسات الوحدة العربية طبعة أولى 1983 لبنان .

2) د . يوسف الياسر ، التمازج الثقافي العربي الافريقي ، مقال في شؤون عربية عدد 32 - أكتوبر 1983 جامعة الدول العربية تونس ص 82 - 88 .

3) د . محمد عبد الغني سعودي (الاتصالات العربية الافريقية في العصور القديمة) في كتاب العلاقات العربية الافريقية (معهد البحوث والدراسات العربية القاهرة 1973 ص 1 - 3 نقلا عن د . يوسف الياسر المرجع السابق .

4) د . محمد أمين (تطور العلاقات العربية الافريقية في العصور الوسطى - المصدر السابق ص 44 - 46 نقلا عن د . يوسف الياسر المرجع السابق .

طريق بحر العرب والمحيط الهندي الى زنجبار ، وشواطئ كينيا وتانجنيقا ومن هناك توغلوا على خطوط العرض حتى عرفوا جبال القمر وهضبة البحيرات وأكثر من هذا وصلوا الى خط تقسيم المياه بين نهر النيل والكونغو (1).

فقد قامت علاقات نشيطة واتصال بين العرب والافارقة فأستقر الكثيرون من العرب خاصة من جنوب الجزيرة العربية واليمن على الشاطئ الافريقي الشرقي في اثيوبيا والصومال والسودان ، اما بأسباب اقتصادية كالتجارة أو بسبب القحط والجفاف الذي أصاب شبه الجزيرة العربية وانهيار سد مأرب في اليمن ، أو سياسية كالحروب المتتالية (2) كما نشأت مملكة أكسيوم في اليمن من المهاجرين الافارقة من ارتيريا في القرنين الثاني والثالث قبل الميلاد ،

كما يحدثنا التاريخ عن تبادل تجاري نشيط بين اثيوبيا والجزيرة العربية ، وبعد دخول المسيحية الى مصر والنوبة نشأت علاقات دينية وثيقة كان لها تقاليدها الخاصة داخل القارة وأمتدت حتى المغرب وتشاد في غرب افريقيا (3) وهناك تشابه كبير عرقي ولغوي وثقافي بين الشعوب الناطقة باللغات السامية أو الكوشية والشعوب الناطقة باللغة السامية كالعرب والامهرة والتقري ، مما جعل بعض الباحثين يرجعون أن العرب والافارقة عاشا في موضع واحد حيث تنتشر المجموعة الناطقة باللغات الحامية على السواحل الشرقية والشمالية لافريقيا وتتكون من الصومال والقالا والعفار وبعض الارتيريين والبجة والنوبيين وقدماء المصريين والبربر وتؤكد هذه الصلات العرقية واللغوية التي كانت درجتها بين سكان جزيرة العرب وسواحل افريقية الشرقية أن تبادل التأثير الثقافي بين المجموعتين ذو جذور عميقة وأن الصلة بين المنطقتين قديمة جدا (4). وكان المجتمع العربي الجاهلي يزخر ببعض المجموعات الافريقية التي استقرت

---

1) د. عبد المالك عودة ، سنوات الحسم في افريقيا 960 م - 1969 مكتبة الانجلو مصرية القاهرة ص 29 - 30

2) د. يوسف فضل حسن الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية مقال في كتاب ندوة العرب وافريقيا . مركز دراسات الوحدة العربية طبعة أولى لبنان 1984 ص 27

3) MOHMED O BESHIR TERRMEDIA THEMES IS AFRO ARAB RELATION INSTITUTE OF AFRI AND ASIAN STUDIES university of khartoum sudan pp!13 -14

د. رجاء عبد الرسول : رؤية مستقبلية للتعاون العربي الافريقي . السياسة الدولية عدد 80 أفريل 1985 ص 63 وما بعدها .

4) د. يوسف فضل حسن : الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية - المرجع السابق ص 28 .

بين العرب وأنصهرت في بوتقة القبائل العربية عن طريق الولاء ، ولا شك أن هناك مجموعات افريقية فرضت نفسها في المجتمعات العربية وسجلت اسمها في المجتمع العربي مثل عنتر بن شداد والشنفرى (1).

أما في ما يخص العلاقات الاقتصادية في هذه الفترة : فان الجزيرة العربية كانت مقسمة الى منطقتين جغرافيتين الاولى منطقة خصبة وهي المنطقة التي أنشأت فيها عدة حضارات مثل حضارات معين وسبأ وحمير والثانية مناطق غير خصبة ، وكان الاقتصاد فيها رعويا يعتمد على الماشية والابل وحق الاستفادة من المراعي الطبيعية ، أي الملكية المشاعية للارض ، وكانت الصحراء بواحاتها تشكل مراكز استراحة للعبور الى مناطق الانهار والبحيرات ، وبسبب زيادة الحاجة الاقتصادية لسكان الجزيرة العربية ، فاندفع البدو الرحل وراء حيواناتهم حتى وصلوا الى الاراضي الافريقية ، هذا من ناحية ومن ناحية أخرى فان مكة المكرمة كانت أحد المراكز الاساسية للعبادة والتجارة أنذاك ، ولقبت هذه العلاقات بـ " التجارة الصحراوية حيث لا حدود مرسومة ولا مناطق محرمة ، هذه التجارة التي أتاحت لكل العالم القديم المتوسطي ، العربي الاوروبي أن يتزود من الذهب وذلك من مصدر انتاجه الرئيسي قبل اكتشاف امريكا ، منطقة السنغال الاعلى ومنطقة الاشنتي (2).

وبالنسبة لافريقيا الاستوائية ، فكانت هذه التجارة قاعدة أساسية لتنظيم وجودها فاستثمار الذهب من قبل الملك كان يزود الطبقات القائدة لهذه الدول بوسيلة تمكنها من شراء المنتجات الكمالية من ما وراء الصحراء مثل العطور والتمر ، وبوسائل ضرورية لتوطيد مركزهم وتقوية سلطتهم الاجتماعية والسياسية مثل الخيول والنحاس والسلحة ،بالمقابل كانت افريقيا تقدم أساسا ذهبها وأحيانا بعض المنتجات النادرة كالصمغ والعاج (3).

---

(1) A) MOHAMED . H.ABDELAZIZ : LES RELATIONS LINGUISTIQUES AFRO ARABE L'INTERACTION ENTRE L'ARABE ET LES LANGUES AFRICAINES (LES RELATIONS HISTORIQUES ET SOCIO-culturelles entre l'afrique et le monde arabe de 1935 a nos jours unesco

2) د . امين اسبر: افريقيا والعرب : طبعة اولى 1965 - دار الحقائق بيروت لبنان ص 14

3) د . أمين اسبر: المرجع السابق ص 15 .

المطلب الثاني : دور الاسلام في توطير العلاقات الافريقية العربية:

أدى ظهور الاسلام في القرن السابع الميلادي الى زيادة عوامل الاتصال العربي الافريقي فقد أمد الاسلام العرب بسياج ديني وفكري ساعدهم على خلق وحدة وطنية وازدهار نهضة ثقافية سمحت لهم بالقيام بدور حضاري في افريقيا عن طريق نشر العقيدة الاسلامية بين الافارقة مما وثق ووسع العلاقات العربية الافريقية وكانت هجرة المسلمين للحبشة أول اتصال رسمي للاسلام بافريقيا وهناك وجد المسلمون الحماية والرعاية في كنف ملك الحبشة المسيحية (1).

ولم ينزل المسلمون بلاد الحبشة منزلة أرض الجهاد ، وصارت علاقاتهم بها يغلب عليها السلم ، وأول حبشي دخل الاسلام هو بلال مؤذن رسول الله (صلى الله عليه وسلم) ولم يبدأ دخول العرب الى افريقيا الا بعد وفاة الرسول (ص ع وسلم) في 632 م وبعد مضي عشر سنوات من وفاة الرسول الاعظم (ص) فتح العرب مدن المشرق مثل دمشق 639 م القدس 638م الاسكندرية 642 م ليبيا ، تونس 679 الخ (2). وبعد موجة الفتوحات الاسلامية للشمال الافريقي توالت هجرة القبائل العربية وزاد حجمها ، وفتح المجال للتعرف على النظام السياسي والاقتصادي والثقافي الذي حمله العرب المسلمون معهم ومدى تسامحه مع الديانات الاخرى (3) وبعد أن تم فتح مدن افريقيا الشمالية خاصة القيروان وتحريرها من يد البزنطيين عام 647 وهجرة بني هلال وبني سليم من الجزيرة العربية الى المغرب ، بالاضافة الى مساعدة الفاطميين في مصر على تثبيت الوجود العربي الاسلامي أخيرا رغم الاضطرابات المتلاحقة التي شهدها المغرب (4) وفي هذه الاوقات كانت عملية التمازج الثقافي والحضاري بين العرب والافارقة تتكامل في السودان منذ القرن السابع الميلادي .

وهكذا أصبح الشمال الافريقي وسودان وادي النيل - ومناطق أخرى فيما بعد - جزء لا يتجزأ من الامة العربية (5) ومن الشمال الافريقي وغلت الموءتمرات الاسلامية العربية

---

1) د . يوسف فضيل حسن ، المرجع السابق ص 28 وما بعدها .

2) abdulaziz jalloh les politiques des etats d'afrique noires vis a vis du mo-be apercu generalle relation historiques et seculaires entre afetarab p12UE

3) أنظر الرسالة التي وجهها عمر بن الخطاب الى عمرو بن العاص ليأخذ بيد المسيحيين في مصر ويعاملهم معاملة حسنة " ان أهل هذه البلاد الورعين والمسيحيين الاقباط" اليوم حلفاؤها وموالينا ... ومن الاجدى الا تطلب منهم المغارم قبل موسم الغلال ، وأن يخصص ثلث ما في بيت المال لاصلاح القناطر والسدود حتى لا يرفع الناس شكايتهم ، فلو أن الولاة سيعملون في المستقبل بهذه المبادئ ، فان الدخل سيتضاعف وسيسعى الله الخلافات الدينية وما يتعارض من مصالح .

4) KIZERO JOSEPH HISTOIRE DE L'AFRIQUE NOIRE HATIER PARIS 1978 P103

أمين اسبر ، المرجع السابق .

5) عبد القادر أحمد ، قراءة في أوراق ندوة " العرب وافريقيا " صامد الاقتصادي العدد 69 ، 1986 الاردن ص 42 .

عبر الصحراء الى بلاد السودان حيث نشأت السلطنات السودانية التي جمعت في نظمها السياسة بين أنماط محلية ونظم اسلامية وفيها تفاعلت الثقافة العربية الاسلامية مع المؤثرات الافريقية ، ونتيجة لهذه الجهود اتسعت رقعت الاسلام حتى شملت معظم الجزء الشمالي من القارة ، كما غلبت على بعض الجيوب في السواحل الشرقية من الجزء الجنوبي - وأنتشر العرب المسلمون في شرق افريقيا عن طريق الحبشة وكانت المدن الحبشية أنذاك تعج بالتجار العرب من حضرموت وعمان والحجاز (1) ومن مزارعي اليمن كذلك ، ومن جهة أخرى فمن طريق ميناء زلع ومصوع تسربت المؤثرات الاسلامية العربية عبر الطرق التجارية بين بدو العفار (الدناكل) والساهو ، ومن ميناء سواكن وباضع تدفق تيار عربي آخر عبر بلاد البجة الى ارتيريا ، ولكن وجود البليين المسيحيين وقف في وجه التيار الوافد من الشمال ودائما بصدد الحديث عن شرق افريقيا فبعد قيام الدولة الاسلامية ازداد تردد العرب الى ساحل الزنج "ساحل افريقيا الشرقي" بقصد الاتجار بالعاج والذهب والرقيق وكان أول من وفد جماعة من الشيعة ثم جماعة من أهل السنة من الاحساء وأخيرا بعض الاباضية من عمان .

وقد أدى توافد العرب من جنوب الجزيرة ومنطقة الخليج العربي الى اختلاطهم بالموطنيين وقيام عدد من المراكز التجارية العربية في كلوة وزنجبارو ممباسا وبمباو أتوندو ، وقد تمركز هذا النشاط على الساحل ، وكان موجها نحو المحيط الهندي وما وراءه من نشاط اقتصادي (2) .

ثم شهد الساحل الافريقي ازدهار الثقافة السواحلية (3)

---

1) أنظر يوسف فضيل حسن المرجع السابق ص 27 وما بعدها .
ف. يحي حلمي رجب الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية (دراسة قانونية ، سياسية) 1976 دار الفكر العربي القاهرة ص 94 وما بعدها .
2) د . يوسف فضيل حسن - المرجع السابق ص 31 - 35 .
3) وهي ثقافة عربية اسلامية افريقية .

ومن الساحل الشرقي لافريقيا توغلت المؤثرات العربية الاسلامية الى منطقة البحيرات الاستوائية التي تضم تنجانيقا (تنزانيا) وكينيا وأوغندا ورواندا وبورندي والكونغو وقد بدأ هذا التوغل في القرن 19 عشر .

أما غرب افريقيا وبلاد السودان فقد دخلتها المؤثرات الاسلامية عن طريق بلاد المغرب (ليبيا وتونس والجزائر والمغرب) ولم تكن الصحراء الكبرى رغم وعورتها عائقا أمام التواصل بين شمال افريقيا وبلاد السودان ، وليبيا وتونس بمنطقة تشاد والصوسا ، وثالثهما الجزائر بأواسط نهر النيجر ورابعها المغرب الاقصى بأعالي نهر النيجر ونهر السينغال ، وكانت مقايضة الملح بالذهب قوام تلك التجارة الخ .

ونتيجة لهذه المصالح المتبادلة اتسع نطاق الاتصال وأزدادت الهجرة من المغرب واختلط الوافدين بالمقيمين وصاهروهم مما ساعد على نشر الاسلام بين السود مثل التكرور والفلاتة والولوف والسوننكة والديولة والصنغاي والماندقو والهوسا والكانوري والكانميون (1)

ان انتشار الاسلام وثقافته في افريقيا يرجع الى الارادة في نشر الاسلام من قبل الفاتحين ، والبناء الاجتماعي والموقع الجغرافي للعالم العربي الذي يقع بين الحضارات الفلاحية الاوروبية وافريقيا السوداء لان العالم العربي ما عدا مصر كان دائما يشتغل بالتجارة ويوثق الصلة باعتباره الوسيط المنفذ بين المجموعات الفلاحية التي لا تعرف بعضها البعض فالعامل التجاري هو الذي دفع العرب لقطع البحر الابيض المتوسط والصحراء (2)

وتجدر الملاحظة هنا أنه كانت تثار مشاكل من حين لآخر بين العرب والافارقة كالحروب وغزو طرف لآخر ، كاحتلال الاحباش لليمن قبل الاسلام والغزو المراكشي لصنغاي في عام 1591 وما تبعه من سقوط تلك السلطنة ونتائجه وتجارة الرقيق وغيرها .

---

1) أمين اسبر المرجع السابق ص 19 - 20 .

2) نفس الفكرة عند 1) ABDULAZIZ JALLON LES POLITIQUES DES ETATS D'AFRIQUE -QUESNOIREVIS A VIS DUMONDE ARABE APERÇU GENERAL P 13/14

المرجع السابق .

المطلب الثالث: الاحتلال الاوروبي لافريقيا والعالم العربي وأثر ذلك على الاتصالات الافريقية العربية.

تشترك افريقيا والعالم العربي في كونهما خضعا للاستعمار الاوروبي الذي أعتمد سياسة فرق تسد بين الافارقة والعرب وحتى بين أبناء الوطن الواحد. ولا زال لحد الساعة الاستعمار الاوروبي يثير الحساسيات بين الافارقة والعرب خاصة في مسألة تجارة الرقيق التي مارسها العرب في وقت ما، مما شكل عائقا ولو ضمنيا في مصداقية التعاون العربي الافريقي المعاصر، لذلك وقبل التحدث عن دور الاستعمار الاوروبي في تحطيم الروابط بين العرب والافارقة نتعرض لو بايجاز الى مسألة تجارة الرقيق التي مارسها العرب والتي اتخذها الاستعمار ذريعة لاحتلال افريقيا. حقيقة أن العرب مارسوا تجارة الرقيق، ولكنهما لم تكن القاسم المشترك في التعامل التجاري مع افريقيا، كما يزعم الكتاب الاوروبيين ولم يكن العرب أول من أبتكره فقد عرفه الافارقة قبل مجيء العرب ولما قدم الاوروبيين وسعوا من دائرته حيث برر البريطانيون استعمارهم لشرق ووسط افريقيا بنيتهم في القضاء على تجارة الرقيق التي يمارسها العرب في افريقيا (1). فعلى سبيل المثال وضع الانجليز في جامعة ماكيريري بأوغندا لوحة في مكان بارز تمثل الارساليات التبشيرية الاوروبية وقد جاءت الى افريقيا لتخلص الافارقة من الاغلال التي قيدهم بها العرب وقصد بها هنا تجارة الرقيق.

ويجب التذكير هنا أن العرب استخدموا الرقيق لاغراض تعتبر كمالية لا يقدر عليها سوى العدد القليل من الامراء الاقطاع والاثرياء، كما أن العرب الذين اشتغلوا بتجارة الرقيق كانوا يعملون لحسابهم كأفراد لا علاقة لهم بالحكومات العربية بعكس الدول الغربية التي كانت تتولى حكوماتهم مسؤولية هذه التجارة تنظمها وتحميها لفترة طويلة من الزمن، كما أن تجارة الرقيق في العالم العربي لم تكن مقصورة على العنصر الاسود وانما تعدت ذلك الى الجواري والحسان من جنسيات مختلفة، فقد كانت مشكلة الرقيق في العالم العربي مشكلة اجتماعية في المقام الاول ولم تكن في يوم من الايام مشكلة عنصرية كما كان الحال بالنسبة

---

1) ABDULAZIZ JALLOH, LES POLITIQUES DES ETATS D'AFRIQUE NOIRE VIS A VIS DU MOYEN ORIENT APERçU GENERAL PAGE 17

المرجع السابق.

لامريكا وأوربا الغربية (1) .

وتجدر الملاحظة هنا أيضا أن الاوروبيين عند دخولهم لافريقيا لاستغلال ثرواتها وشعوبها ، باعتبارها أرض بدون سيد ، أو بالاحرى أرض بلا سيد ، قد اتخذوا من مسألة الرقيق حجة قوية لاخفاء دورهم الحقيقي ومآربهم الخفية (2) وبأنهم هم مؤسسوا الحضارات وحماة البشرية من الاستغلال .

الا أن التاريخ الافريقي أثبت حقيقتهم ، وأثر بدور العرب - رغم بعض سلبياته - في الوحدة مع اخوانهم الافارقة ، والتضامن معهم وهذا غرينفل وزير الدولة في حكومة باتريس لومومبا يقول تأكيدا لذلك "لقد زور البلجيكيون كل شيء فليست مدينة ستانلي فيل سوى مدينة تيبوتيب القديمة والتي أقامها قبل قدوم الرحالة ستانلي العرب وليس كما قالوا لنا تجار رقيق ، وانما تلك الموجة الانسانية التي أختلطت بنا وهاجرتنا وتركوا لنا على أرضنا دماءهم والبلجيكيون يحصدونهم بالاسلحة الحديثة وليس أعز علينا شيء سوى هذا الدم العربي الذي سال في الماضي كما سال ويسيل دمنا الآن في بلادنا على أيدي نفس أعداء العرب في القرن الماضي (3) ، وهكذا دخل الاستعمار القارة الافريقية والعالم العربي تحت حجج متعددة وهدف واحد ، فقسمت افريقيا بين أيدي المستعمرين ، فوطدوا أقدامهم فيها لتخفيف حدة الازمات التي تعرضوا لها في ذلك الوقت نتيجة النهضة الصناعية وما أستتبع ذلك من تنافس حاد بين هذه الدول ، ذلك أن كل احتكار رأسمالي ... أصبح بحاجة الى أسواق اقتصادية لتصريف منتجاته بسبب التطور العلمي والتقني الذي حققته ، فعمل الاستعمار على تقسيم القارة بغض النظر عن الظروف الاقتصادية والاجتماعية والخصائص الطبيعية للمجتمعات الافريقية .

---

1) محمد محمد فايق عبد الناصر والثورة الافريقية دار الوحدة الطبعة الاولى 1980 بيروت ص 171 - 172 .

2) لمعرفة دور الاوروبيين في تعجيب الافارقة الى أمريكا ونتائج ذلك على القارة الافريقية أنظر: SALEY N'DONGO COOPERATION ET NEO COLONIALISME PARIS 5 1976 P 13

3) نقلا عن كتاب جامعة الدول العربية ، المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم معهد البحوث والدراسات العربية ، العلاقات العربية الافريقية ، دراسة تاريخية للاثار السلبية للاستعمار (القاهرة ، المعهد ، 1978)
العرب وافريقيا وقضايا الامن المشترك (مقالة) د . أمين هويدي ص 586 كتاب العرب وافريقيا مركز دراسات الوحدة العربية بيروت ط أولى 1984 .

فرسمت حدود المناطق حسب استقرار المستعمرين (1) وخصصت المناطق الزراعية لخدمة منتجات واستهلاك المحتل الاوروبي. وفي خلال تلك الفترة بدأ التخطيط للتقسيم الدولي للعمل ، دول أوروبية مصنعة ، ودول افريقية ضعيفة تعتمد في صادراتها على تصدير مادة واحدة أو على الأكثر مادتين الى الدول الاوروبية المصنعة والتي تعيد هذه المواد بشكل مصنع الى الاسواق الافريقية التي سبق لها وأن قدمتها لها على شكل مواد مستخرجة خامة.

واجتمعت ظروف تقسيم القارة الافريقية بصورة حاسمة ما بين 1870 - 1880 بعد أن برزت قيمة وأهمية مواردها ، سيما بعد أن تم اكتشاف الماس في ترانستال عام 1867 والذهب في رانداا والنحاس في رودسيا.

وقد بلغ التقسيم الاستعماري الاول للقارة الافريقية ذروته وتأكدت خطوطه في مؤتمر برلين عام 1884 - 1885 (2) حيث اقتسمت القارة من قبل الدول الاستعمارية مثل انكلترا ، فرنسا ، ألمانيا ، ايطاليا ، اسبانيا ، البرتغال ، وبلجيكا. وقد جاء في المادة (34) من اتفاقية برلين على أن " تلتزم كل دولة من الدول الاطراف في هذه الاتفاقية في حالة قيامها بوضع يدها أو تقرير حمايتها على أي اقليم في افريقيا بابلاغ ذلك الى الدول الاخرى الموقعة على هذه الاتفاقية " وهكذا فان البلدان الافريقية كلها من أقصى الشمال الى أقصى الجنوب باستثناء اثيوبيا (مع عدم اعتبار الغزو الايطالي) وليبيريا (بغض النظر عن نفوذ الامبريالية الامريكية) قد خضعت خلال فترات مختلفة للحكم الاوروبي الذي كان يمارس سلطة متعددة ويستغل الثروات الطبيعية والموارد البشرية فيها لصالح الاقليات من السكان الاوروبيين (3)

---

1) د. عائشة راتب: التنظيم الدولي - الكتاب الثاني : التنظيم الاقليمي والمتخصص ص 104 دار النهضة العربية - القاهرة سنة 1971.
- كذلك أنظر د. سوزة نوبي محاضرات في المنازعات الاقليمية ألقيت على طلبة السداسي الاول ماجستير القانون الدولي والعلاقات الدولية 1983 - 1984 كلية الحقوق - جامعة الجزائر.

2) د. عبد المالك عودة : تقويم تجربة التعاون العربي - الافريقي ص 93 المستقبل العربي عدد 53 جويلية 1983 مركز دراسات الوحدة العربية.

3) د. اسماعيل العربي : التكتل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة (الشركة الوطنية للنشر والتوزيع) الجزائر الطبعة الثانية 1981 ص 116.
أنظر كذلك.
A J TOUNBEE AFRIQUE ARABE AFRIQUE NOIRE
TRADUIT DE L'ANGLAIS PAR YVES THORVAL 2 EDITION BIBLIOTHEQUE ARABE SINDIBAD

وخلال نفس الحقبة الزمنية التي كانت أوروبا تبسط سيطرتها على القارة الافريقية كانت القوة الاستعمارية نفسها تقسم الارض العربية بقسميها الافريقي والاسيوي ، فاستولت بريطانيا على مصر عام 1882 ثم السودان وأستولت فرنسا على الجزائر 1830 - تونس 1881 المغرب 1912 باستثناء شمال المغرب الذي كان من نصيب اسبانيا .

أما آسيا العربية فقد أدت اتفاقية بترسبورغ ، والتي أكدتها اتفاقية سايس بيكو التي عقدت بين انكلترا وفرنسا وروسيا القيصرية في سان بترسبورغ عام 1916 الى تقاسم هذه الدول الثلاثة على اقتسام آسيا العربية ، فأعطيت سوريا وجزء هام في جنوب الاناضول في شمال العراق لفرنسا ، واحتفظت انكلترا بمنطقة تمتد من جنوب سوريا حتى العراق ، واتفق على وضع القدس وما حولها منطقة دولية ، وكان بلفور وزير خارجية بريطانيا قد أعطى عام 1917 وعدا برسالة رسمية موجهة الى اللورد روتشلد زعيم الصهيونية العالمية بانشاء وطن قومي لليهود في فلسطين .

فقامت فرنسا بتقسيم السوريين ، مستندة في ذلك الى أسباب واهية ، كما أعتمدت على الناحية العنصرية والدينية والناحية الثقافية أسلحة لها في هذا الميدان. وقامت بريطانيا بتقسيم منطقة نفوذها في العالم العربي الى وحدات ادارية وسياسية جديدة تتمثل في العراق وشرق الاردن وفلسطين. وسمحت بذلك لنفسها بالسيطرة استرتيجيا على الطريق البري المؤدي الى الهند ومن حيفا حتى البصرة ، وخاصة عن طريق الممر الصحراوي التي احتفظت به في شمال نجد لوصل شرقي الاردن ، واحتفظت لنفسها كذلك بمخارج على البحر المتوسط لبترول الموصل الذي تزايدت أهميته في الصناعة كل يوم ، وسمح ذلك لها بضرب هذه القوى الثلاث ببعضها ، ما دامت قد فرقت بينها ، وحتى تستمر لها السيادة ويستمر الاستغلال لصالحها(1)

أما في المغرب العربي ، فقد أعتبرت فرنسا الجزائر جزء من ترابها وأعتبرت المواطنين الجزائريين أدنى من المواطنين الفرنسيين والاوروبيين حيث صدرت أراضيهم ودفعتهم الى الجبال والصحاري ، ومنحت أراضيهم الى القادمون الجدد من فرنسيين وغيرهم .

---

1) د . جلال يحي : العالم العربي الحديث . دار المعارف 1967 مصر ص 28 .

كما فرضت حمايتها على المغرب سنة 1912 وقبل ذلك تونس 1881 وقد عملت الدول الاستعمارية على تدعيم فكرة الفصل بين افريقيا العربية وافريقيا السوداء واعتبار الصحراء الفاصل العازل بينهما ، وقد ظهر ذلك جليا في التقسيمات الاقليمية وخطوط المواصلات التي أقامتها هذه الدول لتربط مستعمراتها (1) ليس هذا فحسب بل ذهبت الدول الاستعمارية في معاملتها مع السكان الاصليين الى أبعد من ذلك فصنعت في بعض المناطق الافريقية تدريس الاسلام واللغة العربية ، وفرقت حتى بين المسلمين البيض والمسلمين السود ، وأن العرب ساميون والافارقة حاميون (2) كما أن الاستعمار دخل افريقيا من الساحل فتمركزت تجارته في الساحل معتمدة على السفن التجارية ذات التقنية المتطورة التي نافسوا بها سفن الصحراء في نقل الصادرات ، مما صعب الاتصال بين الافارقة والعرب ، وهكذا تضاءل الاتصال بين الافارقة والعرب ، وقلت صلة الافارقة المسلمين بالحركات الاسلامية الثورية التي كانت موجودة من قبل خاصة في فترة الحج والرحلات الدراسية ومن ثم انعدم التفاعل الفكري بينهم أو عمار في وقت زادت صلة الافارقة بالفكر الاوروبي (3) .

---

1) محمد محمد فايق عبد الناصر الثورة الافريقية : دار الوحدة بيروت الطبعة الاولى 1980 ص 18 .
أنظر كذلك
A J TOYMBEE AFRIQUE ARABE AFRIQUE NOIRE P 20(...)

2) د . عز الدين عمر موسى (الاسلام وافريقيا) (العرب وافريقيا ، ندوة) مركز دراسات الوحدة العربية طبعة أولى 1984 بيروت ص 68

3) د . يوسف فضل حسن (الجذور التاريخية للعلاقات العربية الافريقية)
(العرب وافريقيا - ندوة) دراسات الوحدة العربية طبعة أولى 1984 .
بيروت ص 44 .

ونتيجة هذا الاستعمار البغيض ظهر التمييز العنصري بأبشع أشكاله في افريقيا الجنوبية وغيرها ، كما ظهرت الصهيونية بكل أشكالها في فلسطين ، بحيث لا يزال يشكلان العائق المزمن في وجه التنمية الاقتصادية في كل من افريقيا والعالم العربي .

وخلاصة القول أن الاتصالات العربية الافريقية ظهرت حتى قبل التاريخ حيث شهدت العصور الاولى مصالحات وانصهارات بين الشعوب الافريقية والعربية ، فقامت علاقات تجارية بين القوافل العربية وسكان افريقيا ولقد لعب الاسلام دورا عظيما في توطيد هذه العلاقات ، كما أن هاتين المنطقتين عانتا معاويلات الاستعمار ومرارة التمييز العنصري ، الا أن هاتين المجموعتين قررتا في فترة نضالهما أن تتعاون وتتضامن مع بعضهما البعض لاعادة استقلال شعوبهما وتحقيق سيادتها وبناء دولها .

المبحث الثاني : عوامل التقارب بين افريقيا والعالم العربي

المطلب الاول :

دول متخلفة اقتصاديا تبحث عن مخرج لها .

ان المتتبع لخريطة العالم الاقتصادي يجد أن الدول الافريقية والعربية تنتمي الى مجموعة دول العالم الثالث المتخلفة اقتصاديا ، كما أنها تقع جغرافيا في منطقة الجنوب من خريطة العالم ، كما تسيطر الصحراء على أغلب أراضيها مما يجعلها دولا تعتمد في تغذيتها شعوبها على الدول المتقدمة كما تعتبر من البلدان الاكثر فقرا من حيث الدخل الفردي .واذا أخذنا بعين الاعتبار قرارات الامم المتحدة خاصة القرارين رقم 1733 و 1875 عن الجمعية العامة واللذان يعتبران ما عدا الـ 26 دولة الغنية فان مجموعة دول العالم الاخرى تعتبر متخلفة (1). وكذلك اذا أخذنا بمعيار البنك الدولي في تحديد مفهوم التخلف.والذي يحدده بقيمة الدخل الفردي من الانتاج والذي حدد بـ 525 دولار.نلاحظ أن كل الدول الافريقية وغالبية الدول العربية تصنف مع الدول الفقيرة (2) باستثناء جنوب افريقيا والدول العربية البترولية . فالمتوسط السنوي المرجع لنمو الدخل المحلي الاجمالي في افريقيا في الفترة (1970 - 1982) لم يتجاوز 0ر3٪ بينما يزيد السكان بمعدل 8ر2٪ سنويا (3) والمجاعة في افريقيا وصلت الى حدود لا تحتمل خاصة في اثيوبيا والسودان.وحسب تقرير لمنظمة التغذية والزراعة الدولية (الفاو) فان 7 ملايين و 700 ألف شخص يعانون الجوع في اثيوبيا وكذلك الامر في السودان حيث توافد اللاجئين زاد من تفاقم المشكل ، كما تعاني افريقيا الجنوبية من الجفاف الذي أصابها في 1984 خاصة أنغولا بتسوانا وليزوتو ، موزمبيق وزمبابوي ،

---

1) Claude GAI LLARD LES COMMUNAUTTES EUROPEENNES LES ORGANISATIONS AFRICAINES ET L CENCE D'UN NOUVEL ORDRE INTERNATIONL TOME 1 SNED ALGER P 152 .

2) نفس المرجع - نفس الصفحة.

3) د . رجاء عبد الرسول : رؤية مستقبلية للتعاون العربي الافريقي " مجلة السياسة الدولية عدد 80 أبريل 1985 ص 66 القاهرة.

حيث أصبحت المجاعة تهدد 150 مليون افريقيا زيادة على انتشار الاوبئة والامراض (1)

كما أن عدم التجانس بين الانظمة الافريقية ، وكذلك عدم التجانس بين الانظمة العربية أدى ببعض الدول الى اللجوء الى القوى الدولية الاستعمارية لحماية نفسها من جارها وتبع هذا تعميق التبعية وخاصة الاقتصادية منها ، ولذلك تفضل معظم الدول المنتمية للعالم الثالث ومنها الدول الافريقية" التعاون" مع الغرب اقتصاديا ولذا فشلت عملية التنمية في افريقيا لانها لم تكن قائمة على تخطيط علمي دقيق ، وانما كانت التنمية في هذه المناطق استجابة للبلدان الرأسمالية لتكيف حسب التقسيم الدولي للعمل دون الاخذ بعين الاعتبار التنمية الحقيقية لشعوب المناطق.اذ أن كل دولار يستثمر في افريقيا يدر على صاحبه ثلاثة دولارات ونصف في السنة بالاضافة الى القحط والمجاعة وعدم التكامل الاقتصادي في هذه المناطق.فان ديون افريقيا قد بلغ أكثر من 185 مليار دولار (2) رغم المساعدات المقدمة لهذه المناطق .

ان مشاكل التنمية مطروحة على الساحة الافريقية والعربية لتعالج بشكل علمي مخطط ومهما يكن من أمر فان مشاكل المنطقتين تجد حلها عند أبنائها وقادتها لان أهل مكة أدرى بشعابها وسنرى هل أن هذا المشكل قد عالجته وثائق مؤتمرات التعاون العربي الافريقي وهل هناك أنماط للتنمية مطروحة ، ثم هل أن مسألة التنمية العربية الافريقية

---

1) سعيد بومرداسي : منظمة الوحدة الافريقية في مواجهة التحديات ـ مجلة الجيش عدد 257 ـ أوت 1985 ص 27 الجزائر.

2) محمد بوعشة. في يوم افريقيا من أجل وحدة مقاتلة في مواجهة أمراض القادرة مجلة المجاهد الاسبوعي العدد 1295 ـ 31 ماي 1985 الجزائر ص 25

3) المصدر ندوة 22 لمكتب منظمة الوحدة الافريقية القاهرة ـ صحيفة الشعب ـ العدد 7280 السنة الرابعة والعشرون 12 مارس 1987 الجزائر ص 5 .

عربيـــة الافريقيـــة قد أعتبرت من الاهداف الاساسية في العلاقات العربيـــة الافريقية ، عبارة أخرى هل هناك استراتيجيات مطروحة لمستقبل التنميـــة في افريقيا والعالم العربي ؟

سنتطرق الى هذه المسائل بنوع من التحليل في المباحث القادمة عند مـــا نعرض الاهداف التعاون الافريقي العربي ووسائل تحقيقه وعوائقـــه .

وقبل ذلك سنتعرض الى عوامل التقارب الاخرى بين الافارقة والعرب وهما :

1) وجوب التضامن في المحافل الدولية لتدعيم الرؤية التنموية الافريقية والعربية .

2) وجود النظاميـن العنصريين في جنوب افريقيا وفي فلسطين اللذان يهددان الاستقرار والامن الدوليين في افريقيا والعالم العربي .

المطلب الثاني : التضامن العربي الافريقي في المحافل الدولية :

أخذت الاتصالات العربية الافريقية مفهوما جديدا يتمثل في التضامن بين شعوبها للحصول على استقلالها السياسي متأثرة في ذلك بموجة التحرر التي سادت العالم بعد الحرب العالمية الاولى وانتصار الثورة البلشفية في الاتحاد السوفياتي بما حملته من أفكار تحررية ومعاداة للامبريالية (1) والتي شكلت دعما سياسيا ومعنويا للشعوب المستعمرة في العالم ، حيث عقد في باكو خلال شهر سبتمبر 1920 عاصمة أزربيجان أول مؤتمر في التاريخ لشعوب الشرق حضره ممثلون عن عشرين شعبا من شعوب المستعمرات في آسيا وافريقيا وذلك لمناقشة الاهداف والوسائل التي يمكن استخدامها للنضال ضد الامبريالية والاستعمار وصياغة موحدة لحركة التحرر الوطني .

كما أن مبادئ ولسن الاربعة عشر ، خاصة مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها كانت من المبادئ التي أثرت في الحركات التحررية الافريقية والعربية مما شجعها على فرض ارادتها لتحرير بلادها من الاستعمار الذي رحل فيما بعد عن معظم الدول العربية والافريقية وأحيانا دون كفاح مسلح ، مثلما حدث في موجة الاستقلال التي سادت افريقيا منذ عام 1960 وعلى وجه الخصوص في المستعمرات الفرنسية (2) التي أرتبطت بها فيما بعد باتفاقات مجحفة أثرت حتى على مواقفها تجاه حركة التحرر الافريقية ، مثل موقف الكاميرون من جبهة التحرير الوطني الجزائرية ، ذلك أن الكاميرون اعترضت بشدة على القرار الخاص بقبول الحكومة الجزائرية المؤقتة اثناء المؤتمر الثاني للدول الافريقية المستقلة بأديس أبابا في يوليو 1960 (3) وهكذا أفرغ الاستعمار بمختلف الطرق المبادئ النبيلة من مضامينها حيث كما قال ادوارد كاردل في كتابه الجذور التاريخية لعدم الانحياز " مفسرا أن المفهوم السياسي لمبدأ

---

1) لينين يعرف الامبريالية بأنها أعلى مرحلة من مراحل الرأسمالية

2) د . مجدي حماد : العلاقات العربية الافريقية في المنظور الغربي والسوفياتي - شؤون عربية - المرجع السابق ص 13

3) د . مصطفى علوي : أبعاد السياسة المصرية في افريقيا الادوات والمضامين الدبلوماسية (السياسية) عدد 84 أفريل 1986 ص 21
- أنظر كذلك د . ابراهيم محمد العناني . دار النهضة العربية 1980 القاهرة ص 461

حق الشعوب في تقرير مصيرها لا يعني نهاية الاستغلال " ان انهيار النظام الاستعماري ونيل أغلبية المستعمرات للاستقلال القانوني الشكلي لا يعنيان القضاء النهائي على نظام العلاقات الدولية الذي نشأ في عصر الامبريالية ، لان حق تقرير المصير وأن كان معترفا به الا أنه يفسر في الممارسة عادة كحق للدولة في استقلال قانوني شكلي وفي نفس الوقت يتم البحث عن وسائل وطرق جديدة بل وتطبق هذه الوسائل والطرق لايجاد أشكال جديدة للتبعية والسيطرة والهيمنة للحفاظ (1) وبالتالي فان الدول الاستعمارية أدركت أن المخرج الوحيد من مشاكلها الاقتصادية والسياسية ليس في الدفاع المتعنت عن امبراطوريتها الاستعمارية وانما في البحث عن أشكال جديدة وعن علاقات جديدة واقامة مختلف السياسة من مواقع القوة بدلا عن العلاقات القديمة القائمة على الفرض المباشر للسلطة الاجنبية .

غير أن تطور مفهوم مبدأ تقرير المصير من خلال قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ثم اعطائه مفهوما أشمل واعتبار مبدأ السيادة الدائمة على الثروات الطبيعية كجزء لا يتجزأ من مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها ، قضى كلية على مزاعم الدول الاستعمارية في الدول النامية ، حيث ظهر جليا للدول النامية أن الاستقلال السياسي بدون الاستقلال الاقتصادي يعتبر وهم على وهم وأصبحت فكرة محاربة الاستعمار الجديد نقطة الالتقاء بين قادة وشعوب العالم الثالث بما فيهم افريقيا والعالم العربي .

- كما أن تأسيس منظمة الامم المتحدة سنة 1945 واتخاذها منبرا للدول المستقلة أنذاك لتدافع عن مصالحها ومبادئ ميثاق الامم المتحدة . شكلت نقطة التقاء وتضامن بين الدول الافريقية والدول العربية المستقلة أنذاك رغم الضغوط الاستعمارية ، بحيث نلاحظ أن موضوع تقسيم فلسطين - في الامم المتحدة عام 1947 كان من بين الموضوعات التي أستأثرت باهتمام مندوبي الدول الاعضاء بما في ذلك مندوب ليبيريا الذي قدم تقريرا الى وزارة الخارجية الامريكية عارض فيه قرار التقسيم وذكر أن من حق كل شعب أن يقرر مصيره السياسي وأن يحافظ على وضع أراضيه وكيانه من أي اعتداء وأن مشكلة المشردين في أوروبا لا علاقة لها اطلاقا بانشاء

---

1) أدوار كارول : الجذور التاريخية لعدم الانحياز 1979 مؤسسة الصحافة والنشر كومونيست بلغراد يوغسلافيا ص 40 - 41 .

2) د . أمين أسير : المرجع السابق ص 46 .

دولة يهودية مستقلة في فلسطين .

-كما كان موضوع ناميبيا (جنوب غرب افريقيا) الذي أدرج على جدول أعمال الجمعية العامة منذ نشوئها عام 1948 من بين الامور التي استأثرت باهتمام سورية والشعوب العربية وتأييدها في المحافل الدولية (1) .

كما تجدر الملاحظة أنه برغم أن بعض الدول لم تكن مستقلة فان نواب شعوبها داخل برلمانات الدول الاستعمارية ، وقفوا ضد أعداء افريقيا والعالم العربي ، فمثلا : أن النواب السنغاليون في البرلمان الفرنسي رفضوا المشاركة في تأييد العدوان الثلاثي الاسرائيلي البريطاني الفرنسي على مصر اثر تأميم الرئيس جمال عبد الناصر لقناة السويس عام 1956 بل أدانوا فيما بعد تصرف دول العدوان (2)

وقد لعبت مؤتمرات عدم الانحياز دورا أساسيا في بلورة فكرة التحرر السياسي لدى الشعوب الافرو أسيوية ابتداء من مؤتمر باندونغ الى يومنا هذا فأيدت دول عدم الانحياز الحركات التحررية في دول الجنوب وندد ت بالجهاد الذي اتخذته بعض الدول التي أعتبرت حروب التحرير مسائل داخلية المختص في حلها المستعمر (3) .

كما نلاحظ في مؤتمر باندونغ أن الدول الافرو أسيوية لعبت دورا أساسيا في تنسيق مواقفها بشأن طرد اسرائيل وجنوب افريقيا وغيرهما ، كما أن مجموعة الافرو أسيوية التي أنشأت في بداية الخمسينات كي تدافع عن المصالح الاساسية لشعوب افريقيا وآسيا كانت تتكون من أثنى عشر دولة سميت بالدول العربية الاسيوية ، وبانضمام ليبيريا واثيوبيا للمجموعة العربية الاسيوية أصبحت تسمى بالمجموعة الافرو أسيوية (4) .

تستخلص من هذا ولو بايجاز أن مصالح الدول العربية تتشابه الى حد بعيد بالمصالح الافريقية وأن هدفهما واحد وهو القضاء على الاستعمار أولا ثم العمل على التنمية الكاملة والخروج من التخلف وبناء دولة قوية سياسية واقتصاديا تتعاون فيما بينهما ، كما تتعاون مع

---

1) د . أمين اسبر : المرجع السابق ص 46

2) المرجع السابق ص 49

3) RAHIM KHERAD LE NON ALIGNEMENT OPU ALGER 1983 P 71

4) نفس المرجع ص 29

كل الدول المحبة للسلام في العالم وفقا لمبادئ ميثاق الامم المتحدة ، وميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية كما تعمل على تحقيق نظام اقتصادي دولي جديد عادل .

ان هذه الاهداف والمصالح المشتركة أدت الى اقامة علاقات نضالية بين الشعوب الافريقية والعربية وخلق تقارب عربي افريقي ملائم.غير أن العلاقات بين افريقيا السوداء والعالم العربي ظهر عليها نوع من التنافر والجمود في بداية الخمسينات وبداية الستينات ، فالدول العربية أهتمت بمشاكلها الداخلية الخاصة بينما الدول الافريقية اهتمت وبدرجات متفاوتة بمشاكل الدول العربية ولكن دون أن تساهم في حلها ، كما أعتبرت افريقيا المشاكل العربية مسائل ثانوية بالنسبة للمشاكل العالمية (1) .

غير أن هذه النظرة تغيرت في منتصف الستينات ، حيث شهدت العلاقات العربية الافريقية تطورا ملحوظا وذلك بسبب تطور الحياة السياسية في مصر والمتمثلة في وصول الرئيس جمال عبد الناصر للحكم عام 1952 الذي اثر مباشر على العلاقات العربية الافريقية بدعمه سياسة خاصة تجاه افريقيا السوداء (2) حيث قال " اننا لا نستطيع بأية حال أن نقف بمعزل عن الصراع الدامي المخيف الذي يدور اليوم في افريقيا بين خمسة ملايين من البيض ومائتي مليون من الافريقيين ، وسوف تظل شعوب القارة تتطلع الينا نحن الذين نحرس الباب الشمالي للقارة الذين نعتبر صلتها بالعالم الخارجي كله لن نستطيع بحال من الاحوال أن نتخلى عن مسؤولياتنا في المعاونة بكل ما نستطيع على نشر النور والحضارة حتى أعماق الغابة العذراء ان القارة المظلمة الان مسرح لغوران عجيب مثير ولن نستطيع بحال من الاحوال أن نقف أمام الذي يجري في افريقيا ونتصور أنه لا يمسنا ولا يعنينا (3) .

---

1) حيث أن قرارات منظمة الوحدة الافريقية في العشرية الاولى من نشأتها أصدرت 176 قرارا واعلان خاصة بالقضايا الخارجية 94قرارا منها خاص بالاستعمار والفصل العنصري و 64 منها خاصة بالعلاقات بين افريقيا مع منظمة الامم المتحدة وهيئاتها المتخصصة و 08 قرارات فقط متعلقة بالشرق الاوسط .

2) ABDULAZIZ JALLOH LES POLITIQUES DES ETATS D'AFRIQUES NOIRE VIS A VIS DU MON APERçU GENERAL P 20 ( )

3) محمد محمد فايق : عبد الناصر والثورة ص 18 .

وابتداء من هذه الفترة فتحت مصر بابا آخر لتحرير افريقيا خاصة بعد نجاحها في اجلاء القوات البريطانية من قاعدة قناة السويس وفشل العدوان الثلاثي على مصر وتأميم القناة.وبدأت في تقديم المساعدات الفعالة والمؤثرة للحركات التحررية الافريقية مما جعل مصر قاعدة اساسية لهذه الحركات.واستمرت مصر تتحمل العبء الرئيسي في هذا المجال حتى عام 1963 عندما أنشئت لجنة التحرير الافريقية التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية من 9 دول من بينها مصر كما فتحت مصر مكاتب سياسية لحركات التحرير الافريقية بقصد اقامة الصلة بين مصر وهذه التنظيمات (1) وكذلك الايجاد الصلة مع العالم الخارجي سواء أكانت هذه الصلات اعلامية أو دبلوماسية ، وكذلك كي يتعارف الثوار الافارقة ويتبادلوا الخبرة والمعلومات عن العدو المشترك وهو الاستعمار وأن يكون اطار افريقي واحد يجمع هذه الحركات ويؤكد فكرة الثورة الافريقية الشاملة ضد الاستعمار (2) .

وبعد حصول الجزائر على استقلالها في 5 جويلية 1962 خاصة بعد التصحيح الثوري الذي وقع في 19 جوان 1965 أصبحت الجزائر بالنسبة لحركات التحرير في افريقيا مثلما كانت تتمتع به مصر من أهمية في أواخر الخمسينات (3) ولقد أعتبرت الثورة الجزائرية على أنها ثورة افريقية تتبع مجراها الافارقة باهتمام خاص فاعتبروها ثورة ضد الكولون الابيض المسيطر على القارة السمراء ، والجزائر بمجرد استقلالها أخذت تشجع الافارقة للحصول على استقلالهم بكل ما تملك من وسائل فأنشأت مراكز لتدريب حركات التحرر في انجولا وغينيا البرتغالية و موزمبيق ولها دورها الكبير في مؤتمرات عدم الانحياز التي تلتقي فيها الدول العربية والافريقية (4) كما قدمت الجزائر مساعدات مادية ومعنوية للحركات التحررية الافريقية سواء بصفة مباشرة

---

1) محمد محمد فايق : عبد الناصر والثورة الافريقية المرجع السابق ص 24

2) محمد محمد فايق : ثورة 23 يوليو وافريقيا (العرب وافريقيا) مركز دراسات الوحدة العربية منتدى الفكر العربي الطبعة الاولى 1984 ص 106 - 198 .
أنظر كذلك عبد الناصر والثورة الافريقية محمد محمد فايق المرجع السابق .

3) انظر المرجع السابق ص 24
ABDULAZIZ JALLOH

4) د . يحي حلمي رجب: الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية (دراسة قانونية سياسية) المرجع السابق ص 116 .

أو عن طريق لجنة تصفية الاستعمار التابعة لمنظمة الوحدة الافريقية ، كما أنها تنسق بين الحركات التحريرية في افريقيا وحركات التحرير في العالم العربي ، وأعتبرت أن التحرير الافريقي مرتبطا بالتحرر العربي ، وهذا ما جعل الرئيس الراحل هواري بومدين في مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا ماي 1973 يربط ويقارن الاحتلال الصهيوني للاراضي العربية واحتلال وسيطرة جنوب افريقيا أو بالاحرى سيطرة الاقلية البيضاء على الاكثرية الافريقية في جنوب افريقيا وناميبيا وغيرها مما يستلزم موقف موحد من قبل الزعماء الافارقة وتجدر الملاحظة هنا أن الثورة الجزائرية كانت من الاسباب الرئيسية في دفع فرنسا لاعداد دستور جديد سنة 1956 يسمح بتشكيل حكومات افريقية في المستعمرات الفرنسية ولكن مع وجود حاكم عام فرنسي تعينه باريس في كل اقليم وكان هذا تطورا هاما في المستعمرات الفرنسية نحو الحكم الذاتي ، وبدأ تطبيق هذا القانون في أقاليم افريقيا الغربية وافريقيا الفرنسية الاستوائية في أوائل عام 1957 ،هذا باختصار فيما يتعلق بالتضامن الافريقي العربي على المستوى الداخلي في المحافل الدولية وعلى المستوى الثنائي ومواقف بعض الدول من الحركات التحررية في افريقيا وأوردنا مثالين لذلك الاول يتمثل في دور دولة عربية وهي مصر في تدعيم التضامن الافريقي العربي خاصة حركات التحرير الافريقية والثاني يتمثل في موقف الدول الافريقية من حركة تحرير

---

1) المرجع السابق .

ABDULAZIZ JALLOH P P 21 - 22 (.)

2) أما في الجزائر فقد رفضه المستوطنون رفضا باتا ، وانجر عنه سقوط الجمهورية الفرنسية الرابعة ثم تقدم ديغول بمشروع دستور جديد سنة 1958 بمجرد وصوله الى الحكم يقوم بموجبه اتحاد فيدرالي بين فرنسا وبين مستعمراتها (افريقية الغربية وافريقيا الفرنسية الاستوائية) التي سوف تتمتع بحق ادارة شؤونها الداخلية ويقضي المشروع بأن يطرح هذا الدستور للاستفتاء الشعبي في المستعمرات ، فاذا كانت النتيجة بالايجاب يدخل الاقليم في عضوية ما سمي بالمجتمع الفرنسي ويصبح عضوا في اتحاد فيدرالي مع فرنسا أما اذا كان التصويت بلا فيعتبر الاقليم بصفة أوتوماتيكية في حكم المنفصل عن المجتمع الفرنسي ويمكنه الاستقلال فورا (عليه أن يتحمل تبعة ذلك) وقد جاء هذا النص على لسان ديغول نفسه وهو يدعو لمشروع جديد للمجتمع الفرانكو افريقي .
وأجرى الاستفتاء على دستور ديغول في 28 سبتمبر 1958 وجاء النتيجة بالموافقة في جميع المستعمرات الفرنسية فيما عدا غينيا التي صوتت ضد الدستور .

عربية افريقية الا وهي جبهة التحرير الوطني الجزائرية ونضالها كفاحها في القضاء على الاستعمار في افريقيا وتأثيراتها المباشرة على استقلال بعض الدول الافريقية.

هاتين الدولتين عملتا على تقريب وجهات النظر بين الزعماء الافارقة والعرب لتحقيق تضامن فعال خاصة بعد ما كشفا عامل آخر للتقارب بين العرب والافارقة الا وهو وجود نظامين عنصريين يعملان على عرقلة كل محاولة من قبل الدول الافريقية أو العربية للتنمية والخروج من التخلف بالاضافة الى استغلال شعبين وطرد هما من أراضيهما وبناء على اثرهما كيان دخيل يخدم مصلحة الدول الامبريالية لذلك نرى من الضروري التطرق الى هذين النظامين باعتبار الكفاح ضد هما عامل أساسي من عوامل التقارب بين العالم العربي والعالم الافريقي .

المطلب الثالث:

وجود جنوب افريقيا والكيان الصهيوني:

-ان افريقيا والعالم العربي يعانيان اليوم من التكالب الامبريالي بأبشع وجوهه والمتمثل في وجود النظام الاستعماري العنصري الاستيطاني في جنوب القارة الافريقية الى جانب الكيان الصهيوني في فلسطين واللذان لهما أهداف مشتركة باعتبارهما الخطط الامامية للنظام الامبريالي والمتمثلة أساسا في محاولة السيطرة على الشعوب وثرواتها. ويعتبران العائق الاساسي في وجه تنمية هذه المنطقة حيث يهددان الاستقرار السياسي لكل دولة أو شعب يتخذ مواقف مناهضة لمصالحهما.

وكما هو معلوم "عملت الامبراطورية البريطانية بجد ، ومنذ مطلع هذا القرن على صياغة المشروعين العنصريين الاستيطانيين في فلسطين وجنوب افريقيا معا وفي آن واحد ، وقد ساهمت مجموعة من رجال السياسة البريطانية أنذاك في دفع هذين المشروعين الى حيز الوجود ولعل تاريخ فلسطين يحمل بعض أسماء رجال السياسة من البريطانيين ممن تتردد أسماؤهم في تاريخ جنوب افريقيا في الحقبة التاريخية نفسها ، ناهيك عن الدور الذي لعبه الجنرال سموتس رئيس اتحاد جنوب افريقيا في اصدار وعد بلفور عام 1917 والقاضي بمنح بريطانيا وطنا قوميا لليهود في فلسطين (1) .

ان هذه الفكرة توضح لنا مدى الدور الذي قامت به الدول الامبريالية في تكريس وتشجيع قيام هذين النظامين للمحافظة على المصالح الامبريالية في المنطقة واجهاض كل حركة مضادة لهما .

ويعود تأسيس نظام الفصل العنصري في جنوب افريقيا سنة 1910 بعد نهاية حرب البورس boers لاتحاد جنوب افريقيا لان قانون الاتحاد منع السود من استغلال مناصب في السلطة ، كما أن قانون الارض منح 87٪ من الاراضي للاقلية البيضاء. وبوصول الحزب الوطني للحكم سنة 1948 تم تقنين الابارتيد بصفة واضحة (2) والفصل العنصري كما يعرفه قاموس العلوم الاجتماعية الصادر بإشراف منظمة اليونسكو يعرف العنصرية بأنه

---

1) أحمد أبوعلاء : افتتاحية صامد العدد 60 أفريل 1986 ص 5 بيروت لبنان .

2) ABDELOUAHAB KERNANE -AFRIQUE AUSTRALE VERS UNE ACCELERATION DE L'HISTOIRE REVUE ALGERIENNE DES RELATION INTERNATIONALES N3 TROISIEME TRIMESTRE OPU 198

الاعتقاد بأن احدى الجماعات السلالية محكوم عليها من الطبيعة بنقص وراثي بينما تكـــون مجموعة اخرى مقدرا لها تفوق وراثي".

وقد جاء في بيان الحزب الوطني الحاكم سنة 1947 شرح بمعنى العنصرية حيث يحكم على الافريقي لابعاده عن وطنه باسم قبيلته .

"اننا نؤيد العزل الاقليمي لكل من البانتو (الافريقيون) والبيض ينبغي ان يعتبر البانتو في المدينة مهاجرا ليس له حق سياسي او اجتماعي يساوي حقوق البيض ، ويجب الابقاء على الاوضاع القبلية وحماية مصالح البيض في مناطق البيض وليس امامنا الا احدى امرين اما ندمج (مع الافريقيين) وسيكون لنا ذلك نحن البيض على المدى الطويل انتحارا قوميا واما ان نمارس الابارتيد" .

كما كان شمارد دانيال مالان رئيس الحزب الوطني عام 1948 في الانتخابات ضـــد زعماء الحزب مثل [redacted] والجنرال سميطس "ليبقي الكافر (الافريقي) في مكانه وليبعد الاسيوي الى بلده (1) ، وقد تجسدت سياسة الفصل العنصري في جنوب افريقيا بانشاء البانتوستانات والذي نظمه قانون 1948 والذي يقضي بعزل الافريقيين البانتو في مناطـــق خاصة ، ومنحهم الحق في ان يتولوا حكم انفسهم ضمن هذه المناطق على اساس الاستقلال المحلي ، وحددت المساحة بـ 15٪ من اراضي جمهورية جنوب افريقية لتحوي 70٪ من السكان اما في التعليم فانه احباري في جنوب افريقية بالنسبة للبيض من 7 الى 16 سنة بينما ليـــس للاجناس الاخرى هذا الحق فالتعليم متاح للملونين والاسيويين اذا كان ثمة شواغر في المدارس المخصصة لكل جنس ، فالمدارس الافريقية تسيرها وزارة الشؤون الافريقية ، بينما مدارس البيض فتسيرها وزارة التربية وتصرف الحكومة مباشرة على البيض، وتعتبر التعليم جزءا هاما من الخدمات التي ينبغي ان توفيها الدولة للابيض من المرحلة الابتدائية الى نهاية التعليم الجامعي ، بينما يقتصر التعليم لدى الافريقيين بصورة عامة على المدارس الابتدائية

---

1) نعيم قداح : التمييز العنصري وحركة التحرير في افريقيا الجنوبية الطبعة 4 الشركة الوطنية للنشر والتوزيع.

وان الهدف من التعليم للافريقيين قد أوضحه عام 1953 فيرورد عندما كان وزيرا للشؤون الافريقية بقوله انه لا يمكن للعلاقات بين الاجناس ان تأخذ شكلها الطبيعي اذا أعطينا للافريقي التعليم (الذي لا يتناسب مع تفكيره) (المقصود من ذلك الا يتوسع التحصيل لدى الافريقي في المدارس الثانوية والجامعية) لان من شأن تعليم الافريقي ان يخلق لديه أمالا لا تسمح الظروف القائمة في جنوب افريقية بتحقيقها ، ان تعليم الافريقي يجب أن يكون تحت رقابة الدولة ومتماشيا مع سياستها (1). هذه كأمثلة واقعية عن تطبيقات الفصل العنصري في اتحاد جنوب افريقيا. ولقد حاربت منظمة الامم المتحدة والمنظمات الدولية الاخرى والدول المحبة للسلام والعدالة في العالم هذا النظام بكل جدية الا أن وقوف بعض الدول الامبريالية مثل الولايات المتحدة الامريكية. وبريطانيا وألمانيا الغربية قد حال دون تحقيق النتائج المرجوة.

وقد قال الامين العام للامم المتحدة في 2 - 7 - 1976 أثناء افتتاح احدى دورات مؤتمر منظمة الوحدة الافريقية في بورلويس بجزر موريس (أن سياسة التمييز العنصري ستؤدي لامحالة الى العنف فهي سياسة هدامة ستقاوم مهما طال الزمن ولا يمكن ايجاد استقرار في افريقيا ما دام التمييز العنصري قائما (2) .

وتجدر الملاحظة هنا أن بدأ أهتمام الامم المتحدة بالتمييز العنصري كان سنة 1946 خاصة بعد 1948 كما ربطت الامم المتحدة بين الفصل العنصري والصهيونية .

كما صدقت الامم المتحدة على عشرية النضال ضد التمييز العنصري (1973 - 1983) واعتبرت الجمعية العامة للامم المتحدة في قرار لها صادر في 10 - 12 - 1975 أن الفصل العنصري وتطبيقاته يشكلان جريمة ضد الانسانية خرقها الصارخ لميثاق الامم المتحدة .

وفي الميدان الاقتصادي وبقرار 33/183 اعتبرت الجمعية العامة للامم المتحدة تطبيق الباب السابع من الميثاق في الميدان الاقتصادي وسيلة للقضاء على الفصل العنصري وبقرار 33/183 أعتبرت الجمعية العامة للامم المتحدة اكتساب نظام جنوب افريقية القدرة على

---

1) تعميم قداح ، المرجع السابق .

2) N E GHOZALI -L'OPPOSITION AUX VIOLATIONS DES DROITS DE L'HOMME ET PLUS PARTICULIEREMENT A L APARTHEID ET DU RACISME ET LE DROIT INTERNATIONL GENERAL (REVUE ALGERIENNE DES SCIENCES JURIDIQUES ECO POL) P 131-168 MARS 19

انتاج الاسلحة النووية بشكل تهديد دائم للسلم والامن الدوليين .

كما أدان مجلس الامن سياسة التمييز العنصري في عدة قرارات له منها :

القرار 410 الصادر في 31 أكتوبر 1976 وقرار 418 الصادر في 1977/11/4 (1)

ان هذا النظام المدان من قبل جميع الدول والشعوب وبكل قذارته يشكل نقطة ارتكاز للنظام العنصري الصهيوني القائم على ارض فلسطين فبغض النظر عن الالتقاء الايديولوجي بين النظامين والمنطلق من التفوق العنصري للرجل الابيض في الاول والتفوق العنصري اليهودي في الثاني ، فان طبيعة النظامين تقوم على الاساس ذاته باعتبارهما دولتين استعماريتين استيطانيتين تقومان على حساب حقوق الشعوب في أرضها ووطنها .

كما يمكن أن نذكرهنا أن الصهيونية العالمية أطماع في القارة السوداء منذ ظهورها فكرا وحركة منظمة وقد طرحت مناطق في افريقيا (أوغندا) كأحدى الخيارات أمام المشروع الصهيوني الاستيطاني ، بغض النظر عن الاسباب التي حالت دون ذلك وساهمت في توجه الاطماع الصهيونية الى فلسطين فان انظار الصهيونية لم تتحول في لحظة عن القارة السوداء (2)

ومما لا شك فيه ان نفس الاجراءات التي اتبعتها جنوب افريقيا تجاه السكان الاصليين قد مارستها اسرائيل تجاه السكان العرب فصادرت أراضيهم ومنحتها لليهود الدخلاء القادمين عن طريق الهجرات من مختلف أنحاء العالم ، كما شردت اسرائيل الشعب العربي من فلسطين وطنه وأقامت بدله كيان صهيوني عنصري ينتهك أبسط حقوق الانسان ولا يعطي وزنا للقرارات الاممية .

ويبدو ذلك جليا في القوانين التي صدرت في الكيان الصهيوني منذ قيامه الى يومنا هذا وتتجلى كذلك في مواقف الامم المتحدة من هذا الكيان .

---

1) وهناك عدة قرارات صدرت عن الجمعية العامة ومجلس الامن تدين هذا النظام منها بالنسبة للجمعية العامة للامم المتحدة قرار 616 721 820 917
أما مجلس الامن 1016 1178 1598 1663

قرار 134 (1960) - 190 (1964) 311 (1972) الخ .
أنظر كذلك 1976 . HERMAN SANTACRUZ(ETUDE) LA DISCRIMINATION RACIALE nation unis P210-217

2) أحمد أبوعلاء : المرجع السابق ص 5

ان هذان النظامان يشكلان خطرا دائما على الافارقة والعرب مما لهم من أطماع توسعية ونوايا استغلالية لنهب ثروات العالم العربي وافريقيا والسيطرة على شعوب المنطقة والعمل على ابقائهم في دوامة الفقر والتخلف ، مما يفرض على الافارقة والعرب ضرورة التضامن والعمل الاستراتيجي المشترك للوقوف في وجه هذين النظامين العنصريين. ولا يتحقق ذلك الا في اطار اقامة تعاون منظم مثمر بين المجموعتين الافريقية والعربية والعمل سويا في اطار أهداف مشتركة محددة بشكل علمي ودقيق .

الفصل الثاني : أهداف التعاون الافريقي العربي ووسائل تحقيقه .

مقدمة عامة :

ان المتصفح لقرارات جامعة الدول العربية ، وقرارات منظمة الوحدة الافريقية ، والمؤتمرات الافريقية العربية المشتركة المتعلقة بالتعاون الافريقي العربي ، يتضح له أن هناك تجاوب كبير بين ملامح وأهداف افريقيا والعالم العربي ، ترتكز أساسا على تدعيم التعاون الافريقي العربي في شتى المجالات وتجسيده واقعيا كتعاون دائم ومستمر يعمل على تحقيق التنمية بمفهومها الشامل للخروج من دائرة التخلف والتحرر بالتالي من أعباء التبعية الاقتصادية والسياسية المفروضة على المنطقة.ان تشجيع التعاون وتظافر الجهود بين الافارقة العرب يجعلهم قوة فاعلة في العلاقات الدولية وتنظيم قاعدي مهيكل له اعتباره في اللقاءات الدولية مجسدا للتعاون جنوب جنوب مناضلا من أجل تحقيق النظام الاقتصادي الدولي الجديد على أسس تأخذ بعين الاعتبار مصالح و مشاكل كل دول العالم .

لهذه الاغراض سنتطرق في هذا الفصل الى ماهية أهداف التعاون الافريقي العربي من خلال قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ، ومن خلال المؤتمرات المشتركة وهل هذه القرارات تخدم حقيقة التعاون الافريقي العربي وتجسده واقعيا ؟ أم هي قرارات عامة بعيدة عن طموحات الشعوب الافريقية والعربية ؟ -

ثم سنتعرض الى دور كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية والدول الافريقية العربية كقنوات عامة لتقريب وتوضيح وجهات النظر حول مشروع التعاون الافريقي العربي .

وأخيرا سنتطرق الى ميكانيزمات التعاون الافريقي العربي العامة والمالية منها المعرفة عن دورها في تجسيد التعاون الافريقي العربي .

.../...

المبحث الاول : أهداف التعاون الافريقي العربي .

المطلب الاول : أهداف التعاون الافريقي العربي في قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية .

1) جامعة الدول العربية :

تعتبر الرسالة التي وجهها الرئيس الراحل هواري بومدين بتاريخ 1973/11/1 الى رؤساء الدول والحكومات الافريقية لحضور مؤتمر طارئ لمنظمة الوحدة الافريقية (وزراء الخارجية) لاتخاذ موقف يحدد مسؤوليتهم تجاه القضية الفلسطينية واحتلال اسرائيل لاراضي عربية مستقلة أول محاولة جادة للتضامن السياسي الافريقي العربي .

واستجابت الدول الافريقية لهذا النداء وعقدت مؤتمر في 1973/11/21 مؤيدة الاطروحة العربية في نزاع الشرق الاوسط .(1)

واستجابة لقرارات هذا المؤتمر الافريقي ، عقد في الجزائر ما بين 26-23 نوفمبر 1973 مؤتمر القمة العربية السادس الذي استمدت قراراته ما يلي :

- قطع كل العلاقات الدبلوماسية والقنصلية والاقتصادية والثقافية وغيرها مع جنوب افريقيا وروديسيا والبرتغال من قبل الدول العربية التي لم تقم بذلك بعد .

- دعم وتوسيع التعاون الاقتصادي والمالي والثقافي ، مع البلدان الافريقية ، وانشاء مؤسسات مالية مقدمة للعون المالي العربي لافريقيا، اضافة الى انشاء صناديق عربية تساهم في مشاريع التنمية الاقتصادية والاجتماعية وتقديم المعونات الفنية للبلاد الافريقية (2) .

وجسد واقعيا هذه القرارات اجتماع المجلس الاقتصادي لجامعة الدول العربية في دورته (19) المنعقدة ما بين 3 و 5 ديسمبر 1973 بالقاهرة ، وذلك بانشاء كل من البنك العربي للتنمية الصناعية والزراعية في افريقيا وتقديم المساعدات للدول الافريقية المصابة بالقحط والصندوق العربي للمعونة الفنية (3) كما أستمدت قرارات وزراء البترول العرب في اجتماعهم المنعقد في 23 جانفي 1974 مع وفد لجنة السبعة الافريقية المنبثقة عن الوحدة الافريقية تجسيد

---

1) د . أمين اسبر: افريقيا والعرب ط 1 ، 1980 دار الحقائق بيروت لبنان ص 95

2) د . أمين اسبر : المرجع السابق ص 97 .

3) القرارات رقم 586 - 587 - 588 من اجتماع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لجامعة الدول العربية ديسمبر 1973 .

التعاون المالي والاقتصادي بين الدول الافريقية والدول العربية ، فأكدت هذه القرارات على التضامن الافريقي العربي وذلك بتزويد الدول الافريقية بحاجياتها الفعلية من البترول مع مراعاة ما يلي :-

أ) ضمان عدم تسرب البترول الى بلدان معاقبة بالمقاطعة أو اعادة تصديره الى بلاد أخرى .

ب) الا يؤدي ذلك الى احلال البترول العربي محل بترول آخر كانت الدول الافريقية تستورده من جهات أخرى .

ج) انشاء الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية والذي أشرف عليه فيما بعد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا (1) . ومحاولة من الدول العربية تجسيد شمولية التعاون الافريقي العربي وتخطيطه .

اتخذ مؤتمر القمة العربي السابع الذي انعقد بمدينة الرباط من 26 - 29 أكتوبر 1974 . قرارات جاءت في النقطة السابعة منها والخاصة بالنظر في موضوع التعاون العربي الافريقي. الدعوة لعقد مؤتمر قمة عربي افريقي (2) وتكليف الامين العام للجامعة العربية باجراء اتصالات مع البلدان الافريقية بهذا الشأن. والدعوة لعقد مؤتمر لوزراء الخارجية العرب والافارقة كتمهيد لمؤتمر القمة المشترك. وتقرر تشكيل وفد من وزراء خارجية تسع دول عربية (3) للقيام بجولة في دول القارة الافريقية لشرح وجهة النظر العربية والقرارات الهامة التي صدرت عن مؤتمر القمة العربي السابع.

وفي نفس الاطار قرر مجلس الجامعة العربية في دورته العادية (63) تشكيل لجنة تتألف من الامين العام للجامعة العربية ووزراء الخارجية في (9) دول عربية اضافة الى ممثل فلسطين مهمتها وضع خطة للتعاون العربي الافريقي عن طريق القيام باتصالات وعقد اجتماعات مع لجنة الاثني عشر الافريقية .

كما قرر مجلس الجامعة بنفس الدورة تشكيل لجنة تتألف من السفراء العرب للدول الاثني عشر اعضاء بالمجلس الوزاري وممثل للامانة العامة للجامعة العربية يعاونه خبير لعقد اجتماعات مع لجنة سفراء منظمة الوحدة الافريقية لاعداد خطة للتعاون العربي الافريقي ومبادئه وأهدافه

---

(1) تقرير المصرف العربي الافريقي للتنمية - المراحل الهامة في مسيرة التعاون العربي الافريقي عامد الاقتصادي - عدد 60 مارس أفريل 1980 ص 107 .

(2) د. حسن أبو طالب. مؤتمرات القمة وتحديات العمل العربي المشترك (السياسة الدولية أبريل 1985 ص 17 عدد 80 أبريل 1985) .

(3) الدول هي : الجزائر - الامارات العربية المتحدة - السودان - المملكة العربية السعودية - سوريا - لبنان - الكويت - مصر - موريطانيا .

وبعد انعقاد مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول بالقاهرة ما بين 7 و 9 مارس 1977 وتنفيذا لمقررات هذه القمة أوصى مجلس جامعة الدول العربية المنعقد في 29 مارس 1977 أوصى بالنسبة لتنفيذ برنامج التعاون المالي والاقتصادي بإحالة الموضوع الى اجتماع الصناديق الوطنية بالكويت في منتصف أبريل 1977 لبحثه تمهيدا لعرض ما يتفق عليه في اجتماع تال لمجلس الجامعة.

وبالفعل ناقش رؤساء الصناديق الوطنية العربية موضوع تنفيذ مقررات القمة الافريقية العربية في المجال المالي في اجتماعهم بالكويت وقرروا أن يعهد الى المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا للقيام بالتنسيق اللازم لجمع المعلومات الخاصة بالمساعدات الانمائية التي تقدمها هذه المؤسسات للدول الافريقية بما في ذلك القروض المخصصة لتمويل المشروعات والصونات الفنية، وكذلك المساعدات المقدمة عن طريق الصندوق الخاص لمنظمة الاقطار المصدرة للنفط وكذلك الشأن بالنسبة للمشروعات المطروحة للبحث ويتم ذلك في اطار التنسيق الجاري على مستوى مديري العمليات على ضوء المعلومات المتجمعة لديه .

ووافق مجلس ادارة المصرف العربي على برنامج للعون العاجل للدول الساحل المتضررة من الجفاف وكوارث الطبيعية الاخرى بمبلغ 15 مليون دولار وذلك استجابة لتوصيات الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية ومجلس محافظي المصرف العربي واللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي (1) .

كما صادق رؤساء الدول العربية بان انعقاد مؤتمر القمة العربي العاشر الذي انعقد في تونس (20 - 22 نوفمبر 1979 على قرار يدعو الى دعم وتقوية التعاون بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية بدعم وتقوية وتطوير العلاقات الثنائية مع البلدان الافريقية مع مواصلة الدعم المالي العربي الثنائي منه والمتعدد الاطراف للجهد التنموي للبلدان الافريقية وفي العمل الذي يقوم به في هذا الاتجاه صندوق الصونة الفنية للبلدان العربية والافريقية والبنوك والصناديق المتعددة الاطراف (2) .

---

1) أنظر قرارات المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا 28 - 29 جويلية 1978 تونس
2) تقرير المصرف العربي للتنمية المراحل الهامة في مسيرة التعاون العربي الافريقي المرجع السابق ص 117 .

يستخلص من هذا العرض الموجز أن قرارات جامعة الدول العربية ركزت أساسا على التضامن السياسي والمالي ، فأغلبية قرارات المؤتمرات والمجالس العربية ركزت وأستهدفت ربط التعاون الافريقي العربي بالعامل الاقتصادي والمالي ، أي المزيد من تقديم المعونات و القروض من الدول العربية الى الدول الافريقية سواء بالطرق الثنائية عن طريق البنوك الوطنية أو بالطرق الجماعية عن طريق المصارف التي أنشأت خصيصا لذلك مثل المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا وغيره (سنتعرض لهم بالتفصيل في المباحث القادمة) .

-ان ربط التعاون الافريقي العربي بالعامل المالي وحده غير كاف خاصة اذا كان هذا التعاون في حد ذاته غير منظم وغير مخطط بل ينتهي دوره بمجرد أن تستلمه الدولة المستفيدة ، لانه غير مرتبط بمشروعات اقتصادية افريقية مدروسة ، وهذا ما تجلى واقعيا وميدانيا .

فمن خلال هذه القرارات يتجلى لنا أن هدف الدول العربية بصفة عامة من مشروع التعاون الافريقي العربي هو تمويل الدول الافريقية دون الاشتراك في تحديد المشاريع الاقتصادية أو خلق وحدات اقتصادية أو صناعية هذا الدور عادة ما ينتهي بتسليم الرأس مال المطلوب الى ميزان المدفوعات للدول الافريقية ليساعدها على التكيف فقط دون أن يمكنها من الافلات من سيطرة الرأسمال الغربي ، ومن ثمة فان المال العربي يمكن أن يصب في خدمة الرأسمال الاجنبي الغربي بصفة خاصة وما دام العربي يلعب دور المساعد للمال الغربي ومادام أنه غائب في عملية تحديد المشروعات والوحدات الاقتصادية فلن يكون له دور أساسي في توجيه التنمية افريقيا وينتهي دوره بمجرد تسليمه لها .

أما في الميدان السياسي ،فالقرارات العربية استهدفت أساسا ربط الصهيونية بالعنصرية ومحاربتهما ، تجلى ذلك في قطع علاقاتها الدبلوماسية بجنوب افريقية وروديسيا وحتى البرتغال في السبعينات ، ومطالبة الدول

الافريقية بقطع علاقاتها مع اسرائيل ، وتأييد منظمة التحرير الفلسطينية في كفاحها ضد الكيان الصهيوني وبناء دولتها المستقلة .

كما هدفت هذه القرارات فيما بعد الى تشجيع المساعدات العربية للدول الافريقية ، وذلك بالربط بين خطة لاغوس الافريقية وخطة عمان العربية لتحقيق التكامل الاقتصادي بين المنظمتين (1) ومحاولة للوصول الى تعاون استراتيجي بينهما سنة 2000 ومع ذلك يبقى البعد الاستراتيجي يسود المصالح الافريقية العربية بشكل منظم وطويل المدى لا يزول بزوال العوامل المالية (2) كالعلاقة التي تربط حاليا بين الهند والعرب ، فهي علاقات استراتيجية لان مواقف الهند لم تتغير أبدا من القضية العربية خاصة القضية الفلسطينية .

---

1) وهذا ما سنتعرض له في الفصل الثالث بالتفصيل .
2) للتوضيح أكثر أنظر عبد المالك عودة تقويم تجربة التعاون العربي الافريقي في المستقبل العربي العدد 53 جويلية 1983 مركز دراسات الوحدة العربية .

2) منظمة الوحدة الافريقية:

يعتبر اجتماع مؤتمر وزراء خارجية الدول الافريقية بأديس أبابا ما بين 19 و 21 نوفمبر 1973 أهم مؤتمر منذ نشوء منظمة الوحدة الافريقية الذي يؤكد صراحة وجوب تضامن افريقيا مع العالم العربي ، ويعتبر نقطة بداية للعلاقات الافريقية العربية. وذلك بما جاء في أحد قراراته بأن افريقيا مقتنعة بضرورة تعاون أوثق بين الشعوب الافريقية والعربية من أجل التحرير الكامل لاراضيهما واسراع تنميتهما الاقتصادية (1).

فالقرارات الاولى لمنظمة الوحدة الافريقية استهدفت التضامن السياسي بين العالم العربي وافريقيا باعتبار قضية الشرق الاوسط وجنوب افريقيا قضايا مشتركة بين الشعبين الافريقي والعربي وأصبحت قضية الشرق الاوسط تلقى مكانا في جدول أعمال المؤتمرات الافريقية التي خرجت بقرارات تعتبر احتلال الاراضي العربية من قبل اسرائيل عدوانا يجب ردعه (2). وهذا ما أكده أحد القرارات في النقطة السادسة منه (يؤكد من جديد باسم التضامن الافريقي وتماشيا مع أحكام المادة 2/ك من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية تأييده الفعال لجمهورية مصر العربية في نضالها المشروع من أجل استعادة سلامة أراضيها كاملة وبجميع الوسائل (3).

كما نجد أن الاهداف الاقتصادية وتنويعها والعمل على تطويرها من أهم القرارات المتخذة في اجتماعات منظمة الوحدة الافريقية خاصة المساعدات المالية ، فبداية من دراسة حظر البترول على البلدان الافريقية الى تموينها به وفق شروط معينة الى انشاء لجنة السبعة للقيام بالاتصالات مع الدول العربية (4) والتي أكدت ورقة عمل قدمتها لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية 23 بمقديشو 1974. هذا الاخير (المجلس) اعتمدها كتقرير له عن أثر ارتفاع أسعار البترول على الدول الافريقية ، وحددت بموجبها السكرتارية الادارية للمنظمة أبعاد المشكلة وأقترحت حلولا لها قصيرة وأخرى متوسطة وطويلة الاجل (5)

---

1) لمزيد من التوضيح أنظر د. أمين اسبر المرجع السابق ص 97 وما بعدها.

2) د. سلوى محمد لبيب. دبلوماسية القمة والعلاقات الدولية الافريقية.
journal of modern african studies cambrid.. university pressvolum 14n 1 1976
نقلا عن

3) أنظر قرارات مؤتمر القمة التاسع لمنظمة الوحدة الافريقية المنعقد في الرباط يونيو 1972 وقرارات مؤتمر مقديشو دورة 11 ما بين 12 - 15 نوفمبر 1974 .

4) الدول المكونة للجنة السبع هي : الكاميرون . بوتسوانا . زائير . مالي . تنزانيا . غانا . السودان .

5) د. أمين اسبر: المرجع السابق ص 398 وما بعدها.

- تصب في تحقيق أهداف مالية واقتصادية .

فقد جاء في توصيات مؤتمر أديس أبابا السالف الذكر:

التوصية باقامة تعاون اقتصادي بين دول الامة العربية والدول الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وتكليف السكرتير العام الاداري بالتشاور مع الامين العام للجامعة العربية لانشاء الجهاز اللازم لمثل هذا التعاون واجراء مشاورات دورية على مستويات مختلفة بين الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية من أجل ضمان استمرار التعاون الذي يزيد في دعم وحدة الهدف والعمل .

غير أنه واقعيا نلاحظ أن أهداف التعاون الافريقي العربي من خلال قرارات المؤتمرات الافريقية كانت ولفترة زمنية معينة قبل منتصف السبعينات تدرج التعاون الافريقي العربي في اطار التعاون بين الدول الافريقية ودول العالم الثالث بصفة عامة .

فالتصريح الافريقي عن التعاون والتنمية والاستقلال الاقتصادي والذي جعل التعاون بين الدول الافريقية والتكامل بينها في مقدمة الاولويات لم يذكر علاقاتها الخاصة بالدول العربية بل أدرجها في اطار التعاون بين افريقيا والعالم الثالث لانه طالب من الدول الافريقية أن تعمل على تنسيق سياستها واستراتيجياتها الاقتصادية مع تلك الدول .

كما طالب بتدعيم جبهة السبعة والسبعين وأبرز أهمية تبادل المعلومات والبيانات بين الدول الافريقية ودول العالم الثالث (1) وابتداء من فبراير 1975 أخذت أهداف التعاون الافريقي العربي تتطور ، فاللجنة التي كانت تضم سبع دول أصبحت تضم 12 دولة (2) وأصبحت تعرف بلجنة الاثنى عشر .

كما أن الاهداف الافريقية تركزت على وجوب الحصول على أكبر معونة من الدول العربية لتحقيق التنمية والخروج من التخلف ، وقد استجابة الدول العربية لذلك فقدمت سيولة مالية كبيرة بدون أي التزامات قيدية قبل الدول الافريقية اذ بلغ عدد الدول الافريقية التي استفادت من العون المالي العربي 41 دولة تقع جميعها جنوب الصحراء الكبرى من ساحل افريقيا

---

1) د . بطرس بطرس غالي : العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية سنة 1974 مكتبة الانجلو مصرية ص 494 - 499 .

2) اضافة الى الدول السبع السابقة أضيفت كل من الجزائر - مصر - السنغال - سيراليون - بوروندي .

3) طالع مقدار هذه السيولة المالية في الفصل القادم .

الغربي والشرقي ، كما أستفادت من هذا العون عدة هيئات اقليمية متخصصة بتقديم وتطوير مشاريع التنمية في افريقيا ، غير أن الدول العربية لم تلتزم دائما بدفع المبالغ المعلنة مما جعلها تؤثر على مصداقية التعاون الافريقي العربي وخلق قناعة لدى الافارقة بتواضع نتائج التعاون الافريقي العربي ، بالقياس الى الطموحات الافريقية والقدرات العربية واقترحت لتحسينه ما يلي :-

1) ضرورة وضع اقتراحات لاولويات الاهداف بحيث تكون أكثر وضوحا وتحديدا .

2) ضرورة تكليف الاجهزة بوضع برامج عمل وبرامج طويلة الامد .

3) ضرورة تقديم اقتراحات لمعالجة عوائق الاستثمار العربي في افريقيا من أجل تيسير تدفق المال وفق سياسة عملية واضحة (1) .

-من خلال ما سبق وجدنا تطابق لدى الافارقة والعرب في ما يخص تصفية الاستعمار في فلسطين وجنوب افريقيا ، وكما أتضح لنا كذلك أن افريقيا تؤكد على حاجتها للمعونة العربية لتحقيق التنمية والتوازن بها ، غير أنه من الناحية العملية نلاحظ عدم وجود مكاتب دراسات مختصة تحدد بكيفية دقيقة مجالات تدخلات المعونات الاقتصادية العربية .

اضافة الى عدم وجود خطط منظمة على المستوى الجماعي ، للاستفادة المشتركة من رؤوس الاموال العربية والثروات الافريقية وبالتالي تجسيد التعاون جنوب جنوب . غير أن الشيء الايجابي الذي طغى على الساحة الافريقية في السبعينات هو محاولة الافارقة جعل التعاون الافريقي العربي تعاونا خاصا ، بعدما كان يدخل في اطار تعاون افريقيا مع دول العالم الثالث وهذا ما يمنحه حافزا للتطور والاستمرار وبلوغ الاهداف المتوخات لصالح الشعوب الافريقية والعربية. لذلك أصبحت القرارات الافريقية تستهدف مأسسة وترميم التعاون الافريقي العربي وتوسيعه بانشاء أطر قانونية تعمل داخله وتساعد الدول العربية على الاستثمار المباشر للرأسمال العربي رغم وجود بعض العراقيل السياسية هنا وهناك

---

1) أنظر قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية الدورة 33 المنعقد في منروفيا 6 - 20 يوليو 1979 .
كذلك أنظر د . عبد القادر ياسين : التعاون العربي الافريقي وأبعاده
صامد الاقتصادي ص 11 وما بعدها .

المطلب الثاني : أهداف التعاون الافريقي العربي من خلال قرارات المؤتمرات المشتركة.

ان المتتبع لمسيرة تنظيم التعاون الافريقي العربي يلاحظ أنه منذ عام 1973 والمبادرات العربية الافريقية نحو تنظيم التعاون وتحديد أهدافه تصدر عن أعلى قمة لتعطي حدود الواقعية الممكنة آمالا . فبدأت الاجتماعات المشتركة الافريقية العربية مباشرة بعد حرب رمضان وارتفاع أسعار النفط عن طريق لجنة السبع الافريقية والدول العربية (1) التي عبرت فعليا عن مدى وجوب التقارب والتضامن والتعاون بين المنطقتين وهذا ما عبر عنه صراحة السيد أنزووازانكي السكرتير الاداري لمنظمة الوحدة الافريقية في تدخله أمام لجنة السبعة الافريقية والدول العربية في اجتماعها المشترك في جانفي 1974 حيث أكد على أن الحل الحقيقي لمشكلات الدول الافريقية على المدى الطويل هو في زيادة وترشيد التبادل التجاري بينها وبين الدول العربية حتى تحل مشكلة ميزان المدفوعات مع امكانية بذل تضحيات في البداية من الطرفين ، وأن التعاون العربي الافريقي هو التزام برفاهية وسعادة كل واحد منها شعوبا ودولا ، وهو أمر يمكن لمؤتمرنا بفضله أن يخطو خطوة هائلة للامام على طريق الوحدة والتضامن العربي الافريقي (2).

فهذا اللقاء الاول المشترك بين العرب والافارقة يعتبر نقطة انطلاق أساسية في تجسيد التعاون الافريقي العربي ، خاصة في المجال الاقتصادي لاسيما المالي منه ، غير أن قرارات هذا المؤتمر لم تشر الى المؤسسات أو القنوات التي تتحكم في هذه المساعدات و توجيهها ولم نر فيه أهدافا وأولويات واضحة بل كان اجتماعا كرد فعل على ظروف دولية واقليمية فرضت نفسها على المنطقة خاصة حرب أكتوبر 1973 وما تلاها من ارتفاع في أسعار البترول وأثرها على افريقيا .

ثم تلى هذا الاجتماع بفترة قصيرة (ندوة الخرطوم) الخاصة بالتعاون العربي الافريقي والتي دعت لها جامعة الدول العربية بالاشتراك مع مصر والسودان سميت بالندوة العربية الافريقية للتحرر والتنمية ما بين 7 - 11 جانفي 1976 (3) واختتمت هذه الندوة اجتماعاتها

1) لجنة السبعة الافريقية المنبثقة عن منظمة الوحدة الافريقية شملت بالكاميرون ، بوتسوانا زائير ، مالي ، تنزانيا ، غانا ، السودان ، ومثل الجانب العربي كل من السعودية - مصر - الامارات العربية - الكويت - سوريا - العراق - قطر - ليبيا - الجزائر - البحرين .

2) د . يحي حلمي رجب المرجع السابق ص 403

3) حضر هذه الندوة 95 عضوا من وزراء الاعلام الافارقة والعرب والامين العام لجامعة الدول العربية وممثل عن الامين العام (OUA) وممثل لليونسكو وممثلي عن حركات التحرر الافريقية والعربية وغيرهم .

باعلان أسمته (اعلان ندوة الخرطوم حول التعاون العربي الافريقي) الذي ركز أساسا على :-

- وجوب تحرير كافة الاراضي العربية والافريقية ومساعدة الحركات التحررية في افريقيا والعالم العربي والقضاء على الاستعمار القديم والجديد .

- أن يهدف التعاون الافريقي العربي الى التنمية المخططة علميا مع تدعيم المؤسسات القائمة وتقويتها .

- أن يستهدف التعاون الافريقي العربي في المجال الاقتصادي دعم اقتصاديات دول المنطقة وتدعيم استقلالها الوطني .

- تركيز الجهود لتحقيق التعاون على أسلوب علمي قائم على وحدة التراب ووحدة المصير (1)

- ان هذا الاعلان ركز على التعاون الشامل العلمي والمخطط في مختلف الميادين بين الافارقة والعرب لتحقيق التنمية الشاملة وبالتالي الخروج من دائرة التخلف والتبعية للدول المصنعة.وبذلك يكون هذا الاعلان قد أبرز أهمية تأسيس وتأطير التعاون الافريقي العربي بطريقة علمية ومخططة مبتعدا عن المحاولات الارتجالية المؤقتة مما يشكل بداية لمرحلة جديدة يكون التعاون فيها أكثر تنظيما وذلك بانشاء أطر خاصة للتعاون الافريقي العربي خارج جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية .

وتحقيقا لهذه الاهداف تم اجتماع المؤتمر الوزاري العربي الافريقي الاول بدكار عاصمة السنغال ما بين 18 و 22 أفريل 1976 وكان نتيجة عدة اجتماعات قامت على مستوى منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية في ما يخص تدعيم التعاون الافريقي العربي وتوسيع لجنة السبعة لتصبح لجنة الاثنى عشر أو الاحدى لجنة 24 (12 من الجانب الافريقي و 12 من الجانب العربي) (2).

وقد شارك في هذا المؤتمر خمس وخمسون دولة وأفتتح المؤتمر رئيس السنغال أنذاك السيد (ليوبولد سيدار سنغور) الذي ركز في تدخله على انشاء لجان دائمة ثقافية اقتصادية

---

1) جدول الاعمال أقرته اللجنة الوزارية الافريقية العربية في 1975/07/10 .

2) أنظر قرارات مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية المجتمع بمقد يشو عام 1974 خاصة القرار رقم 337 وكذلك قرارات المجلس المنعقدة بأديس أبابا فبراير 1975 خاصة القرار رقم 395 . كذلك أنظر قرارات مؤتمر القمة العربي السابع في الرباط 26 - 29 أكتوبر 1974 .

سياسية تجتمع بصفة دائمة لاعداد أعمال مجلس الوزراء ودراسة الاعلان وبرنامج العمل المقدم من قبل لجنة 24 الافريقية العربية كما ألح على انشاء محكمة عربية افريقية للتوفيق والتحكيم.

وحدد ممثل جامعة الدول العربية في هذا المؤتمر منطلقات التعاون الافريقي العربي من نقاط أساسية تتمثل في التاريخ المشترك والطموحات المشتركة للخروج من التخلف وتحقيق التنمية و التقدم لشعوب المنطقة.

أما رئيس مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية أنذاك ، فدعا الى ارساء التعاون الافريقي العربي على أساس متين من التعاون الاقتصادي المفيد والفعال بدلا من ارسائه على أسس من المتغيرات الدبلوماسية أو الظروف المتغيرة للوضع الاقتصادي الدولي ، كما طالب بتحديث العلاقات الافريقية العربية حتى تتمكن من مواجهة متطلبات النظام الاقتصادي الدولي الجديد الذي ألتزمت به الدول الافريقية والعربية.

ويستخلص من تدخلات زعماء افريقيا والعالم العربي أن هناك اهتمام جدي بتأسيس وتأطير التعاون الافريقي العربي وتخطيطه بعد تحديد مفهوم المصالح الافريقية والمصالح العربية وذلك عندما ركز وزراء خارجية الدول الافريقية والعربية في دكار على ضرورة اعادة تعريف مفهوم المصالح الافريقية ومصالح العالم العربي على ضوء تطور العلاقات السياسية والاقتصادية العالمية ، وبالتنسيق بين مواقفها للتغلب على الازمة الاقتصادية العالمية خاصة بعد ظهور أزمة الطاقة المصطنعة من قبل الدول الغربية.ومن هذا المنطلق ركز المؤتمر الوزاري على ضرورة توسيع التعاون حتى لا يصبح تعاون ظرفي مؤقت، ولكن يصبح بعد تأسيسه وتنظيمه تعاون استراتيجي شامل وطويل المدى يحقق التنمية الافريقية والعربية في اطار نظام اقتصادي عالمي جديد عادل ومنصف (1).

وختم المؤتمر اجتماعه باقرار مشروع الاعلان وبرنامج العمل المشترك بشأن التعاون الافريقي العربي وهو المشروع الذي كانت قد أقرته اللجنتان الوزاريتان العربية والافريقية عام 1975.

---

1) D AZZOUZ KERDOUN LA COOPERATION ARABO AFRICAINE DIMENZION ET PERSPECTIVES PP 45 -46 OPU ALGER 1987

ويمكن القول هنا أن المؤتمر كان في الواقع عبارة عن اجتماع تمهيدي لمؤتمر القمة ، حيث أن الاهداف والمبادئ المعلنة عندما في اجتماع دكار نجدها في مؤتمر القاهرة الذي نتطرق له فيما يلي : -

مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول القاهرة 8 - 9 مارس 1977 .

يعتبر مؤتمر القمة الافريقي العربي الاول أهم مؤتمر في تاريخ التعاون الافريقي العربي ، وقد سبق هذا المؤتمر اجتماع وزراء الخارجية العرب والافارقة بالقاهرة وتدارسوا الوثائق التي شكلت فيما بعد (ميثاق) التعاون العربي الافريقي) من موضوع الاعلان وبرنامج العمل للتعاون العربي الافريقي والمستندات الثلاثة الاخرى المتعلقة بأعمال لجنة الاربعة والعشرين التي عقدت في لوزاكا والتي درست وتناولت النواحي السياسية (الصهيونية ، العنصرية ، الاستعمار) والاقتصادية (التجارة ، والمالية ، المبادلات) والفنية (تبادل المعلومات والخبرات) والتنظيمية (تأسيس التعاون العربي الافريقي وتأطيره) للتعاون الافريقي العربي وفي ما بين 7 و 8 مارس 1977 عقد مؤتمر القمة العربي الافريقي الاول بالقاهرة لدراسة مختلف جوانب التعاون الافريقي العربي (1) .

- وقد تميزت كلمات المتدخلين بالحماس والموضوعية وبعد النظر لارساء مبادئ التعاون الافريقي العربي وتقنينه وتحديد أهدافه .

فقد دعا الامين العام لجامعة الدول العربية في تدخله الى نبذ كل المحاولات التي ترمي الى تقسيم وحدة الصف الافريقي العربي ، وبث الشكوك بين أعضائه وأضاف أن الشعوب الافريقية والعربية مدينة لماض مشترك ومتحدة في مستقبل واحد .

- أما الامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية فقد قال في معرض حديثه عن مؤتمر القمة الاول مايلي : (نود أن نذكر دائما أن التعاون مثل النبات ، لا يمكن أن ينبت وزهر الا في حقل خصب وهذه الحقيقة تبقى ضرورية أكثر فيما يتعلق بالتعاون العربي الافريقي فهي تتطلب الوضوح والصدق وهي بالتالي تحتاج الى تنظيم وتطوير التيارات المستمرة الناتجة عن العلاقات الدولية في مجال الاعلام والاتصال بين العالمين العربي والافريقي ، اذ بفضل هذه التيارات يمكن أن تختفي بعض المشاكل . . . لقد حان الوقت اذن لان يتحول الكلام الى عمل والمبدأ الى برنامج

---

1) شارك فيه ثلاثون من رؤساء الدول (14 من الرؤساء العرب و 16 من الرؤساء الافارقة) و 6 من نواب الرؤساء الدول و 6 من رؤساء الحكومات و 16 من وزراء الخارجية .
أنظر تقرير المصرف العربي الافريقي للتنمية (صامد الاقتصادي) المرجع السابق .

والبرنامج الى مشروع ، وأن يتم التمهيد لتحقيق المشروع (1)

وقد صادق المؤتمر في آخر اجتماعاته على أربع وثائق أساسية هي :-

أ) الاعلان السياسي .

ب) الاعلان الخاص بالتعاون الاقتصادي والمالي .

ج) اعلان وبرنامج العمل الخاص بالتعاون العربي الافريقي .

د) تنظيم واجراءات تطبيق التعاون العربي الافريقي .

وقد لمح لاهداف التعاون الافريقي العربي في مقدمة الاعلان وبرنامج العمل ، حيث أكد المؤتمرون في هذه المقدمة على أملهم في تدعيم التعاون بينهم في المجال السياسي والاقتصادي والاجتماعي وتدعيم التفاهم والتقارب بين شعوب المنطقتين ، وبالتالي تدعيم التعاون بين دولهم للاستجابة لمطامح شعوب المنطقة في تقوية التضامن والاخوة بينهم والعمل على انشاء مؤسسات مشتركة تسعى الى تدعيم توحيد دول وشعوب المنطقتين (2)

فقد أكد الاعلان في مجاله السياسي على ارتباط افريقيا والعرب بمبادئ وأهداف عدم الانحياز والتعايش السلمي والعمل على انشاء نظام اقتصادي دولي عادل. وأكد على احترام السيادة والوحدة الترابية ، وعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول وحق الشعوب في تقرير مصيرها وكذلك على حل النزاعات بالطرق السلمية وتقوية الجبهة الموحدة لشعوبهم في الكفاح التحرري ضد الصهيونية والعنصرية والابارتيد ، وطلب المؤتمر من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية أن تتبادل فيما بينهما المعلومات بطريقة منظمة خاصة فيما يتعلق بالنضال المشترك لشعوبهما في افريقيا والمشرق العربي حتى يسمح للدول الاعضاء في المنظمتين أن تلعب دورها الفعال في هذا المجال .

وفي المجال الاقتصادي والمالي حدد المؤتمر أهداف التعاون الافريقي العربي في وضع برنامج من عدة نقاط تتلخص فيما يلي :-

1) تشجيع المؤسسات المالية والوطنية والمتعددة الاطراف على تقديم المساعدات الفنية والمالية لاجراء دراسات في جدوى مشروعات وهياكل البنية الاساسية في افريقيا خاصة الاربع

---

1) د. أمين اسبر: المرجع السابق ص 110 - 113 .

2) DECLARATION PROGRAMME ORGANISATION ET METHODE POUR LA COOPERATION ADOPTES PA PREMIER CONFERENCE AFRO ARABE (DECLARATION ET PROGRAMME D'ACTION)le caire mars 1977

مشاريع المقترحة من قبل اللجنة الاقتصادية التابعة للأمم المتحدة الخاصة بافريقيا لتمويلها .

2) تدعيم المؤسسات المالية الوطنية والمتعددة الاطراف التي تعمل في ميدان التنمية الافريقية .

3) المساهمة في تدعيم الموارد المالية (بنك التنمية الافريقي عن طريق الاقراض من أسواق) الاموال العربية بأفضل الشروط الممكنة .

4) زيادة موارد المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا لتمكينه من زيادة المساهمة في تلبية احتياجات التنمية الافريقية .

5) تقوية العلاقات التجارية بين الدول الافريقية والعربية عن طريق اعطاء معاملة تفضيلية متبادلة .

6) تشجيع الاستثمارات العربية خاصة عن طريق انشاء مشروعات افريقية عربية مشتركة والعمل على وضع نظام لضمان الاستثمار في الدول الافريقية .

7) تشجيع التعاون الفني بين الدول العربية والدول الافريقية .

ان محاولة تحديد الاهداف رغم شموليتها وكثرتها ومحاولة تخطيطها وتأطيرها بخلق قنوات جديدة تجسدها واقعيا ، ومتابعة تطبيقها عن طريق مؤسسات دائمة (1) تشكل مرحلة جديدة مقننة في مسيرة التعاون الافريقي العربي .

وقد استهدف التعاون من خلال نصوص وتوصيات مؤتمر القاهرة ، تأكيد المصلحة المشتركة والعلاقات الخاصة المتميزة في الميادين السياسية والاقتصادية والثقافية والاجتماعية (2) بين الافارقة والعرب وكدعم قوي لهذا التعاون المعلن عليه قامت أربع دول عربية هي : السعودية ، الكويت ، قطر ، الامارات العربية المتحدة ، باعلان مساهمة تطوعية لهذه الغاية بلغت في جملتها 1,45 بليون دولار لصالح افريقيا .

---

1) د . عبد القادر ياسين : التعاون العربي الافريقي وأبعاده ص 11 المرجع السابق .
2) عيسى الشعيبي : التمويلات المالية العربية لافريقيا 1973 - 1984 المرجع السابق ص 18

ان الملاحظ للاهداف التي سطرت خلال المؤتمر يجد أن المؤتمرين لم يحددوا بصراحة ولم يرسموا بدقة أولويات الاهداف ولم يخططوا لا لعمليات وفاعليات مرحلية أو طويلة الامد .

كما أن اعلان التعاون الاقتصادي والمالي ركز بشكل محسوس على الجانب المالي حيث تبقى الدول العربية تمتلك الاموال للافارقة ويبقى هؤلاء مستقبلي له دون المكر ، كما أنه جاء في وثيقة اعلان برنامج العمل للتعاون الافريقي العربي أهداف كثيرة وتخص كل المجالات تقريبا ودون رسم أولويات لاهداف محددة .

ويمكن لنا أن نرجع سبب هذا الغموض الى ما قاله الاستاذ يوسف الحسن في كتابة التعاون العربي الافريقي ، حيث يصف الموقف العربي على النحو التالي (واجه المؤتمر في بدأ اجتماعاته غيوما كثيرة فلم يكن هناك تصور افريقي مشترك للتعاون مع العرب وفي الوقت نفسه فان أقطارا عربية نفطية وجدت نفسها تتحمل العبء الاكبر حول مسؤولية الدعم المالي لافريقيا رغم وجود دول افريقية عربية وغير عربية نفطية وقادرة على التمويل . . . . وقد كان الموقف قبل بدء المؤتمر يحمل معه بذور الازمة والتشاؤم وظلت غيوم التشاؤم تخيم على اجتماعات الوزراء حتى لحظة مؤتمر القمة (1)

---

1) د . يوسف الحسن التعاون العربي الافريقي ص 63 دار الوحدة بيروت 1982 .
نقلا عن عبد المالك عودة المرجع السابق .

المبحث الثاني : الوسائل العامة لتحقيق التعاون الافريقي العربي .

مقدمة عامة :

بعد ما عرفنا أهداف التعاون الافريقي العربي من خلال القرارات الافريقية والعربية ، سنتطرق في هذا المبحث الى وسائل تحقيق هذه الاهداف فنذكر في المطلب الاول دور كل من جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية في تجسيد هذه الاهداف ، ثم نتعرض في المطلب الثاني الى دور الدول العربية الافريقية باعتبارها نقطة اتصال بين افريقيا والعالم العربي وما قامت به من أجل تحقيق هذا التعاون .

.../...

المطلب الاول : دور جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية في تحقيق التعاون الافريقي العربي .

أ/ جامعة الدول العربية :

لعبت جامعة الدول العربية (1) ، دورا فعالا في تقارب وجهات النظر العربية الافريقية فقد أهتمت جامعة الدول العربية بالقضايا الافريقية عقب قيامها مباشرة ، أي قبل قيام منظمة الوحدة الافريقية على سبيل المثال أصدر مجلس الجامعة العربية في عام 1953 قرارا بخصوص أسس التعاون ودعم التضامن العربي الافريقي لخصها في المبادئ التالية :-

1) أن تعزز الدول العربية تمثيلها الدبلوماسي لدى دول المجموعة الاسيوية و الافريقية .

2) تبادل الوفود السياسية بغية تعزيز صلات الود والتعاون في الميدان السياسي الى جانب تدعيم العلاقات الثقافية والاقتصادية .

3) اتخاذ جميع الوسائل اللازمة لتوثيق العلاقات بين دول الجامعة العربية ودول المجموعة الاسيوية الافريقية بما في ذلك عقد اجتماعات دورية على مستوى عال (2)

---

1) للمعرفة نشأة الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وعلاقاتهما بالامم المتحدة أنظر
د. محمد طلعت الغنيمي - دراسات في العلاقات الدولية العربية - نشأة الصراع الاسرائيلي
ص 184 وما بعدها .
د. محمود كامل المحامي - القانون الدولي العربي - دار العلم للملايين بيروت الطبعة أولى
ص 35 وما بعدها .
د. محمد ابراهيم الدسوقي - المنظمات الدولية العامة - دار النهضة العربية - 1980
ص 324 وما بعدها .
د. سلوى محمد لبيب المرجع السابق الملحق الاول ص 89 - 90 .

2) نقلا عن جامعة الدول العربية الامانة العامة دار السكرتارية قرار مجلس الجامعة رقم 505
-7 سبتمبر 1953 .
د. مجدي حماد دور الجامعة العربية في التعاون العربي الافريقي المرجع السابق ص 512

.../...

كما أيد مجلس جامعة الدول العربية المفاوضات الوطنية الافريقية خاصة فيما يخص تأكيد الوحدة الترابية لدولة افريقية وتصفية الاستعمار وهذا ما تجلى في قرار لمجلس جامعة الدول العربية الصادر في سبتمبر 1959 بالدار البيضاء فيما يتعلق بقضية الكميرون حيث جاء في القرار ما يلي :-

1) تأكيد مقررات مؤتمر منروفيا في أوت 1959 .

2) تضامن الدول العربية مع سائل الدول الافريقية في بذل المساعي التي تحقق رغبات شعب الكميرون وتحفظ وحدته وتؤمن استقلاله .

3) أن يكون اجراء الاستفتاء في قسمي الكميرون الموضوع تحت الوصاية البريطانية بحيث لايتعارض مع حرية الشعب وحقه في تقرير مصيره على الوجه الذي يراه (1) .

وبعد انشاء اللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للامم المتحدة اتخذت الجامعة التدابير التي من شأنها ارساء أسلوب من التعاون المثمر مع هذه اللجنة .

فتبادل الامين العام للجامعة مع السكرتير التنفيذي للجنة الاقتصادية الافريقية عدة رسائل أرسيت فيها أسس التعاون المتبادل والتشارك في تبادل حضور الاجتماعات ذات الاهمية في كل من المنظمتين (2)

كما تميزت فترة الستينات والسبعينات بمضاعفة التأييد العربي على الصعيدين الدبلوماسي والمالي للكفاح الذي تخوضه حركات التحرر الافريقي (3) وبعد مؤتمر القاهرة لعام 1977 كلف الامينين العامين للجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية بمتابعة تطبيق القرارات المتخذة في شأن التعاون الافريقي العربي . واستجابة لذلك قامت الامانة العامة لكل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية بدور فعال وتنسيق محكم لانجاح التعاون الافريقي العربي ، فقام الامينين العامين للمنظمتين بالتطبيق الفعلي لقرارات مؤتمر القاهرة لعام 1977 في الواقع فهما اللذان نظما اجتماعات مجموعة العمل الافريقي العربي (خاصة في الميدان المالي) وتنظيمها وهما اللذان طلبا من الدول (24) اختيار خبرائهم الماليين للتحدث باسم الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية وأستدعيت كل من البنك الافريقي للتنمية والبنك العربي للتنمية

---

1) د . محمود كامل المحامي : القانون الدولي العربي - المرجع السابق ص 439

2) نقلا عن السيد نوفل : العلاقات العربية الافريقية القاهرة جامعة الدول العربية 1966
د . مجدي حماد الواقع الطموح المرجع السابق ص 513 .

3) ALBERT BOUGUI AFRIQUE NOIRE-MONDE ARABE DE LA SO LI DARITE POLITIQUE A LA CO -ION INSTITUTIONNELLES (REVUES FRANCAISES D'ETUDE POL TIQUES AFRICAINS)N 13

الاقتصادية في افريقيا واللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للامم المتحدة لحضور اجتماعات مجموعة العمل الذي سيعقد في القاهرة ما بين 25 - 23 سبتمبر 1977 .

وفي مجال الاعلام والثقافة قاما بدور فعال في تنظيم اجتماعات وتقريب وجهات النظر السياسية والديبلوماسية بين العرب والافارقة . اصة في التنسيق بين المنظمتين في المحافل الدولية والسكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية ، هو الذي يقدم مشاريع طلبات المساعدة للدول أعضاء منظمة الوحدة الافريقية من البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا والوثائق المتعلقة بهذه المشاريع وكان في غالب الاحيان السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية يضعان اللمسات الاخيرة لجدول أعمال اجتماع اللجنة الدائمة والعمل على التنسيق بين المواقف .

كما أن مقر جامعة الدول العربية كان في غالب الاحيان مقر اللجنة الدائمة للتعاون الافريقي العربي . وساعد اللجنة الدائمة بتقديم تقارير مفصلة حول نشاطاتهم فيما يتعلق بالتقارب في وجهات النظر والاجتماع ونتائج الاتصالات بعضهم بعضا (1)

كما قرر مجلس جامعة الدول العربية في اجتماعه في 19/18 نوفمبر 1987 بعدما اعترف بوجود صعوبات في تطبيق ما جاء في قرارات مؤتمر القاهرة مارس 1977 نتيجة للمشاكل والظروف الدولية قرر تنشيط التعاون من جديد وكلف لذلك الكاتب العام جامعة الدول العربية (الاتصال بمنظمة الوحدة الافريقية لتسمح للجنة التنسيق والمتابعة بالاجتماع وتحضير الظروف المناسبة لانجاح اجتماع وزراء العرب والافارقة (الدورة 88 لمجلس وزراء الجامعة العربية) (2)

---

1) VOIR RAPPORT DU SECRETAIRE GENERAL ADMINISTRATIF SUR LES ACTIVITES DU SECRETARIAT GENERAL DANS LE DOMAINE DE LA COOPERATION AFRO ARABE -TRIPOLI 21-26 FEVRIER

2) VOIR LES RESOLUTION DU 86 SESSION DU CONSEIL MINISTERIEL DE LA LIGUE ARABE REVUE ALGERIENNE DES RELATIONS INTERNATIONALES N 5 PREMIER TRIMESTRE 1987 O P U ALGER PAGE 140

VOIR AUSSI ABDELMADJID GOUAR REFLEXION SUR LA COOPERATION ARABO -AFRICAINES REVUE ALGERIENNE DES RELATIONS INTERNATIONALES 1TRIMESTRE 1987 -PAGE 62 O P U ALGER

ب) منظمة الوحدة الافريقية :

أما منظمة الوحدة الافريقية ، فاضافة لما قام به السكرتير العام للمنظمة رفقة الكاتب العام للجامعة العربية ، كما رأيناه فيما سبق،فان منظمة الوحدة الافريقية لعبت دورا فعالا في التقارب العربي الافريقي خاصة في السبعينات بما أصدرته من قرارات في صالح القضية العربية في صراعها مع اسرائيل .

وتطبيقا للقرارات الافريقية بدأت الدول الافريقية في قطع علاقاتها الدبلوماسية مع اسرائيل وطرد بعثتها الدبلوماسية والفنية من بعض الدول ، كما فصل على سبيل المثال الرئيس : الاوغندي أنذاك عيدي أمين في مطلع عام 1972 وأثمر التقارب ملموسا بين الافارقة والعرب ونوج هذا التقارب اجتماع الدورة العادية العاشرة لرؤساء الدول والحكومات الافريقية في أديس أبابا في 29 مايو 1973 حيث أعلن المؤتمر في قراراته أن موقف اسرائيل قد يحمل الدول الاعضاء في المنطقة على أن تتخذ على المستوى الافريقي ، بصورة فردية أو جماعية ، تدابير سياسية واقتصادية ضد اسرائيل تماشيا مع المبادئ الواردة في ميثاق كل من منظمة الوحدة الافريقية والامم المتحدة ..... ان احترام الحقوق الثابتة للشعب الفلسطيني يشكل عنصرا أساسيا لأي حل عادل ومنصف بالاضافة الى أنه عامل لاغني عنه لاقامة سلام دائم في المنطقة .

ومما زاد في ربط العلاقات الافريقية العربية وتجانسها موقف كل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية من اسرائيل وجنوب افريقيا وروديسيا والبرتغال واعتبار الاراضي المصرية المحتلة من قبل اسرائيل أراضي افريقية وأن الاستعمار والصهيونية في مضمونهما يشكلان وجهين لعملة واحدة (1) .

وهكذا توالت القرارات الافريقية مقتنعة بوجوب التقارب والتضامن مع العالم العربي رغم ما يثور هنا وهناك من وجهات النظر المتباينة (2) وبعد انعقاد المؤتمر الافريقي العربي الاول بالقاهرة في مارس 1977 وحرصا منه في تطبيق قرارات مؤتمر القاهرة في الواقع العملي اجتمع

---

1) للتوضيح أكثر أنظر قرار السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية الذي قدمه للدورة الاستثنائية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بأديس أبابا - نوفمبر 1973 وكذلك قرارات مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر نوفمبر 1973 .

2) خاصة فيما يتعلق بتمويل مشاريع التنمية الافريقية (الورقة الطنزانية) .

مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية في دورته العادية الثلاثين المنعقدة في طرابلس بالجماهيرية الليبية وقيم خطوات التي تم اتخاذها في مجال التعاون العربي الافريقي في ضوء التقرير الذي قدمه السيد وليام أتيكي السكرتير العام للمنظمة والذي تضمن عرضا لما تم تحقيقه منذ القمة العربية الافريقية (1977) حتى اجتماع اللجنة الدائمة (نوفمبر 1977) وأختار ممثليه (الجانب الافريقي في مجموعات العمل الاربع - لجنة الزراعة - لجنة الصناعة - لجنة المواصلات - لجنة الثقافة .

وتجدر الملاحظة هنا أن مجلس الوزراء الافريقي ساهم في رسم أسس هذا التعاون وتابع خطواته بكل دقة وهذا ما يستنتج من قرارات مجلس الوزراء الافريقي ، ومؤتمرات القمة خاصة المؤتمر الخامس عشر بالخرطوم 1978/7/21 حيث أكد عن رغبته في توثيق أواصر التضامن والتعاون العربي الافريقي في كافة المجالات والحرص على ديناميكية هذا التعاون وحيويته ونفس القول أكدته المؤتمرات الافريقية بعد ذلك (1) ، كما يجب القول هنا أن ننوه بالدور الذي قامت به الامانة العامة لكل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية في تقارب وجهات النظر بما قدمته من تقارير خاصة في مجال التعاون الافريقي العربي مع العلم أن الامانتين العامتين قد قامتا بدور تاريخي في انقاذ مؤسسات التعاون العربي الافريقي ، بعد أن كان مازن (كابوس داهيد) أن يحطمهما تماما منذ عام 1979 ، فبينما كانت اللجنة الدائمة تجتمع في الفترة الاولى مثل كل (6) أشهر بحيث عقدت اجتماعاتها الاربعة الاولى بين جوان 1977 في بانغي - وديسمبر 1978 في الكويت اذ بها تعجز عن عقد اجتماعها الخامس حتى دفعت الامانتين الى عقد اجتماع للجنة التنسيق في الخرطوم في مارس 1981 لترتب بدورها الاجتماع الخامس للجنة الدائمة في داكار أبريل 1982 بعد التخلص من مأزق حضور مصر في الجانب الافريقي ، وأطردت اجتماعاتها بعد ذلك في حدود مرة كل عام (تونس - طرابلس - الخ)(2) .

---

1) خاصة مؤتمر منروفيا جويلية 1979 جويلية 1980 الخ .
2) د . حلمي الشعراوي : حول مسيرة التعاون العربي الافريقي ودور مؤسساته الدائمة المرجع السابق ص 73

المطلب الثاني : دور الدول العربية الافريقية في تحقيق التعاون الافريقي العربي .

ان المقصود بالدول العربية الافريقية في هذه الدراسة هي بلدان الشمال الافريقي الخمسة مصر ، ليبيا ، تونس ، الجزائر ، المغرب ، بالاضافة الى السودان والصومال وجيبوتي وموريطانيا الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، وتعتبر هذه البلدان نقطة الاتصال بين افريقيا والعالم العربي وأوروبا ، ويبلغ تعداد سكانها ثلث 1/3 تعداد سكان افريقيا كما أن منظمة الوحدة الافريقية هي الاطار الذي يضع تسع أقطار عربية في منزلة الشركاء مع دول افريقيا وقد اسقط تكوين هذه المنظمة كثيرا من الحواجز التي وضعها الاستعمار بين افريقيا السوداء وافريقية العربية (1) وفتحت المنظمة مجالات عديدة أمام البلدان العربية للتعاون مع دول افريقيا بشكل تنظيمي والى (2) .

كما أن الرئيس نكروما لعب دورا بارزا في توحيد افريقيا جنوب الصحراء وشمالها ، ويعتبر من أكثر الزعماء ايمانا بوحدة القارة الافريقية ، وقد أيد وجهة النظر العربية بمساندته الثورة التحريرية الجزائرية (3) كما أن الدول العربية الافريقية لعبت دورا فعالا في تحرير افريقيا من الاستعمار ، فاعتبرت مصر المشاكل الافريقية من أهم المشاكل التي يجب على مصر أن تقف معها وأعتبرت الحركات التحريرية الافريقية جزءا لا يتجزأ من الحركات المضادة للامبريالية ، وعندما استقلت الجزائر في جويلية 1962 وخاصة بعد التصحيح الثوري لعام 1965 أصبحت الجزائر بالنسبة لافريقيا مثل ما كانت عليه القاهرة في أواخر الخمسينات وهذا مما زاد في تقوية مفهوم الافريقانية الذي يعتبر القارة الافريقية ككل متكامل ، اضافة الى مصر والجزائر فان ليبيا ساندت الحركات التحريرية الافريقية (السوداء) في جنوب افريقيا سنوات قبل أن تعترف افريقيا السوداء بحق الشعب الفلسطيني في تقرير مصيره (4)

كما ساهمت الدول العربية الافريقية مع باقي الدول العربية الاخرى بمبلغ 11 مليون دولار لحركة التحرير الافريقية كدعم مادي لها ، ضد الامبريالية والعنصرية والاستعمار لاسترجاع حقوقها

---

1) د . ناصيف حتى العرب والافارقة في عالم متغير - العرب وافريقيا - المرجع السابق ص 713 وما بعدها .

2) د . أمين عويدي - العرب وافريقيا وقضايا الامن المشترك - العرب وافريقيا ندوة المرجع السابق ص 581 .

3) للتوضيح أكثر أنظر د . يحي حلمي : رجب المرجع السابق ص 60 وما بعدها .

4) ALI MAZRUI-black africa and the arab's foreign's affairs vol53 N4 JUILLET 1975 P P 736-739

الوطنية المشروعة (1) وللتذكير فان العلاقات بين المجموعة الافريقية العربية مع المجموعة الافريقية من ناحية والمجموعة العربية في آسيا من ناحية أخرى هي علاقات قديمة تمتد جذورها الى ما قبل ظهور الاسلام أو انتشار العرب في هذا الجزء من العالم هذه العلاقات أيضا يصعب الفكاك منها أو التفاضي عنها فهي دائما حاضرة وذات تأثير كبير (2).

وتجدر الملاحظة هنا أن اللغة العربية تعتبر من اللغات الرسمية في منظمة الوحدة الافريقية وأعتبرت اللغة العربية لغة افريقية ليست دخيلة على افريقيا مثل الفرنسية والانجليزية وهذا رغم معارضة أنذاك بعض الدول الاستعمارية مثل اثيوبيا ونيجيريا وكثير من الدول الناطقة بالفرنسية (3)

كما لعبت الدول العربية الافريقية دورا فعالا في استقرار الاوضاع السياسية في بعض البلدان الافريقية مثل نيجيريا (جويلية 1967 جانفي 1970) حيث قدمت الجزائر ومصر دعمهما للحكومة الشرعية في نيجيريا وهذا رئيس نيجيريا سابقا السيد الجنرال ياكوبي قوون يؤكد ذلك بقوله (لقد تلقينا مساندة كاملة من جانب العالم العربي خاصة مصر والجزائر وكذلك بقية الدول العربية فقدموا لنا المساعدات بدرجات مختلفة وشجعونا معنويا وأظهروا تعاطفهم مع القضية الفدرالية وبالنسبة للرأي العام العالمي نؤكد له أن الرأي العام العربي كان معنا وليس مع أوجوكيو هذا الاخير الذي لم نؤيده سوى اسرائيل .

كما أن ليبيا في أحداث نيجيريا ساندت الحكومة الشرعية معنويا ، فسمحت لها باستعمال مجالها الجوي لنقل عتادها المشتري من الاتحاد السوفياتي ومنعت هذا الامتياز على المتمردين (4)

وتوجد للدول العربية الافريقية عدة اتفاقات اقتصادية وثقافية وسياسية مع الدول الافريقية في مختلف المجالات فعلى سبيل المثال أسهمت الجزائر، مالي ، وموريطانيا والنيجر في انشاء طريق يقطع الصحراء الكبرى يبلغ طوله 2800 كلم ويربط ما بين الدول الثلاث ، كما يمر بشمال نيجيريا وساهمت الامم المتحدة بمبلغ 236 ألف دولار في تكليف اقامة المشروع ، كما قامت الجزائر بالمشاركة في تكوين الجندرمة في مالي وساهمت في تكوين البوليس الفيني (اتفاقية عام 1972 (5)

---

1) د . أمين اسبر المرجع السابق ص 113 وما بعدها .
2) د . محمد عربي بير: دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية العرب وافريقيا المرجع السابق ص 246 .
3) محمد محمد فايق عبد الناصر والثورة الافريقية ـ المرجع السابق ص 172 .
4) ISAWA CHAIGWU ET DUNSTAIN M WAI -les guerres civiles de l'afrique noire dans le -contextes des relation afro-arabe p 92-94
5) د . يحي حلمي رحب: المرجع السابق ص 119 وما بعدها .

ولكن بالرغم من كل هذا برزت هذه الاثناء بعض القضايا والمسائل التي أختلفت وجهات النظر حولها بين المجموعة الافريقية وبعض الدول العربية كقضية ارتيريا والصومال وقضية التشاد وغيرها (1) ورغم ذلك فان العلاقات بين المجموعة الافريقية العربية والافريقية داخل منظمة الوحدة الافريقية قد دخلت مرحلة جديدة بعد عام 1977 حيث لعبت الدول الافريقية العربية دورا حاسما في تقريب وجهة النظر العربية والافريقية وكانت وراء اتخاذ عدة قرارات افريقية لصالح القضية العربية وهي التي جعلت منظمة الوحدة الافريقية تتخذ قرارا في مؤتمر قمة نيروبي في جويلية 1981 تحت رقم 858 والقرار 861 تؤكيد فيهما مواقف المنظمة السابقة من القضية الفلسطينية والشرق الاوسط وأن صدور القرار رقم 863 بشأن القدس والذي عكس موقفا افريقيا يتفق مع وجهة النظر العربية لدليل على ذلك (2)

غير أن المتتبع للمؤتمرات الافريقية وما كتب عنها يلاحظ أن الافارقة عاليا متذمرون من العرب الذين فرضوا مشاكلهم على المنظمة ، فحاولوا طرد مصر من المنظمة بعد اتفاقات كامب دفيد بغض النظر عن الاثار السلبية وأثارها المدمر على العرب الا أن محاولتهم هذه لم يكن ما يبررها افريقيا ثم جاءت مشكلة قبول جمهورية الصحراء الغربية التي هددت فعلا استمرار المنظمة ثم جاء خلاف العرب مرة أخرى على اجتماع مؤتمر القمة الافريقي في طرابلس وفشل المؤتمر في الانعقاد ومن ناحية أخرى أصدرت الاقطار العربية الافريقية ذات النفوذ داخل المنظمة كل رصيدها من النفوذ والاحترام بسبب اصرارها على اقتحام قضايا النزاع المحلي المفتعل في الوطن العربي على جدول أعمال المنظمة وأستخدمت كل نفوذها ووزنها لتفرض على أصدقائها مساندة مواقف جميع الافارقة على عدم قيمتها لانها تدرك أن تلك المسائل لا تعدو أن تكون نزاعا بين تلك الدول وجاراتها العربية والافريقية (3) لذا فان البعض يرى أن منظمة الوحدة الافريقية أصبحت هيئة أين يفرض العرب على الافارقة سياستهم (4) رغم هذا فان البلدان العربية الافريقية قادرة على أن تقوم بدور فعال لحساب التعاون العربي الافريقي - فمصر على سبيل

---

1) سيتم التطرق لهذه النزاعات في الفصل الثالث.

2) د . محمد عمر بشير: دور المجموعة العربية في منظمة الوحدة الافريقية (العرب وافريقيا) المرجع السابق ص 261 - 262

3) د . علي أبوسن : مناقشة مقال د . محمد عمر بشير: ندوة العرب وافريقيا) المرجع السابق ص 273

4) DUNSTAIN M WAI les relation afro-arabe un optimisme deploe P 59 (LES RELATIO -TORIQUES ET SOCIOCULTURELLES ENTRE L'AFRIQUE ET LE MONDE ARABE DE 1935 A NOS J UNESCO PARIS 1984 P 20

المثال - قادرة على احداث أكبر تأثير في منطقة شرق افريقيا وحوض النيل مستفيدة برواسبها التاريخية والحضارية بهذه المنطقة ، والجزائر في الدول التقدمية مستفيدة برصيدها وصدارتها لحركات التحرير ، وموريتانيا في الدول الافريقية التي كانت من قبل جزءاً من افريقيا الغربية الفرنسية بحكم الصلات الثقافية والاقتصادية والتاريخية التي تربطها بهذه الدول والمغرب في كثير من دول غرب افريقيا الاسلامية (1)

---

(1) محمد محمد فايز شورة 23 يوليو وافريقيا ص 126 ، العرب وافريقيا المرجع السابق .

المبحث الثالث: السيكانيزمات التنظيمية للتعاون الافريقي العربي المعاصر.

بعد ما تعرفنا على أهداف التعاون الافريقي العربي بصفة عامة وبعض وسائل تحقيقه سنتعرف في هذا المبحث على أهم الهياكل التنظيمية العامة والمالية المؤثرة فعليا في التعاون الافريقي العربي باعتبارها أهم القنوات التقنية المدعمة لتجسيد هذا التعاون.

والمقصود بالهياكل العامة في هذا المبحث الميكانيزمات القانونية والسياسية التي أنشأتها ثمان مؤتمر القاهرة المنعقد ما بين 7 و 9 مارس 1977 مع تقييمنا لها واقعيا.

ثم سنتعرض في المطلب الثاني من هذا المبحث، الى المؤسسات المالية العربية وغير العربية الجماعية العاملة في اطار التعاون الافريقي العربي، ومدى تأثيرها في تجسيد التعاون الجماعي الافريقي العربي

المطلب الاول : الهيكل التنظيمي العام للتعاون الافريقي العربي .

بعدما شكلت جامعة الدول العربية في أبريل عام 1975 لجنة خاصة عرفت بلجنة الاثنى عشر لتنظيم شؤون التعاون الافريقي العربي ، وأعيد تشكيل لجنة السبعة الافريقية في فبراير 1975 وأضيفت عضويتها لتصبح لجنة الاثنى عشر الافريقية (لجنة 24) (1) وبعد ندوة الخرطوم ، وبعد الموافقة على مشروع اعلان برنامج عمل بشأن التعاون الافريقي العربي .

كما أقره المؤتمر الوزاري الافريقي العربي في داكار المنعقد ما بين 19 و 22 أبريل 1976 أرسى مؤتمر القاهرة المنعقد ما بين 7 و 9 مارس 1977 ميكانزمات للتعاون الافريقي العربي تتلخص في ما يلي : (2) .

1) مؤتمر القمة والمجلس الوزاري المشترك الافريقي العربي :

مؤتمر القمة هو أعلى سلطة في الهيكل يجتمع مرة كل ثلاثة سنوات

أما الاجتماع العادي لمجلس الوزراء المشترك فينعقد مرة كل ثمانية عشر شهرا .

2) اللجنة الدائمة : تتكون من أربعة وعشرون وزيرا ، وهم وزراء الدول الاعضاء في لجنتي الاثنى عشر في منظمة الوحدة الافريقية ، والاثنى عشر في جامعة الدول العربية - بعدما كانت تتكون كل لجنة من سبع أعضاء - وهي تجتمع عادة مرتين في السنة كما تعقد اجتماعات غير عادية عند اقتضاء الحاجة بناء على اتفاق الرئيسين ، وتحدد مواعيد وفترات تلك الاجتماعات بعد اجراء مشاورات بين الرئيسين والامينين العامين للمنظمتين .

وظائفها : تختص اللجنة الدائمة بوضع التعاون الافريقي العربي موضع التنفيذ وتسهر على تطويره في مختلف الميادين أيضا تدرس وتوجه هذا التعاون وفق الاهداف السياسية والثقافية والاجتماعية والتقنية والاقتصادية التي تضمنها تصريح وبرنامج عمل التعاون الافريقي

1) د . رضا عبد الرسول : رؤية مستقبلية للتعاون العربي الافريقي المرجع السابق ص 63 للتوضيح مؤتمر القاهرة .

2) DECLARATION SUR LA COOPERATION ECONOMIQUE ET FINANCIERS AFRO-ARABE DE LA 1ERE CE AU SOMMET DES CHEFS D'ETATET DE GOUVERNEMENT DE L'OUA ET DE LA LIGUE ARE CAIRE 9 MARS 1977

العربي (1). وهي من أجل ذلك تتخذ القرارات الضرورية ، كما يوكل لها بصورة خاصة الاسهامات التالية :-

1) وضع قرارات مؤتمر رؤساء الدول والحكومات ومجلس الوزراء ، وضع التطبيق ومتابعة تنفيذها .

2) دراسة المشاكل المقترحة من قبل الجانبين (الافريقي والعربي) وتحضير الاقتراحات الضرورية لعرضها على مجلس الوزراء من أجل دراستها وتقوية التعاون الافريقي العربي وتحديد صلاحياتها ونظامها الداخلي .

3) اقرار المشاريع المقترحة من قبل لجان العمل ذات الاختصاص .

4) ترتيب مسائل التنظيم والتنسيق العامة للتعاون العربي الافريقي الموضوعة موضع التطبيق .

5) تستطيع اللجنة الدائمة في حالة الضرورة اقتراح عقد اجتماع استثنائي لمجلس الوزراء .

---

1) DECLARATION PROGRAMME ORGANISATION ET METHODE POUR LA COOPERATION ADAPTES PAR LA PR
CONFERENCE AFRO-ARABE AUSOMMET DU CAIRE 7-9 MARS 1977 ANNEXE N 1
(LES RELATIONS HISTORIQUES ET SOCIOCULTURELLES ENTRE L'AFRIQUE ET LE MONDE ARABE
ANOS JOURS P P 169-18 1 UNESCO

.../...

3) مجموعات العمل واللجان المتخصصة : تهتم مجموعات العمل واللجان المتخصصة بالميادين التالية: التجارة ، التعدين والصناعة الزراعة والغاباتومصائد الاسماك وتربية الحيوانات ، الطاقة ومصادر المياه ، النقل والمواصلات السلكية واللاسلكية ، التعاون المالي ، التعليم الاجتماعي ، الثقافي ، الاعلامي ، التعاون العلمي والتقني .

ويجوز للجنة الدائمة انشاء مجموعات عمل أخرى تتكون كل لجنة عمل ما أمكن من عدد متساو من الخبراء والاخصائيين من كلا الطرفين (الافريقي العربي) ويسهر كل طرف ما أمكن على استمرار صلاحيات أعضاء فريقه ، ويسمي كل طرف رئيس مجموعته ويعلم الطرف الاخر ، كما يعين كل طرف مقررا . تستطيع لجنة العمل عند الاقتضاء أن تستشير أخصائيين ينتمون الى قطاع عام أو قطاع خاص وفقا للحالة .

صلاحياتها : تستطيع كل لجنة عمل أن تقدم اقتراحاتها الكاملة الى الرئيسين خاصة فيما يتعلق باختيار طرق انجاز المشاريع بناء على التعليمات التي تصدر اليها من قبل اللجنة الدائمة وتوضح اقتراحات لجنة العمل وتوصياتها لما تتخذه اللجنة الدائمة من قرارات بشأن الموضوع .

كما أن لكل لجنة عمل ، بعد استشارة الرئيسين ، ان تقرر تشكيل لجان متخصصة تهتم بعمل معين مما يدخل ضمن اطار صلاحياتها وتحدد لجان العمل هذه كل ضمن صلاحياتها مهمات اللجنة المتخصصة واجراءات تنفيذ أعمال وقرارات هذه اللجان .

4) لجنة التنسيق : تتولى لجنة التنسيق تحت سلطة اللجنة الدائمة مسؤولية تنسيق نشاطات مجموعات العمل المختلفة من ناحية وضمان تنفيذ القرارات الصادرة من ناحية أخرى وتقوم لجنة التنسيق ضمن حدود هذه الصلاحيات بمعالجة الامور ذات الطابع العملي والاداري فحسب ، والتي تتطلب قرارات عاجلة .

تأويفها : تتكون لجنة التنسيق من رئيس لجنة الاثنى عشر الافريقية والامين العام لمنظمة الوحدة الافريقية من جهة ، ومن رئيس لجنة الاثنى عشر العربية والامين العام لجامعة الدول العربية من جهة أخرى .

ومن مساعد الرئيسين ، ومقررين لكل مجموعة عمل اذا رأت لجنة التنسيق ضرورة لذلك .

5) التحكيم : تنشأ محكمة افريقية عربية ، أو لجنة للتوفيق والتحكيم لتقديم التفسير القانوني للنصوص التي تحكم التعاون الافريقي العربي ولفض نزاع قد ينشأ .

والتنظيم القانوني لهذه المحكمة ، ومما تتكون ستخضع لتنظيم خاص يقوم به خبراء في الميدان تحت اشراف منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية .

وسائل العمل : ينشأ صندوق خاص لضمان وتسيير الاجهزة التنفيذية للتعاون الافريقي العربي ، ويمول هذا الصندوق عن طريق مساهمة كل من المنظمتين بنسبة 50٪ فيه تحسب بانتظام على الميزانيات العادية لمنظمة الوحدة الافريقية والجامعة العربية .

كما يمكن تقديم المساهمات الطوعية والفردية الى هذا الصندوق الخاص ، وتصادق على الصندوق الخاص اللجنة الدائمة ويسير من قبل السكرتير العام لمنظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية تحت اشراف ومسؤولية لجنة التنسيق التي تقدم تقارير دورية ومنتظمة حول العملية للجنة الدائمة (1) .

غير أنه من الناحية الواقعية أصبح للجنة الدائمة أو لجنة التنسيق دور جزئي بسبب تشكيلها المحدود (12) من كل جانب) ولجنة التنسيق من رئيس الجانبين والامينين العامين حيث أصبح لزاما الرجوع الى هيئة عليا أشمل لاصدار أي قرار وفي غياب الجهاز الاعلى المشترك أصبحت الهيئة العليا المعنية هي المجلس الوزاري الافريقي من جهة ومجلس الجامعة العربية من ناحية أخرى خاصة بعد توقف اجتماعات المجالس والمؤتمرات المشتركة اضافه الى عدم اجتماع المؤتمر المنصوص عليه الا مرة واحدة أضف الى ذلك أنه لم تقم لجنة التحكيم المنصوص عليها في وثائق القاهرة لتحسم كثيرا مما قام من مشاكل للوساطة الجماعية فيما وقع من مشكلات بين بعض أعضاء المجموعتين (2) .

أما في ما يخص لجان العمل فكان الاتفاق يدور حول انشاء 12 لجنة عمل متخصصة ولكن واقعيا لم تر النور سوى 5 لجان لم تمض في عملها كثيرا حتى توقفت ، ثم استبدلت هذه اللجان بلجان عمل مؤقتة منتقاة من الخبراء الاكفاء تقوم بعمل معين تكلف به عند الضرورة على أن تقدم تقاريرها للامانتين ، وليس للمصرف العربي لتقديمها الى اللجنة الدائمة (3) .

1) أنظر التوضيح الذي أورده مجلة صامد الاقتصادي حول المراحل الهامة في مسيرة التعاون الافريقي العربي ص 102 وما بعدها . المرجع السابق .

2) DECLARATION PROG ORGAN ET METHODE POUR LA COOPERATION ADOPTEE PAR LA 1CONF(af ara) P. 3

2) د . حلمي الشعراوي - حول مسيرة التعاون الافريقي العربي ودور مؤسساته الدائمة المرجع السابق ص 72

3) أنظر تقرير الدورة السابعة للجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي طرابلس 2 - 4 أوت 84

وتجدر الاشارة هنا كذلك الى أن الاجهزة التنفيذية المنشأة في وثائق القاهرة أصبحت واقعيا بوجود أجهزة وهيئات مالية ثنائية وجماعية مقننة ومرسمة وفق قوانين داخلية محلية تعمل في اطار التعاون الافريقي العربي ، مما أثار فيما بعد خلافات بين اللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي وهذه المؤسسات المالية العربية خاصة حول أساليب تأبيق التعاون الاقتصادي والمالي وتحديد الجهة صاحبة البت في تمويل مشاريع التنمية في افريقيا (1) .

ولكن رغم هذا يجب الاعتراف بأن المؤتمر الافريقي العربي المشترك أفرز قرارات هامة بانشاء ميكانزمات للتنسيق بين جهود الدول الافريقية والعربية في مختلف الميادين الزراعية والصناعية لتقوية التعاون وبذلك وضع أساس تنظيم صرح شامل من أجل تنفيذ برنامج عمل طموح بين الدول العربية والافريقية خاصة اذا تداركنا حضور الستين ممثل للدول العربية والافريقية في ذلك المؤتمر التاريخي الذي كان في واقع الامر اتحاد كتلة من أعظم الكتل الدولية المصدرة للنفط والمواد الاولية الاخرى ، فقد كان من البديهي أن برنامج العمل الذي تبنته عندئذ في صورة ما اذا نفذ - ستكون له آثار تاريخية خطيرة وكبيرة ليس فقط في حياة العرب والافارقة بل في مسار العلاقات الدولية عامة ولا سيما تطور العلاقات بين الدول الفقيرة والدول الغنية في العالم (2) .

---

1) للتوضيح أكثر أنظر د . عبد المالك عودة - المرجع السابق ص 96 - 97 .

2) العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد : (التعاون العربي الافريقي جذوره - أبعاده - مشكلاته - مذكر عبد الرحيم الطايب : دار المنار والمغرب ، الطبعة الاولى بيروت 1983 ص 118 .

الهيكل التنظيمي للتعاون الافريقي العربي :

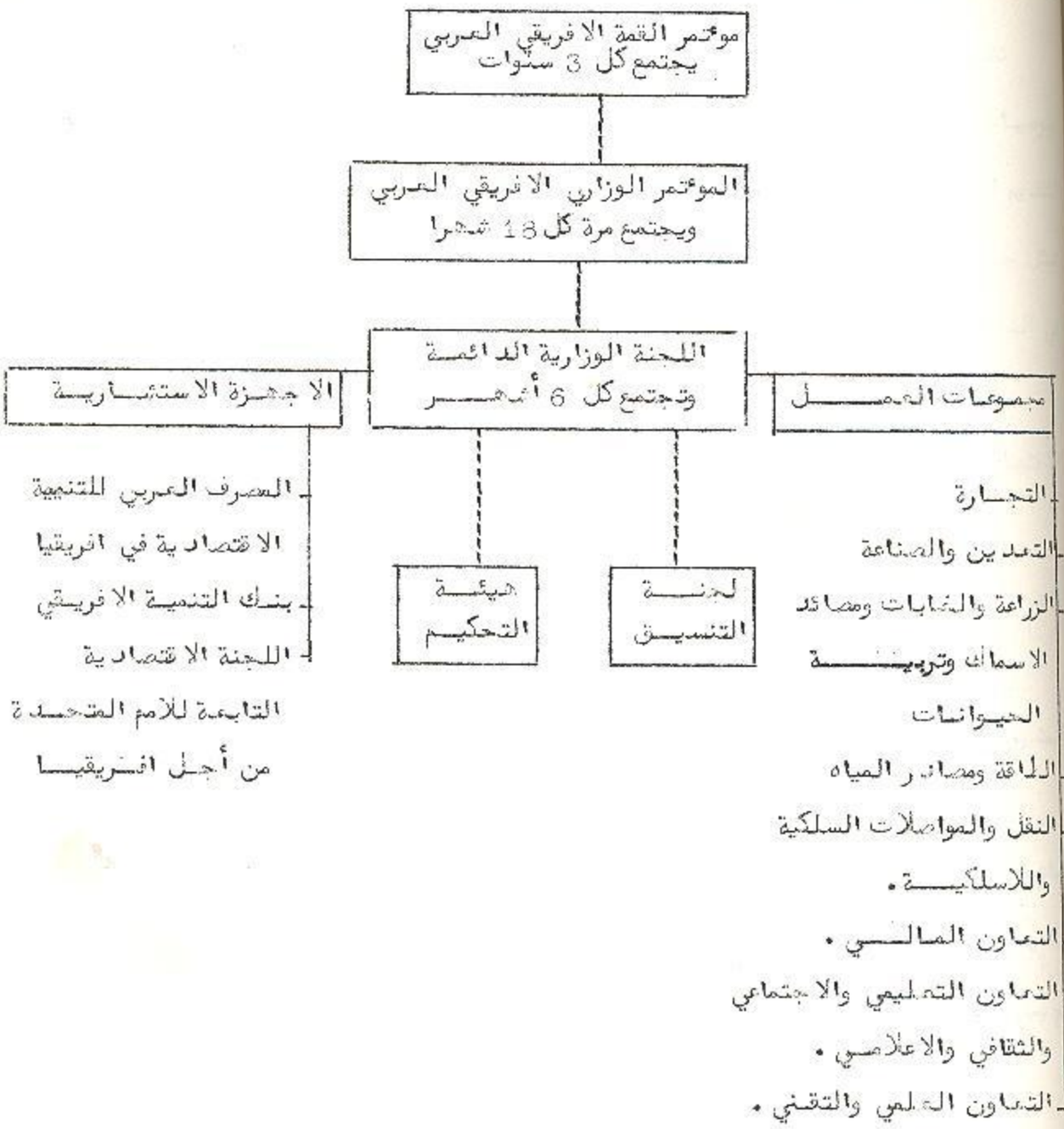

أمين أسمر افريقيا والعرب المرجع السابق ص 118 .

.../...

المطلب الثاني : المؤسسات المالية العربية وغير العربية:

الجماعية العاملة في اطار التعاون الافريقي العربي .

تنفيذا لقرارات مؤتمر القمة العربي السادس بالجزائر في اجتماعه يوم 28 نوفمبر 1973 وتوصيات المجلس الاقتصادي في اجتماعه يوم 5 ديسمبر 1973 تكونت ثلاث مؤسسات تعمل لتقديم العون للدول الافريقية غير العربية ، وكانت هذه المؤسسات برأسمال عربي وادارة عربية تمثل جزءا من العمل العربي الجماعي لمساعدة الدول الافريقية الواقعة جنوب الصحراء الكبرى في التغلب على تحديات التنمية القائمة لديها .

1) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا الذي خصص لتطوير مجالات التعاون الاقتصادي بين الدول العربية والدول الافريقية المعنية .

2) صندوق الاقراض العربي الذي خصص لتقديم القروض والمساعدات العربية لافريقيا وقد دمج هذا الصندوق فيما بعد بالمصرف العربي للتنمية الاقتصادية .

3) الصندوق العربي للمعونة الفنية الذي خصص لمساعدة الدول الافريقية على دراسة المشروعات التطويرية لديها وتقديم الدراسات والخبرة الفنية اللازمة على هذا الصعيد (1)

والشيء الملاحظ عند انشاء هذه الصناديق أنها جاءت بعد حرب أكتوبر مباشرة وماتبعها من ارتفاع في أسعار النفط لدى الدول العربية في الوقت الذي كانت تعرفه افريقيا بما يعرف بـ " الازمة الافريقية " نظرا لما عاناه الجزء غير العربي من القارة من صعوبات اقتصادية لم يسبق لها مثيل منذ حصول الاقطار الافريقية على استقلالها السياسي .

تمثلت هذه الازمة في سوء الاداء الاقتصادي طوال عقد السبعينات فباستثناء نيجيريا نجد أن معدل النمو السنوي الحقيقي في الناتج المحلي لـ 38 بلدا افريقيا لم يزد في المتوسط على 1ر6٪ في الفترة 1970 - 1979 أي قبل استفحال الازمة الاقتصادية العالمية في 1980 و1981 وفي السنوات الاخيرة منذ عام 1979 زاد استفحال الازمة الاقتصادية الافريقية على اثر انهيار أسعار النفط التي لعبت دورا جزئيا في عجز الموازين التجارية الافريقية بالمقارنة بالاسباب

1) هناك صناديق وطنية ومتعددة الاطراف تعمل في مجال التعاون الاقتصادي والمالي العربي الافريقي .
للتوضيح أكثر أنظر عيسى الشعيبي التحويلات المالية العربية لافريقيا 1973 - 1984 صامد الاقتصادي المرجع السابق .

الأمن المتمثلة في الركود الاقتصادي في العالم الصناعي وتدني في قيم الصادرات الافريقية في جانب ، وارتفاع قيم الواردات الافريقية تأثيرا بالتضخم النقدي العالمي في الجانب الآخر (1)

لذلك واقتناعا من الدول العربية بأن انشاء مؤسسات مالية لخدمة احتياجات التنمية في افريقيا يعتبر خطوة هامة تستهدف تشجيع التعاون الافريقي العربي ، استقطبت مشاريع التنمية الافريقية نحو ثلثي العون المالي العربي أي نحو 62٪ من اجمالي العون حيث أخذ قطاع النقل والمواصلات على 19٪ وقطاع الزراعة على 18٪ من اجمالي المساعدات العربية .

أما الانشطة غير المرتبطة بمشاريع محددة فقد استقطبت نحو 38٪ من اجمالي المساعدات وهو ما يزيد على نصفها أي نحو 20٪ لدعم موازين مدفوعات الدول الافريقية (2) .

والملاحظ على هذه المساعدات المالية المقدمة كعون للدول الافريقية أنها ليست ناجمة عن دخل متجدد ، بل أنها تمثل استنزافا سريعا لثروات محدودة زائلة ، كذلك قدمت هذه الاموال للدول الافريقية بشروط غير استغلالية ، اذ أن حوالي الثلثي من مجموع هذا العون قد منح بشروط تفضيلية غير مرتبطة بشروط اقتصادية وسياسية ، خلافا للعون المشروط الذي تقدمه الدول الصناعية والذي يحمل معه طابع التبعية والضغط والارتباط السياسي والاقتصادي (3)

فالاموال العربية تبرز في اتجاهين مختلفين ، تدعيم ميزان المدفوعات للدول الافريقية من جهة والى تدعيم مشاريع التنمية من جهة ثانية .

ففي ما يخص تدعيم ميزان المدفوعات للدول الافريقية نلاحظ أن هذه التدعيمات المالية تتلقاها الدول الافريقية على شكل حوالات مالية لا تترك آثار سياسية أو اقتصادية في البلاد الافريقية المعنية ، لان العلاقة مع الدول المقترضة تنتهي بمجرد استلام القرض (4) .

---

1) د . طاهر حمدي كنعان : البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الافريقية المعاصرة المرجع السابق ص 64 - 71

2) للتوضيح أكثر أنظر د . عيسى الشعيبي - المرجع السابق نفس الصفحات .
أنظر كذلك الجدول رقم 1

3) د . عبد القادر ياسين : التعاون العربي الافريقي وأبعاده : صامد الاقتصادي المرجع السابق نفس المقال .

4) كذلك أنظر د . يحيى حلمي برجب : المرجع السابق ص 149 وما بعدها .

أما فيما يخص المشاريع التنموية فنلاحظ أن أكثر المشاريع المستفادة من العون المالي العربي الى افريقيا هي النقل والمواصلات على حساب المشاريع الصناعية والزراعية (1)

جدول رقم: التوزيع القطاعي للمعونات المالية العربية لافريقيا 1973 - 1984 (2).

	بملايين الدولارات	%			بملايين الدولارات	%
مرتبط بمشاريع محددة	5830ر7	61ر7	ب	عون غير مرتبط بمشاريع محددة	3616ر7	38ر3
والمواصلات	1828ر9	19ر4	-	ميزان المدفوعات	1929ر6	20ر4
راعة	1706ر4	18ر1	-	خدمات اجتماعية	544ر3	5ر8
شييد والبناء	799ر5	8ر5	-	برامج عون	462ر4	4ر9
طاقة	665ر4	7	-	مؤسسات مالية	333ر7	3ر5
صناعات استخراجية	550ر9	5ر8	-	تعاون فني	208ر6	2ر2
صناعات تحويلية	279ر6	2ر9	-	سياحة وتجارة	138ر5	1ر5
مجموع الكلي			أ + ب		944ر74	100ر0

1) BERNARD DUHAMEL LA COOPERATION TRILATERALE LES RELATION ENTREL'EUROPE L'AFRIQUE E BE-EDITION SYLEMORE 1982 PARIS- FRANCE P P55-56

2) المصدر المصرف العربي الافريقي للتنمية - تقرير صادر بتاريخ جوان 1985.

.../...

غير أننا سنركز في عملية التمويل هذه على المؤسسات المالية الجماعية التي تعمل في اطار التعاون الافريقي العربي ، وبالتالي استبعاد المؤسسات المالية الوطنية التي تدخل في اطار التعاون الثنائي ، مع العلم أن التعاون الافريقي العربي أرسى مبادئه على قواعد ثنائية . وسنتعرف على كيفية مساهمة هذه المؤسسات المالية الجماعية في تنشيط التعاون الافريقي العربي فيما يلي :-

1) المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقية :

تأسيس هذا المصرف اثر القرار الذي اتخذه مؤتمر القمة العربي السادس الذي أنعقد في الجزائر عام 1973. ويعتبر الوسيلة المفضلة للتعاون الافريقي العربي باعتباره أهم مؤسسة مالية عربية تعمل في اطار تمويل التنمية في افريقية بالاضافة الى دوره التنسيقي لجميع العمليات المالية العربية في افريقيا ، فانه يقوم بجمع وتنظيم الاستثمارات الاخرى للتعاون العربي الافريقي (1) وهذا يعد قناة رئيسية من القنوات الموجهة للمعونات الاقتصادية العربية للقارة الافريقية خارج دائرة الاتفاقات الثنائية (2) ويهدف المصرف الى دعم التعاون الاقتصادي والمالي والفني بين الدول الافريقية ودول العالم العربي ، وذلك عن طريق الاسهام في تمويل التنمية الاقتصادية للدول الافريقية وتشجيع مشاركة رؤوس الاموال العربية في التنمية الافريقية ، اضافة الى الاسهام في توفير المعونة اللازمة للتنمية في افريقيا (3)

والمصرف مؤسسة دولية مستقلة يتمتع بالشخصية القانونية الدولية الكاملة والاستقلال التام في المجالين الاداري والمالي ، أما البلدان المستفيدة منه فهي الدول الافريقية غير العربية الاعضاء في منظمة الوحدة الافريقية.

وأكتتبت جميع دول جامعة الدول العربية في رأسمال المصرف الذي بلغ 231 مليون دولار أمريكي (4) في حين بدأ العمل بالاتفاقية بعد المصادقة عليها من جانب ست دول عربية

---

1) B. AZZOUZ KERDOUN(_____). OP. CIT PAGE 77

2) مدثر عبد الرحيم الطيب: التعاون العربي الافريقي : جذوره أبعاده، مشكلاته الدرب والنظام الاقتصادي الدولي ـ دار المستقبل العربي والمغرب الطبعة أولى 1983 بيروت ص 116

3) المادة ـ 4 من اتفاقية انشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا .

4) ماعدا الصومال ، وليبيا التي ـ للتوضيح أكثر أنظر يحي حلمي زكي المرجع السابق ص 134 .

كذلك المادة 6 تنص على رأسمال المصرف المكتتب به ابتداء هو 231 مليون دولار أمريكي ويقسم الى 2310 سهما اسميا قيمة كل منها 100.000 دولار أمريكي .

الموقعة يبلغ مجموع اكتتابها في رأس المال 117 مليون دولار ، وخلال مؤتمر القمة العربي السابع الذي أنعقد في الرباط أكتوبر 1974 تمت الموافقة على مبدأ زيادة رأسمال المصرف وعلى اختيار مدينة الخرطوم عاصمة له وفي نهاية مارس 1975 تم أول اجتماع لمجلس ادارة المصرف في مقره في حين بدأت المصادقة على أول عمليات المصرف في آخر توفمبر من نفس العام وقام المصرف بعدة عمليات تنموية لمشاريع افريقية وساهم البنك بطريقة مباشرة أو بالمشاركة مع مؤسسات أخرى في تمويل هذه المشاريع (1) وركز تدخلاته أساسا على القطاعات القاعدية كالهياكل القاعدية الزراعيـــة الصناعية والطاقة الذين استفادوا من 1975 حتى 1982 على حوالي 514ر196 مليون دولار (2)

والشيء الملاحظ على عمليات المصرف أنه لا يبرم اتفاقات القرض الا مع الحكومات ولا يمول الا المشاريع ذات الاهمية الوطنية وتتدرج مباشرة في اطار خطة التنمية الوطنية للدولـــة المستفيدة من القرض ، وتقدم هذه القروض بشروط تفضيلية بحيث تأخذ بعين الاعتبار الظروف الاقتصادية للدولة المستفيدة ونوعية المشروع وبفائدة تتراوح ما بين 1 و 6٪ وتسترد بعد 25 سنة مع فترة سماح لمدة 5 سنوات مع العلم أن المصرف يمول المشاريع بقيمة لا تتجاوز 40٪ من كلفته الكلية ، ولا تتجاوز قيمة 10 مليون دولار ماعدا في الحالات الخاصة ، كمد سيلنتي بـ مالي KALI الذي استفادة بما قيمته 15 مليون دولار.

والمصرف لا يقدم قروضا لمساعدة صناديق مدفوعات الدول المستفيدة وموّل الصندوق مشاريع كثيرة في افريقيا منها :-

- مصنع للاسمنت ببنين سنة 1975 كلفته الاجمالية 10 مليون دولار أسهم المصرف بـ 8 مليون دولار أي 80٪ من المشروع.

- طريق بزامبيا سنة 1976 كلفته الاجمالية 18ر3 مليون دولار أسهم المصرف بـ 10 مليون دولار أي حوالي 53ر2٪

- مشروع مصنع للنسيج بأوغندا كلفته الاجمالية 15 مليون دولار أسهم المصرف بـ 4ر7 مليون دولار أي حوالي 21ر3٪.

- بناء محطة للطاقة الكهربائية بسيراليون كلفته الاجمالية 14ر5 مليون دولار أي حوالي 33ر5٪.

---

1) BERNARD DUHAMEL LA COOPERATION TRIANGULAIRE IDEM P54

2) D AZZOUZ KERDOUN ... P P 76 -79

ويجتمع المصرف كل أربعة أشهر أو كلما أقتضى ذلك عمل المصرف ويكون اجتماع المجلس صحيحا بحضور أغلبية أعضائه .

وللمجلس عدة صلاحيات أهمها : رسم السياسة العامة للمصرف ومتابعة تنفيذها بما يتفق وأحكام هذه الاتفاقيات وتوجيهات مجلس المحافظين . وضع القواعد والنظم واتخاذ التدابير اللازمة لتسيير أعمال المصرف على أساس الاقتصاد في النفقات والكفاءة في العمل . . . تحديد برنامج للعمليات بتعيين حجمها وتنظيمها والموافقة على القروض والضمانات التي يقدمها المصرف وكذلك اتخاذ القرارات الخاصة بالاقتراض واصدار السندات وله الحق في انشاء وكالات وفروع ومكاتب للمصرف حسبما تقتضيه مصلحة العمل وتصدر قرارات مجلس الادارة بأغلبية عدد الاعضاء الحاضرين ويكون لكل عضو صوت واحد ولا يجوز لرئيس المجلس التصويت الا في حالة تساوي أصوات المجلس ويكون صوته مرجحا .

3) الرئيس المدير العام : رئيس مجلس الادارة هو الرئيس المدير العام للمصرف ويعين لفترة مدتها خمس سنوات قابلة للتجديد ، فهو الموظف التنفيذي الاعلى في المصرف ، وعليه أن يتولى تسيير الاعمال الجارية للمصرف وفي توجيهات مجلس الادارة ويعتبر الرئيس المدير العام هو الممثل القانوني للمصرف .

وللرئيس المدير العام نواب له يعينهم مجلس الادارة بناء على توصية منه من غير أعضاء المجلس (1) .

ادارة المصرف :

يتكون المصرف من أربع هياكل تنفيذية هي :-

1) ادارة العمليات - 2) الادارة القانونية والمالية -3) ادارة الاعلام والنشر والعلاقات الخارجية -4) دائرة الادارة العامة .

- وهناك ثلاث هياكل استشارية هي : لجنة التوظيف - اللجنة المالية - اللجنة الادارية ويعاون رئيس المصرف فريق من الخبراء ونائب للمدير العام يقومون بالاشراف على الادارة

---

1) أنظر المواد من 17 الى 31 من اتفاقية انشاء المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا .

التقسيم الجغرافي لمساعدات البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا
(بملايين الدولارات) من سنة 1976 — 1984.

البلد	1976	1977	1978	1979	1980	1981	1982	1983	1984	المجموع
	—	—	—	—	—	—	—	1ر9	0ر3	2ر7
	0ر1	—	4ر5	2ر3	1ر9	0ر6	2ر1	—	—	11ر5
	—	—	—	—	—	0ر4	2ر4	2ر7	0ر5	6
	—	1ر1	1ر8	1ر3	0ر9	0ر5	0ر4	—	0ر6	6ر6
	—	—	10	2ر2	2ر2	1ر5	—	—	2ر1	18
	—	—	1ر6	8ر3	—	—	—	—	—	9ر9
	—	—	0ر1	—	—	0ر3	0ر2	—	1ر6	2ر2
	—	—	—	—	—	—	—	—	1ر4	1ر4
	—	—	0ر3	—	—	0ر6	0ر5	—	—	1ر4
	—	—	—	—	—	—	0ر9	2ر2	1ر3	4ر4
	—	1ر8	1ر4	3ر6	2ر7	—	5ر6	2ر7	0ر4	15ر2
	—	—	—	—	—	0ر1	0ر1	—	—	0ر2
	—	—	0ر4	0ر8	5ر7	0ر2	0ر6	—	—	7ر7
	—	1ر5	6ر8	4ر4	4ر1	0ر3	0ر4	—	—	18
	—	—	2ر5	0ر7	2ر3	2ر4	0ر8	1ر4	0ر3	10ر4
	—	—	0ر1	—	—	0ر3	0ر3	—	1ر1	1ر8
	—	—	—	—	0ر7	—	2ر9	2ر7	0ر6	7ر6
	—	—	—	—	—	—	0ر8	4ر3	2	7ر1
	—	—	—	2ر2	2	0ر9	1ر1	—	—	6ر2
	—	—	1ر3	4ر3	3ر7	1ر5	2ر5	0ر3	0ر3	13ر9
	—	—	3ر2	3ر4	4ر3	2ر7	4ر6	5ر2	2ر3	17ر7
	—	—	—	—	—	2ر1	2ر9	3	0ر6	8ر6
	—	—	—	—	—	—	2ر5	0ر8	0ر9	4ر2
	—	—	3	2ر5	4	1ر1	0ر5	—	—	11ر1
	—	—	2	2ر2	0ر3	4	1ر3	—	0ر9	10ر7
	—	—	—	—	—	0ر5	0ر2	—	—	0ر7
	—	—	—	—	—	—	—	3ر9	2ر6	6
	—	—	1ر2	2ر5	3ر2	0ر7	0ر2	—	—	7ر8
	—	—	0ر3	0ر2	1ر5	1	0ر9	0ر9	0ر4	5ر2
	—	—	2ر2	1	—	—	—	—	—	3ر2
	—	—	—	—	—	—	—	3ر1	0ر3	3ر4
	—	—	7	3ر9	3ر7	0ر7	0ر6	—	0ر2	16ر1
	—	2ر6	3	3ر7	0ر2	0ر7	—	—	—	6ر3
	—	—	—	—	2ر6	6ر5	2ر1	0ر3	4ر3	16
	—	—	—	—	—	—	—	—	4ر3	4ر3

SOURCE FADES / BADEA
SALAH LEBDIOUI. L'opaep et le tiers monde - Une experience de coopera
SUD SUD O P O ALGER

الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والافريقية:

يعتبر التعاون الفني عاملا أساسيا وحيويا في تدعيم العلاقات الاجتماعية والثقافية بين الشعوب الافريقية والعربية باعتباره يركز على تبادل الخبرات والمهارات البشرية في المجالات الفنية والعلمية والتكنولوجية ، بحيث يؤثر مباشرة على مختلف الشرائح الاجتماعية نظرا لتعامله المستمر والواسع مع الواقع المعاش بهدف تطويره وتنميته حضريا ، ويجعل من تنمية قدرات الانسان عن طريق الاحتكاك الدائم سواء عن طريق التربصات أو التدريبات هدفه الاسمى .

واينمانا بأهمية التعاون الفني في تدعيم التعاون الافريقي العربي ، أنشأ مجلس وزراء جامعة الدول العربية بقرار مؤرخ في ديسمبر 1973 الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والافريقية ، وتمت المصادقة على نظامه الاساسي في جلسات مؤتمر القمة العربي السابع المنعقد بالرباط ديسمبر 1974 ورفع رأسماله الى 25 مليون دولار ، بعدما كان يقدر بـ 15 مليون دولار (1) .

ويعتبر الصندوق الجهاز الرئيسي العربي في اطار الجامعة العربية الممول لمشاريع المعونة الفنية والمشرف عليها باعتباره تابعا للامانة العامة للجامعة العربية ويعمل تحت وصايتها (2)، ولا يتدخل المصرف لتقديم خدماته الفنية أو تمويلها الا بطلب من الدول العربية أو الافريقية الراغبة في ذلك من الامانة العامة للجامعة مباشرة عن طريق أحد أجهزتها الملحقة أو منظمات الجامعة المتخصصة في مجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية (3) .

وتتلخص المجالات الاساسية لعمليات الصندوق في :-

أ) يقدم الصندوق المعونات الفنية لدعم الجهود الانمائية للدول العربية والدول الافريقية في المجالات الاقتصادية والاجتماعية والعلمية ومعاونتها على تهيئة الظروف الملائمة لاستثمارات الجديدة وتوفير الفرصة لتحسين فعاليتها .

2) يقدم الصندوق المعونات للمشروعات (خاصة المشروعات العربية المشتركة) في ميادين الزراعة وصيد الاسماك والثروة المائية والكشف عن الموارد الطبيعية والتعدين والصناعة والنقل والمواصلات والاسكان والبناء والعلوم والتكنولوجية والبيئة والسياحة والصحة والتعليم والتدريب

---

1) D AZZOUZ KERDOUN LA COOPERATION ARABO AFRICAINE dimension et perspective P74

2) أنظر المادة الاولى والخامسة من النظام الاساسي للصندوق العربي للمعونة الفنية للدول العربية والافريقية .

3) للتوضيح أكثر أنظر المادة الثانية من نفس النظام الاساسي للصندوق .

التخطيط الاقتصادي والادارة العامة.

3) تشمل المعونات التي يقدمها الصندوق للمشروعات نشاطا أو أكثر من النشاطات الاتية:

أ) المسح والبحوث ودراسات الجدوى الاقتصادية.

ب) تطوير أساليب وسائل الانتاج والبحث عن الامكانيات المتاحة لزيادة الانتاج وزيادة كفاية لتسويق.

ج) تنمية المهارات الفنية والادارية اللازمة لتنفيذ المشروعات الانمائية وادارتها عن طريق توفير المنح التدريبية والدراسات المتخصصة لمواطني الدول العربية والافريقية.

د) توفير المعلومات عن المشروعات التي تتطلب المساعدة لها ومتابعة تنفيذها.

هـ) تنظيم تبادل الخبراء بين الكفايات العلمية والتكنولوجية والقيادات الادارية في المجالات العمل المشترك.

و) تأمين قيام اتصالات مباشرة بين المؤسسات المصرفية والافريقية، والمؤسسات الاجنبية المعنية لمتابعة التطورات الفنية في مختلف مجالات أنشطة الصندوق.

ز) تقديم الخدمات الاستشارية والتدريبية فيما يتعلق بالتخطيط التنموية والاصلاح الاداري لضمان فعالية تنفيذ خطط التنمية وكذلك فيما يتعلق بالمشكلات التي قد تعترض المشروعات بعد تنفيذها ضمانا لتحقيق الفوائد المتوقعة منها (1).

يستخلص من الوثيقة التأسيسية لهذا الصندوق أهدافا ترتكز أساسا على المعونة الفنية بالمفهوم الواسع خاصة في الميدان العلمي ونقل التكنولوجيا وتبادل الخبرات لزيادة الانتاج وتوحيد الجهود لاستيعاب التكنولوجيا والتحكم فيها، والعمل على توجيه رؤوس الاموال العربية الى الاستثمار في مشروعات عربية أو افريقية وبناء المؤسسات اللازمة لدعم الجهود الانمائية، ولتحقيق هذه الاغراض قدم الصندوق سنة 1980 حوالي 7 مليون دولار لمساعدة تسع دول افريقية وهي زامبيا، كينيا، نيجر، جزيرة موريس، جزر الكومور، موريطانيا، السودان، الصومال، جيبوتي (2)

---

1) المادة الرابعة من النظام الاساسي للصندوق.

2) D. AZEOUZ KERDOUN. p75

وقد ساهم الصندوق في تحقيق جانب من جوانب التنمية البشرية والمتمثلة في تكوين الكوادر الفنية لدى الدول الافريقية والاقطار العربية الاقل نموا حتى تستطيع أن تساهم في بناء بلدانها على الاسس الحديثة المتطورة، فقد تم ايفاد الاطباء والفنيين والمدرسين والقضاة وتقديم المنح الدراسية في المجالات المختلفة (1) والقيام بتنظيم الدورات الفنية والعلمية المتعددة (2) غير أن المصرف العربي للمعونة الفنية للدول العربية والافريقية يبدو أنه انحرف نوعا ما عن أهدافه الاساسية التي أنشأ من أجلها حسب ما هي محددة في وثيقته التأسيسية التي نجدها تركز أساسا على التعاون العلمي والتكنولوجي .

بينما في الواقع نجد أن الصندوق تدخل في تدعيم قضية قومية تحتاج أموال طائلة وتنظيم دقيق ومخطط مثل دعم قضية التعريب في البلدان العربية ذات الوضع الثقافي الخاص مثل الصومال وجيبوتي وموريطانيا وجنوب السودان قد استحوذت على غالبية نشاط الصندوق وجعلته بمنأى عن ممارسة نشاطه في تقديم عون فني متوازن للبلدان العربية والافريقية (3)

وكذلك يلاحظ على الصندوق من حيث التوزيع الجغرافي للعون نجد أن الدول العربية استحوذت على أكبر نسبة من مجموع المعونة المقدمة خلال فترة عمل الصندوق (52٪ من مخصصات الصندوق 1974 - 1978 و65٪ من مخصصات الصندوق 1979 - 1986) (4)

ورغم تدخل الصندوق في أعمال فنية كثيرة في افريقيا وفي الوطن العربي ، غير أنه يعاني حاليا نقصا خطيرا في موارده المالية باعتبارها عنصر ضمان الاستقراره واستمراره وقد كان عدم انتظام تدفق الموارد المالية ولا يزال العنصر الرئيسي الذي يهدد فاعلية الصندوق .

فلقد بلغ مجموع الموارد المتعاهد بها 101ر189 مليون دولار في حين كان المجموع المسدد منها 53ر900 مليون دولار أضف الى ذلك عدم تمكنه من استراد أمواله المحجوزة في القاهرة، مما جعل مجلس الجامعة يلزم في قراره رقم 4653 بتاريخ 1986/3/27 الدول العربية المساهمة الزاميا في موازنة الصندوق بتخصيص مبلغ 5 مليون دولار تسدد من قبل كل الدول الاعضاء في بداية كل عام، وفق انصبة مساهمتها في موازنة الجامعة لان دور هذا

---

1) للتوضيح أكثر أنظر الجداول الملحقة بهذا المبحث.

2) سمير حسني : الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية، مخاطر توقف نشاطه المستقبل العربي عدد 104 أكتوبر 1987 مركز الدراسات الوحدة العربية ص 110 .

3) أنظر كذلك حلمي الشعراوي حول مسيرة التعاون العربي الافريقي ودور مؤسساته الدائمة المرجع السابق ص 73 .

4) سمير حسني : المرجع السابق ص 115 .

الصندوق فني والصعوبات الفنية بطبيعتها أحادية الاتجاه، فهي منح لا ترد ، وعمله فني لا مالي
ثم أنه يشمل بعنايته جميع أقطار القارة الافريقية عربية وغير عربية عكس الصندوق العربي للتنمية
الاقتصادية في افريقيا الذي يحصر جهوده في دعم مشاريع التنمية الاقتصادية في افريقيا
غير العربية (1).

---

(1) مدثر عبد الرحيم الطيب: العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد المرجع السابق ص 117.

لذلك يجب تدعيم هذا المصرف للقيام بعمله الفني والمصرفي وفق [illegible] تأسيسية

الهيكل التنظيمي للصندوق: باعتبار أن الصندوق يخضع مباشرة لاشراف مجلس الجامعة العربية، فهذا الاخير هو الذي يضع السياسة العامة للصندوق والقواعد العامة التي تحكم عملياته ويقوم بمراجعة انجازاته في ضوء التقرير السنوي الذي يقدمه مجلس الادارة.

1) مجلس الادارة: يتكون هذا المجلس من ممثلي سبع دول عربية يختارهم المجلس لمدة 3 سنوات قابلة للتجديد اضافة الى الامين العام ولا يجوز أن يضم مجلس الادارة أكثر من عضو من دولة واحدة.

2) السكرتارية التنفيذية: يكون للصندوق سكرتارية تنفيذية في الادارة العامة للشؤون الاقتصادية ويكون السكرتير التنفيذي للصندوق هو الامين المساعد للشؤون الاقتصادية وتتولى السكرتارية التنفيذية للصندوق الاعباء اللازمة لخدمة أعداد البرامج والمشروعات واتخاذ الاجراءات اللازمة لتنفيذها بواسطة المنظمات المتخصصة والهيئات الخارجية ومتابعة تنفيذ هذه البرامج والمشروعات وتقييم اداء الهيئات المنفذة واعداد تقارير دورية بنتائج التنفيذ

3) الامين العام للصندوق: يتمثل دوره في تقديم مشروع ميزانية الصندوق وبرنامج العمل والحساب الختامي والتقرير المالي وتقرير هيئة الرقابة المالية بعد عرضها على مجلس الجامعة للاقرار والاعتماد، كما يقدم الامين العام تقريرا سنويا عن أعمال الصندوق الى مجلس الجامعة.

4) موارد الصندوق: ويحصل الصندوق على موارده من:

أ) الاعتمادات التي تدرج في ميزانية الجامعة لهذا الغرض ب) المساهمات الاختيارية للدول العربية ج) مساهمات المنظمات العربية المتخصصة د) مساهمات المنظمات الدولية هـ) تبرعات ومساهمات المؤسسات والهيئات العربية التي يقرر مجلس الجامعة أو من يفوضه قبولها و) مساهمات الدول الافريقية التي تفيد من خدمات الصندوق (1)

بالاضافة الى هاتين المؤسستين الهامتين توجد مؤسسات مالية أخرى ساهمت ولا تزال تساهم في تدعيم التعاون الافريقي العربي باعتبار أن الاموال العربية تشكل جزءا لا يتجزأ من رأس مال هذه البنوك [illegible]:-

1) أنظر المواد من 5 الى 13 من الاتفاقية سابقة الذكر.

جدول رقم 1 :

المعونات التي قدمها الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية منذ تأسيسه ولغاية انتقاله الى تونس 1976 - 1978 .

البلد	نوع المعونة	77 - 1976	78 - 1977	مجموع
جيبوتي	مدرسون		60	60
	فنيون	07	07	14
	أطباء	05	05	10
الصومال	مدرسون	64	61	125
موريتانيا	أطباء	09	09	18
	مدرسون	—	09	09
الاردن	خبير	—	02	02
جزر القمر	مدرسون	20	20	40
	طابعة عربية	—	—	—
غينيا كوناكري	خبير	06	10	16
موريشيوس	مدرسون	—	04	04
	خبير	—	01	01
كينيا	أساتذة	04	02	06
بوروندي	مدرسون	14	14	28
تنزانيا	منحة	—	11	11
أوغندا	خبير	46	20	66
مالي	خبير	01	—	01
غينيا بساو	مدرسون	03	—	03
	منحة	10	—	10
ساوتومي وبرنسيب	خبير	01	—	01
سيراليون	منحة	30	—	30
ساحل العاج	خبير	01	—	01
غانا	منحة	—	04	04
ليبيريا	خبير	02	—	02
	منحة	—	02	02
نيجيريا	منحة	—	01	01
ليسوتو	خبير	01	—	01
	منحة	—	02	02
بينين	خبير	17	—	17

المصدر : السكرتارية التنفيذية للصندوق في تونس . سمير حسني ص 125

ملاحظة عامة : تشير العلامة (-) الى أن المعلومات غير متوافرة .
- نفس المصدر .

جدول رقم 3:

المعونات التي قدمها الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية منذ عام 1978 - 1979 - حتى نهاية عام 1986.

الدولة	نوع المعونة	مجموع المعونة 78 — 86	الكلفة المالية الاجمالية
جزر القمر	مدرسون	252	
	كتب		
	الكلفة		5470739
النيجر	مدرسون	42	
	الكلفة		883302
غينيا كوناكري	منحة	26	
	الكلفة		442122
موريتانيا	مدرسون	04	
	الكلفة		14075
الكاميرون	منحة	01	
	الكلفة		2635
جزر الرأس الأخضر	منحة	15	
	الكلفة		189645
كينيا	أساتذة	13	
	تدريب	04	
	أدب	01	
	آلة كاتبة		
	الكلفة		550326
بوروندي	مدرسون	14	
	منحة	06	
	الكلفة		457484
أوغندا	منحة	02	
	الكلفة		8000
زامبيا	خبير	40	
	الكلفة		661074
دورة تدريبية لمكافحة التصحر	الكلفة		20000
المجموع	مجموع الكلفة السنوية		8699402
المجموع الكلي			41690667

ملاحظة عامة تشير العلامة (1) الى أن المعلومات غير متوافرة - نفس المصدر.

.../...

3) رئيس البنك : ينتخب من قبل مجلس المحافظين لمدة 5 سنوات قابلة للتجديد وهو رئيس مجلس الادارة (1) .

بنـك التنميـة الافريقي :

أنشأ البنك في سبتمبر 1963 من قبل 20 عضو ويضم حاليا 50 دولة افريقية و 11 دولة غير افريقية وفي نهاية ديسمبر 1982 سمح للدول غير الجهوية بالمساهمة في رأس مال الصندوق مما أدى الى تحفظات بعض الدول الافريقية خاصة الجزائر (2) . وكان رأس مال البنك المقرر مبدئيا 250 مليون وحدة حسابية (الوحدة الحسابية تساوي حوالي 1ر26 دولار أمريكي) . وقيمته حاليا 6ر3 مليار دولار في 31 ديسمبر 1982 هدفه المساهمة في التنميـة الاقتصادية والتقدم الاجتماعي لاعضائـه على الصعيدين الفردي والجماعي (3)

1)D SALAH MOUHOUBI-SOU DEVELOPPEMENT ET EXTRAVERSION FINANCIERE DU MONDE ARABE(
VOIR AUSSI SALAH LEBDIOUI L'OPAEP ET LE TIERS MONDE ( )P136- 167
2)D - AZZOUZ KERDOUN ( ) . . P 85
3) ROMAIN YAKEMTCHOUK- L'AFRIQUE EN DROIT INTERNATIONAL -LIBRAIRIE GENERALE DE DROI
JURISPRUDENCE PARIS P P 287 -289

.../...

لذلك فهو يستغل الموارد التي خصصت له بقصد تمويل مشاريع وبرامج استثمارية ولا سيما تلك التي من شأنها ايجاد تكامل اقتصادي متزايد بين الدول الاعضاء مشجعا على هذا النحو الانتشار والتوسع المنسق لتجارتها الخارجية ويؤدي ذلك البنك بمفرده أو بالاشتراك مع مؤسسات مالية أخرى . والبنك يقدم قروضه للبنوك الوطنية للتنمية بفائدة تتراوح ما بين 95ر10٪ زيادة على 2٪ مصاريف والتزامات أخرى ويحصل على موارده من اكتتاب الدول الاعضاء والافراد من الاسواق الحرة ، وفوائد استثمارية ويتم دفع القيمة المكتتب بها بالذهب أو بعملة قابلة للتحويل(1)

يضم البنك مجلسا للمحافظين ومجلسا للادارة ورئيسا وموظفين آخرين وأثمرت جهود البنك في انشاء الصندوق الافريقي للتنمية في ماي 1972 بمشاركة دول غير افريقية (2) ويعتبر أهم مؤسسة مالية للتنمية في افريقيا ويقدم هذا الصندوق قروضه بشروط تفضيلية مع مدة سماح قدرها 10 سنوات ولا ترد القروض الا بعد 50 سنة ويحصل على موارده من البنك الافريقي للتنمية

كما أسهم البنك في انشاء شركة المساهمة للاستثمار (سيفيدا) في نوفمبر 1970 مقرها جنيف وهي تعتبر شركة تجارية ترمي الى تعبئة رؤوس الاموال الخاصة في الدول لتشجيع قيام وتوسيع الشركات الانتاجية بافريقيا بلغ رأسمال الشركة 50 مليون دولار سنة 1976 .

أما مساهمة الدول العربية في البنك الافريقي للتنمية فمثال أعضاء دائمون في البنك وهم الجزائر - جيبوتي - مصر - ليبيا - موريطانيا - المغرب - الصومال - السودان - تونس - وهي نفسها أعضاء في جامعة الدول العربية .

كما أن البنك العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا قد ساهم في المشاريع المشتركة مع مجموعة البنك الافريقي خلال عام 1975 - 1982 بـ 234ر645 مليون دولار ، وقد حصلت افريقيا على أموال من الصناديق العربية بواسطة البنك الافريقي للتنمية حتى 1977 تقدر بـ 12 مليون دولار من العربية السعودية ، الكويت 10 ملايين دولار ، أبو ظبي 10 مليون دولار ، وقطر 5 مليون دولار .

- وقد وضع بنك التنمية الافريقي نفسه تحت تصرف منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية لمساهم في تنمية التعاون الافريقي العربي .

---

1) للتوضيح أكثر أنظر . يحي . لعي رجب : المرجع السابق ص 152 وما بعدها .

2) وهي بلجيكا - الدانمارك - ايطاليا - النرويج - الولايات المتحدة الامريكية - اليابان - البرازيل - فنلندا - المملكة العربية السعودية - سويسرا - كندا - هولندا - ألمانيا الغربية - اسبانيا - يوغسلافيا - بريطانيا .

وقرر كذلك البنـــك وضـــع تنظيمـه وخبرتـه تحت تصرف البلدان العربيـة الراغبـة في منـــح عونها ومساعدتهـا الفنيـــة لافريقيـا . (1)

وفي نهاية هذا المبحث نتعرف على الجدولين التاليين المعبرين عن التدفقات المالية العربية للدول الافريقيـة ... الجدول الاول يذكرنا بالتدفقـات الماليـة العربيـة لافريقيا جملة خلال ثلاث فترات معينـة .

بينما الجدول الثاني يقدم مثال عن التعهدات المقدمـة من البلدان العربيـــة والمؤسسـات الممولة أساســا من هذه البلدان لافريقيا 1974 - 1978 بملايين الدولارات

الجدول رقم 1 : التدفقات المالية العربية لافريقيا . المبالغ بملايين الدولارات

1976 - 1973	1981 — 1977	1984 — 1982	1984 — 1973
2613ر7	4428ر8	2404ر0	9447ر4

المصدر: التضامن المالي والتنمية : تقرير صادر عن المصرف العربي للتنمية في افريقيا بتاريخ جوان 1985 .

---

1) د . يحي حلمي رجب المرجع السابق ص 155 .

.../...

جدول رقم 2:

التعهدات المقدمة من البلدان العربية ومؤسسات التنمية الممولة أساسا من هذه البلدان الى افريقيا 1974 — 1978 •

بملايين الدولارات

البلد أو المؤسسة	المجموع الكلي 74-1978
ـ البلدان العربية الاعضاء بمنظمة البلدان المصدرة للنفط	233•850
ـ الصندوق العربي للانماء الاقتصادي والاجتماعي	0ر050
ـ المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا	282•610
ـ الصندوق العربي لتقديم القروض للدول الافريقية	221844
ـ الصندوق العربي للمعونة الفنية للبلدان العربية والافريقية	5302
ـ البنك الاسلامي للتنمية	97019
ـ الصندوق الاسلامي للتضامن	9650
ـ الصندوق الخاص لمنظمة البلدان المصدر للنفط	220010
ـ البنك العربي الافريقي	23807
ـ البنك الدولي العربي	1500
ـ صندوق النقد الدولي (تسهيلات نفطية)	473•507
ـ المجموع الكلي	3724302

1) المرجع التعاون العربي الافريقي جذوره . أبعاده مشكلاته د.ثر عبد الرحيم الدليب المرجع السابق ص 121 •

•••/•••

المساعدات المالية المقدمة من البنك الاسلامي للدول الافريقية

البلد المستفيد	قرض من البنك الاسمي رقم الدولارات	تكلفة المشروع الاجمالية بملايين الدولارات	تاريخ امضاء العقد	أسماء المشاريع
أوغندا	1ر44	4ر8	10 جانفي	تمويل مشاريع تجارية
نيجر	8ر83	—	30 جانفي	// //
جزر القمر	6ر20	45ر80	18 فيفري	قرض لتنمية ميناء ميسيميدي
مالي	0ر35	—	14 مارس	مساعدة لبناء معهد تعليم اللغة العربية
مالي	1ر55	1ر80	6 جوان	قرض لتمويل مشروع قرية فلاحية
منظمة اصلاح نهر السنغال	18ر60	876ر50	20 مارس	مشروع بناء سد على نهر السنغال

المرجع السابق

D. AZZOUZ KERDOUN P P 78

الفصل الثالث: حدود التعاون الافريقي العربي :

المبحث الاول : الحروب الاهلية والنزاعات الاقليمية وأثرها على التعاون الافريقي العربي :

مقدمة :

تشتبه الدول الافريقية من حيث أنها خضعت للاستعمار والاستغلال الاوروبي، فالبلدان الافريقية كلها من أقصى الجنوب الى أقصى الشمال باستثناء اثيوبيا (مع عدم اعتبار الغزو الايطالي) وليبيريا (مع غض النظر عن نفوذ الامبريالية الامريكية) قد خضعت خلال فترات مختلفة للسيطرة الاوروبية التي كانت تمارس سلطة متشددة وتستغل الثروات الطبيعية والموارد البشرية فيها لصالح الاقليات الاوروبية ، غير أن مقاومة الاستعمار للتخلص منه هو الرابط الوحيد في التطابق السياسي المشاهد بين البلدان الافريقية ، لان الفوارق كبيرة بين شمال افريقيا السوداء ، بل أن افريقيا السوداء نفسها تفصل بينها فوارق لغوية ثقافية بعضها أصيل والبعض الاخر ورثته المنطقة عن الاستعمار ، اضافة الى ذلك فان الغرب كبير في منطقة لغوية واحدة بين البلدان الواقعة على الشواطئ والتي تملك موارد معدنية ومنفذا الى المحيط الاطلسي والبلدان الداخلية التي لامنفذ لها الى البحر والتي تعتبر قطعا من الصحراء (1) كذلك فان الاستعمار قام بتغيير اتجاه التبادل الذي كان قائما في افريقيا والذي كان محوره الى الداخل ثم أصبح يتجه الى الشواطئ والموانئ مما خلق مدن وموانئ شاطئية تتركز فيها التجارة والنشاطات الاقتصادية على حساب المناطق الاخرى ، حيث توجد حوالي 4٪ من الاراضي تنتج 85٪ من الصادرات (2) هذا بالاضافة الى الاختلاف في المناهج الادارية بين الدول الافريقية أو حتى داخل الدولة الواحدة وهذا ما يمكن قوله على الكاميرون مثلا (3)

---

1) د . اسماعيل العربي ، التكتل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة ـ الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ـ الجزائر ـ 1981 ص 115 وما بعدها .

2) ZH KUNZER ET C LAPLACE L'AFRIQUE RECOLONISE (LES CAHIERS DU CERCLES D'ETUDE SOCIALISTES N65-66 OCTOBRE DECEMBRE 1966 PARIS FRANCE

3) RENE DUMONT L'AFRIQUE NOIRE EST MAL PARTIE EDITION DU SERAIL EDITION REVUE ET CORRIGEE EN 1973

كما كان النظام الاستعماري (فرنسا خاصة) يعمل على المحافظة على الانظمة الموجودة في افريقيا والتي لا تتعارض ومصالحه ، فيحافظ على نظامها السياسي شكلا وهذا ما قامت به فرنسا مع مدغشقر باتفاقية 1888 والداهومي 1900 (1) وفي ذات الوقت قامت الدول الاستعمارية برسم حدود لممتلكاتها في ما وراء البحار بغض النظر عن مصالح السكان الافريقيين وتقاليدهم وتضاريس أراضيهم فحطموا الروابط الاقتصادية والاجتماعية والثقافية التي كانت قائمة بين السكان لان المناطق المناخية وتوعية حياة السكان تختلف وتتشابه طبقا للاتجاه من الشرق الى الغرب وليس العكس ، أما الحدود المصطنعة في افريقيا من قبل الاستعمار فانها تتجه من الشمال الى الجنوب مما أدى الى وجود حدود لا تتماشى مع المعطيات الجغرافية ولا مع التاريخ الافريقي ولا تخدم سوى مصلحة الدول الاستعمارية ، وعلى اثر انهيار النظام الاستعماري أصطدمت الدول الحديثة في افريقيا بمشكلة اقامة حدود أقاليمها وأصبحت مسألة الحدود تشكل مصدر قلق لعدة دول افريقية التي لا زالت تطالب ببعض الاقاليم والمناطق ، الامر الذي أدى الى نزاعات اقليمية بين الدول المتاخمة لبعضها البعض (2) .

ومن جهة أخرى ومباشرة بعد الاستقلال وقعت في بعض البلدان الافريقية اضطرابات داخلية أدت الى نشوب حروب أهلية تختلف أسبابها من دولة الى أخرى ذهب ضحيتها الكثير من الافارقة وأخرعتها تخلف اقتصادي مسببا عوائق كبيرة أمام التنمية .

ولاهمية مسألة الحروب الاهلية والنزاعات الاقليمية ، سنقوم بايجاز في مطلبين منفصلين مع التركيز على الحروب الاهلية والنزاعات الاقليمية التي كان للعرب شأنا فيها والتي تؤثر على مسيرة تنظيم التعاون الافريقي العربي المعاصر مع تسليط الاضواء على دور الدول العربية ومواقفها من هذا النزاعات ومدى تأثيرها على التعاون العربي الافريقي المعاصر.

---

1) CONTENSC LES SYSTEMES POLITIQUES AFRICAINS P.P 1er PARTIE TOME517
LIBRAIRIE GENERALE DE DROIT ET DE JURISPRUDENCE PARIS 970 PF 48 58

2) للتوضيح أنظر
D. AZZOUZ KERDOUN المرجع السابق . 123 - 131

المطلب الاول : الحروب الاهلية في افريقيا وأثرها على التعاون الافريقي العربي :

بعد حصول الدول الافريقية على استقلالها السياسي ، ظهرت أضطرابات على الساحة الداخلية لأغلب الدول أنذاك أدت الى مظاهرات واضطرابات خطيرة ومناداة بتغيير نظام الحكم هنا وهناك ، وعدم الاعتراف بشرعية بعض الحكومات ومحاولة الاطاحة بها عن طريق الانقلابات العسكرية .

- واذا أخذنا الدول الافريقية المستقلة ، عينة على ذلك - يتضح لنا أنه بعد ثلاث سنوات فقط من استقلال أغلبية هذه الدول ، ظهرت عدة انقلابات عسكرية واضطرابات داخلية أنجرت عنها آثار وخيمة سياسية وقانونية شاركت في شرعية ومشروعية السلطة الحاكمة ، فسجلت محاولة انقلاب قادها مما دودية [illegible] في السنغال ضد سنغور في ديسمبر 1962 ، وكذلك انقلاب في طوغو جانفي 1963 أودى بحياة الرئيس أوليمبيو [illegible] ومحاولتين للانقلاب كشفتا في كوديفوار في جانفي وسبتمبر 1963 اعتقالات للشخصيات السياسية في التشاد من ديسمبر 1963 الى نوفمبر 1965 قلب نظام الرئيس فيليبا ريولو [illegible] في برازافيل أوت 1963 ، ثم انقلابات عسكرية متتالية في الداهومي ديسمبر 1965 جمهورية وسط افريقيا وفولتا العليا - انفي 1966 أدت الى استيلاء الجيش على السلطة (1)

هذه الانقلابات العسكرية والاضطرابات الداخلية أدت الى نشوب حروب أهلية في بعض الدول الافريقية مثل نيجيريا ، التشاد ، السودان ، وأوغندا ، هذه الاخيرة التي كان المحللون ينظرون اليها على أنها قد خرجت من حلقة الحكم العسكري والانقلابات المضادة ، وعادت الى الحكم المدني ، الذي يأتي عن طريق الانتخابات والذي تمثل في الفترة ما بين 1980 الى قيام انقلاب أوكيللو في يوليو 1985 الذي أطاح به فيما بعد يويي موسيفيني زعيم جيش المقاومة الوطنية في جانفي 1986 (2) .

وترجع أسباب هذه الانقلابات اضافة الى ضعف الهياكل السياسية والتخلف الاقتصادي ،

---

1) لمزيد من التوضيح أنظر
albert Mobileau et jean meyriat Decolonisation et regime politique en afrique noir libraire [illegible] paris France

2) د . فتحي حسن عطوة ، أوغندا بين الحرب الاهلية والحكم المدني السياسة الدولية عدد 84 أبريل 1986 القاهرة ص 180 وما بعدها .

يوجد دور خارجي بارز، للانقسامات القبلية التي لاتزال تعاني منها الدول الافريقية هناك في دولة واحدة عدة قوميات ولهجات للاسباب التي تعرضنا لها في مقدمة الفصل اضافة الى تقسيم الدول من الشمال الى الجنوب ، وسنتناول بعض الحروب الاهلية التي تدخلت فيها الدول العربية أيدت أحد المتنازعين ، وسنتعالج فيما يلي بعض المنازعات الداخلية التي تدخلت فيها الدول العربية .

أ) الحرب الاهلية في نيجيريا :

مباشرة بعد اعلان استقلال نيجيريا بدأت الاضطرابات الداخلية بين مختلف القرن النيجيرية خاصة في المناطق الشرقية سنة 1962 ثم أثناء الانتخابات الفيدرالية في سنة 1964 - 1965 نتيجة عدة اغتيالات وقعت في انحاء البلاد ذهب ضحيتها كبار موظفي الدولة في الاقاليم ، وأمام تفاقم الوضع قرر قادة الانقلاب تسليم السلطة الى قائد الاركان العامة للجيش الجنرال ايرونسي ... الذي لم تكن له أية علاقة بالانقلاب ، وتم تنصيبه رئيسا للدولة ، ثم وقع انقلاب آخر نتيجة الفوضى السائدة والعجز السياسي الذي ظهر وذلك في 26 جويلية 1966 بقيادة العقيد يعقوب غون (1) خاصة بعد أحداث شرق نيجيريا التي انجر عنها المطالبة باستقلال المنطقة الشرقية باسم بيافرا ... في 30 ماي 1967 (2)

حيث أصبحت المنطقة الشرقية مستقلة ذاتيا أمام الحكومة الفيدرالية الامر الذي أدى فيما بعد الى انفصال المنطقة الشرقية وتسميتها بجمهورية بيافرا مما جعل البعض يتساءل عن مشروعية الدولة المركزية بنيجيريا التي لم تصبح تفرض سيادتها على كامل التراب النيجيري ، وردا على هذا الانشقاق الخطير أعلنت الحكومة الفيدرالية انها ستقضي على المتمردين مما أدى الى نشوب حرب أهلية أمتدت من جويلية عام 1967 الى جانفي 1970 وازاء هذا النزاع الخطير اتخذ العرب موقف موحد تجاه هذه الحرب فأعلن العرب عن تضامنهم وتأييدهم للحكومة الفيدرالية وقاموا على الصعيد الدبلوماسي بحملة تأييد للحكومة الشرعية ، وهذا السيد جون دستور يؤكد بذلك (العرب كانوا بدون استثناء الى جانب الحكومة الفيدرالية ، وكذلك الجنرال

---

1) مولود حمروش الجمهورية العسكرية بافريقيا السوداء الشركة الوطنية للنشر والتوزيع ص 53-59 الجزائر 1981 .

2) YVES BENOT Ideologies des independances AFRicaines - cahier libre page 139 -140 Français- MASPERO paris 1969

يعقوب قووووwakoub gowo رئيس نيجيريا أنذاك أشاد بدور الدول العربية خاصة الجزائر ومصر (1

ولقد كان للدور العربي في هذه الحرب الاهلية أهمية كبيرة بحيث أدى الى بقاء نيجيريا دولة موحدة فيدرالية تحت راية الحكومة المشروعة ، وكذلك كتأكيد للتضامن بين الدول العربية والافريقية خاصة أن نيجيريا كانت تحاند دائما القضايا العربية في الامم المتحدة ، كما أن المنطقة الشمالية من نيجيريا رفضت الاعتراف باسرائيل ، ولم تقبل المساعدات المقدمة لها من الكيان الصهيوني أثناء حوادث 1963 .

2) السودان : تعتبر السودان منطقة اتصال بين العالم العربي وافريقيا وهذا ما أدى الى ظهور مشاكل بين سكان الشمال العرب المسيحيون سياسيا والمجموعات الافريقية في الجنوب وترجع أسباب الحرب الاهلية في جنوب السودان حسب البعض الى :-

1) سيادة العرب الشماليين على الحكم .

2) التفرقة في ميدان توظيف والاجور وامكانية التعليم .

3) محاولة تعريب الجنوب .

4) التفرقة بين الشمال والجنوب في ميدان التنمية .

ويرى البعض الاخر أن سبب الحرب الاهلية في جنوب السودان ترجع الى ثنايا علاقات السودان الخارجية مع اثيوبيا ، فمنذ استقلال السودان لم تشهد العلاقات السودانية الاثيوبية الافترات هدنة مؤقتة سرعان ما تنهار ليعود التأزم مرة أخرى في العلاقات ، ويرجع ذلك الى المطامع الاثيوبية التقليدية في السودان بقوة الجهلة ، كما يرجع الى مساندة اثيوبيا للانفصاليين في جنوب السودان وايوائها للاجئين السياسيين السودانيين من جهة أخرى (2)

---

1) للمزيد من التوضيح أنظر أحمد أحمد فايق : جمال عبد الناصر والثورة الافريقية المرجع السابق ص 88 وما بعدها .

2) نقلا عن j iswarn cleigwen et ducstain wai pecite page 101

3) د . أحمد ابراهيم نصر الدين ، مشكلات الاقليات العربية في القرن الافريقي " المستقبل العربي عدد 74 أفريل 1985 مركز دراسات الوحدة العربية - لبنان - بيروت ص 52 - 53

والجنوب كما هو معروف مكمن لثروتي النفط والمياه ولهذا فان الوضع المتوتر بين الشمال والجنوب حرم الشعب السوداني من فوائد حقل بنتيو الذي يضخ بطاقة 50 ألف برميل من النفط الخام والذي تسيره الشركة الامريكية (شيفرون) وأيضا من فوائد مشروع المياه في قناة جونغلي التي تتولى انجازه شركة فرنسية والذي سيوفر ما يكفي لسقي 1ر5 مليون هكتار من الاراضي الزراعية.

لقد ظلت الحكومة تواجه المتمردين (جون غرنج) على رأس جيش تحرير الشعب السوداني الذي يقدر بحوالي عشرة آلاف رجل وذلك رغم أن حكومة الخرطوم تراجعت عن قرار النميري القاضي بتقسيم مقاطعة الجنوب المستقلة ، المنبثقة عن اتفاقية أديس أبابا سنة 1972 ،الى ثلاث مقاطعات ، ان مشكلة الجنوب عرف أشكاله مع مرحلة الحكم الذاتي ، حيث شكل البريطانيون حكومة مؤقتة برئاسة اسماعيل الازهري بعد انسحابهم من الشمال ، وكان أول رئيس حكومة وطنية ، الا أن الشماليين في عهده استأثروا بأغلبية الوظائف ، وكان نصيب الجنوبيين بعض الوظائف الثانوية مما أدى الى قيام تمرد من قبل الجيش في منطقة (توريت) عام 1955 ولقد حاولت الحكومة السيطرة على الوضع فشنت حملة على المتمردين الذين فر عدد منهم الى أوغندا وأثيوبيا ،وشرعوا في حرب العصابات التي بقيت تهدد السودان طيلة سنوات الحرب الاهلية التي دامت 17 سنة ولم تتوقف الا بعد انفصال جنوب السودان واستقلاله ذاتيا بموجب اتفاقية أديس أبابا لعام 1972 .

بعد هذه الاتفاقية صارت مناطق الجنوب اقليما واحدا عاصمته (جوبا) مع حكم ذاتي وفي 1983 تحولت المناطق أو المديريات الى أقليم بعد تقسيم الجنوب.

ولحد الساعة مايزال الصراع قائم بين المطالبين بالانفصال عن الشمال نهائيا وبين المطالبين باعادة التقسيم فقط ولما أنتخب الرئيس النميري للفترة الثالثة ، أعلن تقسيم الجنوب الى ثلاثة أقسام (1)

ويعد تاريخ بدأ الحرب الاهلية في السودان الى عام 1955 في منطقة ايكاتوريا

---

1) السودان بين خطر الجوع وبطش السياسة
اعداد ميساي ، مجلة الجيش نوفمبر 1988 عدد 294 السنة 25 مجلة شهرية تصدرها المديرية المركزية للمحافظة السياسية.

واتسعت عام 1963 ، وبدأت مجومات الانفصاليين على ياكالا ومركز حراسة كاجو كاجي kajo kaji ، وتوحدت القوات الانفصالية سنة 1971 تحت قيادة الجنرال جوزيف لاغي joseph lagu الذي نظم المقاومة وسيطرة عليها وسميت بحركة التحرير الجنوب السودان ثم عوضه العقيد جون غرنج وقد شارك في تدريب هؤلاء الانفصاليين كل من اسرائيل وألمانيا الغربية التي قدمت لهم الاسلحة والادوية .

- وتمثل تدخل العرب في هذه الحرب في مصر أساسا التي كان يوجد لها بالسودان ما بين 5000 و 10000 عسكري ، وشارك طيارون مصريون في الاغارة على جزيرة أنصار دابا ansar في مارس 1970 والمشاركة في الهجوم على مركز للانفصاليين في منطقة أووين كيبيل owing kibel في 25 / 1971/01 / 1) .

ويرجع سبب تدخل مصر الى جانب الحكومة المركزية في الحرب الاهلية بجنوب السودان الى العلاقات التقليدية بين مصر والسودان وأثر نهر النيل على مصر من جهة الذي يجعلها لاترضي بوجود قوات في الجنوب معادية لها ومن جهة أخرى يرجع الى تبعية عمليات الانفصاليين الجنوبيين سواء من حيث التدريب أو التسليح وامتداد نشاطاتهم العسكرية في الجنوب قد بات يشكل خطورة حقيقية على كيان السودان ، ويهدد باحتمالات انفصال الجنوب .

3) التشاد : لقد برزت النزاعات السياسية في التشاد منذ الاستقلال في سنة 1960 خاصة بين المسيحيين في الجنوب والمسلمين المقيمين في الشمال ، حيث أعتمد الرئيس طومبالباي tombal baye منذ البداية على الجيش للقضاء على خصومه السياسيين في البلاد ، وقد بدأ هذه الخطة الحديثة في 16 سبتمبر 1963 عندما ألقى الجيش القبض على الكثير من معارضي رئيس الدولة الذي أبعد المسلمين عن الحكم ومنع التعددية الحزبية مما جعل هذه العملية

---

1) نقلا عن CHRIS MAILEY WAR AND PEACE IN SUDAN 1955 - 1972 LONDON DAVID AND CHARD PAGE 37

مقدمة لسلسلة طويلة من الاحداث المسلحة والحروب الاهلية التي لازالت مستمرة الى يومنا هذا (1)

وكانت السودان منطلق لضربات المتمردين ضد النظام الحاكم مما أدى بالحكومة التشادية الى التهديد بطرد السودانيين المقيمين في التشاد ، اذا ما بقيت السودان ملجأ لما يسمى بحكومة الجمهورية الاسلامية التشادية ، وبعد صراع طويل على السلطة والبحث عن معادلة للتوازن العرقي الجهوي في القيادة كون سكان الشمال نظام سياسي يخدم مصلحتهم فتم تأسيس حركة فلورينا florina يوم 22 جوان 1966 وأيدتها ليبيا ، وأصبحت المعبرة عن حقوق سكان الشمال الاسلامي وبدأت في الشمال ثم ظهر الخلاف بين حسن حبري وقوكوني وداي لان الاول يرى أنه لا يمكن التحالف مع ليبيا لانها تحتل شريط أوزو الغني بثرواته ، أما قوكوني وداي فيرى أن هناك أولويات والهدف في نظره تحطيم حكومة فيليكس مالوم ، هذا الاخير ، أي قوكوني وداي الذي أصبح حليفا لليبيا التي ساعدته على شن حرب ضد حكومة فيليكس مالوم ، فأحتلت منطقة تبستي وبوركواندي ودحرت القوات التشادية رغم مساعدة فرنسا لحكومة فيليكس مالوم ، ثم [illegible] فايلا رجو وفايا ، ثم تدخل ضغط فرنسا تحالف فيليكس مالوم مع حسن حبري وأصبح هذا الاخير وزيرأول ، وأصبح الشماليون يشاركون في الحكم ثم عادت الاضطرابات بين الساسة التشاديين فيما بينهم من جهة وبين بعضهم وليبيا من جهة أخرى أوقعت مصالحة بين ليبيا والتشاد (2) غير أنها لم تستمر طويلا ، ثم بدأت الاضطرابات والصراع من جديد في العاصمة التشادية بين قوات حسن حبري والعقيد ودال كامغوم من الجنوب يوم 12 - 13 فيفري 1979 مما أدى بنيجيريا الى تنظيم مؤتمر حول السلم بكانو kano في بداية مارس 1979 للوفاق بين الزعماء السياسيين ، غير أن الامر لم يستتب بعد ولا تزال المشكلة التشادية بدون حل نهائي .

---

1) مولود حمروش النظام العسكرية بافريقيا السوداء المرجع السابق ص 49 - 50

2) نظمت ليبيا مؤتمر للسلام في سبا حضره كل من النيجر ، السودان ، ليبيا وفيليكس مالوم رئيس التشاد تم خلالها المصالحة .

وتمثل تدخل العرب في التشاد في دور ليبيا وقبل ذلك السودان ثم مصر غير أن التدخل هذا يعبر عن وجود مصالح اقتصادية وجيوبية ليبية في المنطقة ، لذلك لم يكن هناك موقف موحد بين الدول العربية في قضية التشاد ، وحسب البعض فان ليبيا تعتبر الاستقرار السياسي في التشاد وبالتالي الوحدة الوطنية (1) ورغم ذلك فانها لم تتمكن من وضع حد نهائي للحرب الاهلية في التشاد بل أدت الى عدم الاستقرار السياسي في هذا البلد مما جعل بعض الدول الافريقية (2) تعتبر التهديد الليبي أكبر من أن يحله الاتفاق الليبي ، الفرنسي ، ومن ثم فهي تضعه على ساحة العلاقات الافريقية لينتقل تدريجيا الى ساحة العلاقات الافريقية العربية .

غير أننا نلاحظ أن هذا القول لا مبرر له أمام تدخلات أجنبية غير افريقية في النزاع التشادي خاصة فرنسا (3) والولايات المتحدة الامريكية ومساندتهما لاطراف على حساب طرف آخر ، كما أننا نلاحظ في الفترة الاخيرة أن ليبيا تتجه نحو الشرعية الدولية المتمثلة في محكمة العدل الدولية لحل قضية شريط أوزو المتنازع عليه بينها وبين التشاد .

4) أثيوبيا : يعتبر تطبيق مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها على ايرتيريا ورفض الحكومة المركزية التنازل عن الوحدة الترابية لاثيوبيا السبب الرئيسي في اندلاع الحرب الاهلية ولم تكن ايرتيريا في أي فترة من فترات تاريخها جزءا من الامبراطورية الاثيوبية ، فايرتيريا كانت مستعمرة ايطالية حتى سنة 1941 أي السنة التي تحولت فيها تحت الادارة البريطانية ، ثم أجبرت على الدخول في اتحاد فيدرالي مع اثيوبيا عام 1952 بموجب قرار صادر عن الجمعية العامة للامم المتحدة عام 1950 (4) وهو الاتحاد الذي تقوض كلية عندما قام الامبراطور هيلاسيلاسي بالغاء الاتحاد مع ايرتيريا في اثيوبيا عام 1962 (5) .

---

1) للتوضيح أكثر أنظر J ISSAA ELAICWAI ET BENSAÏN M'WAI . PROCITS PP 99-100

2) خاصة كوت ديفوار والغابون

3) لمعرفة دور فرنسا العسكري في التشاد أنظر mohamed bennouna-stabilite politique, et intervention sollicitee a propos de l'affaire tchadienne(probleme actuel de l'u africaine) colloque d'alger25-jau12-4-1971 sned alger1973 p345-370

4) للتوضيح أكثر انظر . عبد المالك عودة الامم المتحدة وقضايا افريقيا (القاهرة مكتبة الانجلو المصرية 1967) ص 41 . 45 ولمزيد من التوضيح أنظر محمد رجب جرار الاصول التاريخية للمشكلة الايرتيرية الخاصة 10 القاهرة ، جامعة الدول العربية ـ المنظمة العربية للتربية والثقافة والعلوم 1977 - 1978 .

5) بعدما ألغي بقانون عام 1955 استعمال اللغة العربية والتيقرينية .

وقد أدى ذلك الى اندلاع القتال المسلح على يد حركة التحرير الايرتيرية سعيا لتحقيق المصير والاستقلال ، وهو الامر الذي واجهته الحكومة الاثيوبية بمزيد من العنف وواجهة نظام الحكم الاثيوبي الجديد بحرب ابادة في اطار ما عرف باسم المسيرة الحمراء .

حيث حشد مئات الالوف من فلاحي الامحرا في ماي 1976 ودفعهم الى القتال في ايرتيريا بهدف افراغ الارض من سكانها الاصليين واحلال فلاحي الامحرا محلهم .

ولقد قامت الدول العربية بمساندة حركة التحرير الايرتيرية ابتداء من المملكة العربية السعودية الى كل من ليبيا وسوريا والعراق ، خاصة وأن الموقع الجغرافي لايرتيريا الواقع بين الدول العربية مثل السودان السعودية اليمن الديمقراطية ساعدهم على الحصول على الاسلحة بسهولة عن طريق البحر الاحمر الامر الذي جعل ضربات الانفصاليين ضد الحكومة تنطلق من الحدود السودانية ويرى البعض أن مساعدة العرب للانفصاليين في اثيوبيا ترجع أساسا الى وجود مساس بالمصالح العربية في ايرتيريا لوجود مألفة ثقافية ودينية بين ايرتيريا والدول العربية ، كما أن مصر والسودان يرتبط اقتصاديا بواد النيل الذي مصدره من اثيوبيا ولاحظ ذلك الرئيس منغستو عندما قال (نحن نعرف أن النيل هو المركز الحيوي بالنسبة لمصر والسودان وننتظر منهما احترام حقوقنا الاساسية (1) .

ويرى البعض الاخر أن استقلال ايرتيريا له أهميته القصوى بالنسبة للعرب خاصة السعودية واليمن حيث أن استقلال ايرتيريا يؤدي الى منع اثيوبيا من الوصول الى البحر في ماساوا وعصاب حيث قال الرئيس الفستو منهما العرب (أنهم يمنعون اثيوبيا من حقها الشرعي والتاريخي على البحر الاحمر بجعل هذه المنطقة اثيوبية عربية) (2) هذا الادعاء ليس له أساس من الصحة حيث أننا نلاحظ أنه أثناء انعقاد الندوة الدولية للقرن الافريقي ما بين 5 - 10 يناير 1985

---

1) REVUE AFRICA N°82 JUIN 1978 PP 3
J TOUNA SHOWAN ET DUNSTAN WAI

الرجع السابق

2) REVUE AFRICA 879 P14 - MARS. 1978 المرجع السابق نقلا عن

بالقاهرة أنه تم الاتفاق بشأن أمن البحر الاحمر على أنه من المستحيل أن تتقفل دولة أو مجموعة من الدول البحر الاحمر دون الدول الاخرى حتى وأن كانت معادية ، لان ذلك يمس مباشرة الامن القومي للدول المطلة والدول العربية وبعض الدول الافريقية ، وتشابك المصالح في هذا البحر يجعل من المفيد للجميع ارساء نوع من التوازن بين الاطراف المختلفة وعلى ذلك استبعدت أغلب الاراء فكرة أن البحر الاحمر يجب أن يكون بحيرة عربية (1) . وذهب البعض الى أبعد من ذلك بحيث اعتبروا هذه الحرب على أنها حرب دينية (2) لهذا فان الحرب في اثيوبيا تشكل أخطر قضية بالنسبة للتعاون الافريقي العربي فاثيوبيا تعتبر مساعدة العرب لحركات التحرير الايرتيرية تدخلا سافرا في شؤونها الداخلية من قبل عدد من البلدان العربية ازاء الجهد الاثيوبي لتحقيق الوحدة الوطنية عن طريق الحزب الجديد ، فان أجنحة قوية في الثورة الايرتيرية تتعمق روابطها مع ما تعتبره اثيوبيا القوى الرجعية العربية ... ولذلك سيبرز هذا المشكل على ساحة التعاون العربي الافريقي بأكثر مما يتوقع البعض في المرحلة المقبلة بحكم ثقل اثيوبيا الخاص على المستوى الافريقي (3). وهناك أخيرا مسألة تهجير اليهود الاثيوبيين "الفلاشا" فأي ثبوت لسماح اثيوبي بهذا العدوان الاسرائيلي لا يعني الا التسليم بحق قوميات ما في الانتماء الخارجي مثل ايرتيريا والصوماليين ، الى جانب التناقض الاثيوبي أمام العرب بالنسبة للموقف من اسرائيل ، ولذلك فان اثيوبيا من جانبها تشدد هجومها على مسؤولية السودان التي يعني ثبوتها الكثير أيضا بالنسبة للعرب والافريقيين على السواء (4) وقد أعيدت أخيرا العلاقات

---

1) الندوة الدولية للقرن الافريقي 5 - 10 يناير 1985 السياسة الدولية (مؤتمرات وندوات دولية . أحمد يوسف القرعي عدد 80 أبريل 1985 ص 223 .

2) للتوضيح أكثر راجع د . اسماعيل سرور شلش : العلاقات العربية الافريقية المعاصرة في ظل الوجود الاسرائيلي في القارة الافريقية - شؤون عربية عدد 32 أكتوبر 1983 جامعة الدول العربية تونس ص 57 .

3) تعاون العرب مع ايرتيريا أعده البرنامج السياسي لجبهة التحرير الايرتيرية الصادر في مايو 1975 حيث جاء فيه ما يعني أن قيادة الثورة الايرتيرية اذ تلاحظ العلاقات العضوية الثقافية التاريخية والسياسية التي تربط الشعب الايرتيري بالامة العربية تؤكد على النضال المشترك ضد الصهيونية ووو .

4) الدكتور ابراهيم أحمد نصر الدين المرجع السابق .

4) د . حلمي الشعراوي : حول مسيرة التعاون العربي الافريقي ودور مؤسساته الدائمة المرجع السابق ص 67 .

الاثيوبية الاسرائيلية مما يزيد في تفاقم المشاكل بين العرب والافارقة في المؤتمرات القادمة.

يستخلص مما سبق أن مواقف الدول العربية اختلفت من بلد لاخر ، فنجد مثلا أيدت الحكومات المركزية في كل من نيجيريا والسودان وحافظت على وحدتها الترابية واستقرارها السياسي بينما نجدها تساعد المتمردين الانفصاليين في كل من التشاد واثيوبيا (ايرتيريا) .

كما أن الدول العربية اختلفت مواقفها نظرا للنظام السياسي السائد في كل دولة عربية فالانظمة الثورية تساند الحركات التحريرية وانظمة الحكم التقدمية ، بينما الانظمة العربية المحافظة نجدها تساند الانظمة المحافظة في افريقيا (1) مثل مساعدة المغرب لنظام الرئيس الزئيري أثناء أحداث اقليم شابا .

وتجدر الملاحظة هنا أن التدخل العربي في الشؤون الداخلية للدول الافريقية يؤثر سلبا على العلاقات الافريقية العربية ، وهذا ما لوحظ واقعيا اثر التدخل الليبي في التشاد فنجد أن بعض الدول الافريقية خاصة الغابون والكوديفوار أعتبرته خطرا على افريقيا ، كذلك بالنسبة للحرب الداخلية في السودان ، نرى أن بعض الدول الافريقية تتعاطف مع جيش جنوب السودان وتمونه ماديا ومعنويا مقابل اعتبار العرب الوحدة الترابية للسودان فوق كل اعتبار عكس ما أتخذه العرب اتجاه النزاع في اثيوبيا .

غير أن هذه الاضطرابات مهما كانت درجة تأثيرها جهويا واقليميا فتعتبر مسائل داخلية تحل عن طريق الحوار بين أبناء الشعب الواحد - كما هو واقع حاليا الحوار بين الجبهة الايرتيرية واثيوبيا بمراعاة الرئيس السابق للولايات المتحدة الامريكية جيمي كارتر - وبين الحكومة السودانية - والمعارضة المسلحة في الجنوب - أو عن طريق الوساطة مع احترام مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ومبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة أراضيها . لذلك نجد أن تصرفات بعض الدول العربية تجاه النزاعات الداخلية في الدول الافريقية أعتبر منتكا لسيادة هذه الدول وشكل حاجزا يعيق التقارب الافريقي العربي .

---

1) للمزيد من التوضيح أنظر- ALI AL MAZRUI L'AFRIQUE ET LE CONFLIT ISRAELO-ARABE PAGE 87-88

المرجع السابق .

المطلب الثاني : النزاعات الاقليمية وآثارها على التعاون الافريقي العربي .

عرفت الساحة الافريقية والعربية نزاعات اقليمية خطيرة ، مباشرة بعد حصول دولها على الاستقلال نتيجة للتقسيم الذي وضعته الدول الاوروبية لهذه المناطق واعتبرتها حدودا للدول المستقلة بعد ذلك ، هذه الحدود التي لم تأخذ بعين الاعتبار طبيعة وتقاليد سكان هذه المناطق ، ولمختلف ، بل رسمت لتلبية المصالح الاستعمارية في المنطقة ، مما جعل بعض قادة دول المنطقة يظنون أن الاستقلال الذي حصلوا عليه لم يأخذ بعين الاعتبار الوحدة الاقليمية الكاملة ، وأدعوا بمطالب اقليمية ترفضها الدول المجاورة المستقلة مما أدى الى نزاعات اقليمية خطيرة (1) .

ولقد واجهت كل من الجامعة العربية ومنظمة الوحدة الافريقية هذه النزاعات منذ نشأتها فأولى النزاعات في العالم العربي مرت بالأزمة اليمنية سنة 1948 أزمة الضفة الغربية 1950 النزاع المصري السوداني 1953 النزاع بين لبنان الاردن ، الجمهورية العربية المتحدة 1958 النزاع الكويتي العراقي ، الحرب المغربية الجزائرية عام 1963 . الحرب بين اليمن الشمالية واليمن الديمقراطية عام 1972 النزاع حول الصحراء الغربية بين الجزائر وموريطانيا والمغرب عام 1976 الحرب المصرية الليبية عام 1977 ولقد تدخلت الجامعة العربية لتسويتها نجحت في البعض وفشلت في البعض الآخر (2) .

وواجهت كذلك منظمة الوحدة الافريقية منازعات الحدود والتي من أبرزها نزاع الحدود بين الجزائر والمغرب الذي ثار عام 1963 والنزاع بين اثيوبيا والصومال حول الحدود في منطقة الاوغادين والذي ثار عقب حصول الصومال على استقلاله عام 1960 والنزاع بين الصومال وكينيا هذا بالاضافة الى العديد من المنازعات التي ثارت فيما بين الدول الافريقية مثل النزاعات التي ثارت حول الصحراء الغربية بين الجزائر والمغرب وموريطانيا (3) ، وبين أثيوبيا والسودان

---

1) M'OUNOU IHIAM LES CONFLITS ENTRE ETATS AFRICAIN-OUVRAGE POLITIQUE ETRANGERE DES ETATS AFRICAIN PAGE 38
-- l'afrique et le principe de l'integrite territoriale ministere d'affaires etrangeres algerienne democratique populaire -editee par la direction [illegible] 1970

2) د . محمد السيد سليم : دور الجامعة العربية في ادارة المنازعات بين الاعضاء (جامعة الدول العربية الواقع والصمود) مركز دراسات للوحدة العربية طبعة أولى أبريل 1983 بيروت ص 162 .

3) للتوضيح هذه القضية أنظر A.MALEK BOUALEM. Question du SAHARA occidental et le droit international [illegible] OCCIDENTAL

بين التشاد وليبيا وبين ليبيريا وغينيا وكوديفوار حول منطقة مانيمبا عام 1958 .

وقد حاولت منظمة الوحدة الافريقية التدخل لتسوية هذه المنازعات غير أن تدخلها كان ضعيفا حيث قد تم تسوية هذه المنازعات بالاتفاقات المباشرة بين الاطراف المتنازعة ، أو نتيجة جهود خارجية عن المنظمة بينما بقي الكثير من هذه المنازعات دون حل حتى الآن (1) .

وحرصا من القادة الافارقة على حل النزاعات الاقليمية بالطرق السلمية وفقا لميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، اعتبروا تفسيرا المادة الثالثة من الميثاق غير كافية لحل مسألة النزاعات الاقليمية في افريقية ، فهذا وزير خارجية غينيا السيد بيفوقي لويسن لنزانا . يقول في خطاب القاه في 18 / 11 / 1963 في الدورة الاولى غير العادية لمجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية بأديس أبابا ما يلي " ان المادة الثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية تطرقتبصفة دقيقة لمسألة الحدود الموروثة على الاستعمار ، ومن غير المنطقي أن تثار منازعات بين الدول الاعضاء التي وافقت على هذا الميثاق حتى تصل الى اراقة الدماء . . . لذلك يجب اعطاء المادة الثالثة من الميثاق كل أبعادها السياسية وقيمتها القانونية . . . وأن التشاور والحوار استطاعا أن يحلا المشاكل سلميا بين غانا وطوغو ، مالي وموريطانيا ، كاميرون ونيجيريا " . وأعتبر البعض أن الحدود الموروثة على الاستعمار ، يجب احترامها والاخذ بها مهما كانت ، وهذا ما أكداه كل من السيدان دامافاي ولد الوزير الاول الاثيوبي في مؤتمر رؤساء الدول الافريقية في 24 ماي 1963 بأديس أبابا : " يجب علينا احترام الحدود المرسومة من قبل المعمرين " وقال السيد أبوبكر تافوابالوا الوزير الاول لنيجيريا في الدورة 15 للجمعية العامة للامم المتحدة في 7/10/60 يجب علينا مبدأيا المحافظة على الحدود المرسومة حاليا ، وعدم تشجيع كل محاولة لتغييرها حتى تكون هناك ثقة تساهم في تحقيق تعاون فعال في كل المسائل ذات الاهتمام المشترك (2)

غير أن التدخلات الاجنبية ومساندتها لاطراف من أطراف النزاع زاد في اشتعال هذه النزاعات الاقليمية ، فدخول القوات الكوبية والسوفياتية الى جانب الاثيوبيين في حرب أوغادين ضد الصوماليين تحت دعاوى المحافظة على السلامة الاقليمية لاثيوبيا ، أدى الى وجود وضع خاص يوصف لا حرب ولا سلم ، وكذلك تدخل القوات الفرنسية في التشاد تحت عدة اعتبارات لم ينهي

---

(1) 5 . ابراهيم محمد الدسوقي المنظمات الدولية العامة 1980 دار النهضة العربية القاهرة ص 472 - 473

أنظر كذلك د . نوري موزة جعفر - مجموعة دروس (النزاعات الاقليمية) القيت على طلبة السداسي الثاني من قسم الماجستير قانون دولي وعلاقات دولية (غير مطبوعة 1983 - 1984 .

(2) L'AFRIQUE ET LE PRINCIPE DE L'INTEGRITE TERRITORIALE P 11 -13- 32

المرجع السابق .

النزاع القائم منذ مدة بين التشاد وليبيا حول بعض المناطق ، كذلك التدخل الاجنبي هذا يجد أساسه ومبرره عن طريق الاتفاقيات العسكرية المبرمة بين الانظمة الافريقية والدول الاجنبية لحمايتها وحماية وحدة ترابها ، مما جعل بعض الانظمة تفقد شرعيتها لاعتمادها على العنصر الاجنبي في بقائها مما سبب خلافات خطيرة بين الانظمة المجاورة وأكثر ما يسمى بالانظمة المحافظة والانظمة الثورية .

ولقد ابرمت الدول الافريقية عدة اتفاقيات عسكرية تسمح للقوات الاجنبية بالتدخل لحماية انظمتها من أي خطر وعلى سبيل المثال فان الدول الافريقية المستقلة عن فرنسا ، أبرمت اتفاقيات عسكرية مع فرنسا تلتزم بموجبها هذه الاخيرة بالتدخل لحمايتها من أي خطر . هذه الدول هي : السنغال في جوان 1960 وجانفي 1966 - جمهورية وسط افريقيا أوت 1960 الكونغو أوت 1960 التشاد أوت 1960 الغابون نوفمبر 1960 الكوت ديفوار 1961 الداهومي ، النيجر أفريل 1961 موريطانيا جوان 1961 هوت فولطية 1963 ، كما تكون حكام هذه الدول خلفا هدفه المحافظة على الانظمة السياسية القائمة في الدول المستقلة عن فرنسا بدون اللجوء الى الاجانب ، عن طريق التنسيق بينهما وعدم الاعتراف بالانظمة الجديدة . هذا القرار اتخذ خلال اجتماع مجلس الوفاق الذي عقد سنة 1963 بأبيجان ، ومقابل هذا أعلن زعماء افريقيا الثورية عن مساندتهم للانظمة الجديدة ، خاصة النظام الكونغولي الجديد (1)

وهذا التقسيم بين أنظمة الحكم في افريقيا لا يزال سائدا لحد الساعة مثله مثل الدول العربية التي تنقسم في حد ذاتها الى مجموعتين عريضتين من حيث الشكل السياسي انظمة ملكية وانظمة جمهورية وفي كل مجموعة هناك تنوعات عديدة سواء من حيث البنية الاجتماعية والاقتصادية لافكارها ، أو من حيث التاريخ الخاص لنشأة مؤسسة الدولة أو من حيث نشأة النخبة الحاكمة نفسها ، فمن بين الانظمة الواحدة والعشرين التي تحكم حاليا في الوطن العربي ، توجد ثمانية أنظمة ملكية وثلاثة عشر نظاما جمهوريا هذه الاخيرة تعتبر نفسها تقدمية ثورية عدا واحدا محاربة

---

1) هذا ما أعلنه رؤساء البعثات الدبلوماسية لكل من غانا ، الجزائر، مالي ، الجمهورية العربية المتحدة آنذاك وتأييدهم المشروط ماديا ومعنويا لكونغو برازافيل ، وللتوضيح أكثر أنظر

albert Mobileayu et jean Moyriot les regimes politiques en afrique noire precite P.P 67 -77

2) للتوضيح أكثر أنظر . سعد الدين ابراهيم ، مصادر الشرعية في أنظمة الحكم العربية المستقبل العربي عدد 62 أفريل 1984 مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان ص 105 الى 113 .

الاستعمار والصهيونية والرجعية العربية مما أدى الى سقوط خمسة أنظمة ملكية ما بين 1950 - 1970 هم مصر 1952 وتونس 1956 ، العراق 1957 ، اليمن 1962 ، ليبيا 1969 (1) هذا الانقسام أدى الى تخوف الانظمة العربية فيما بينها ، وجعل أمر التنسيق بينها في المشاريع الكبيرة ضعب للغاية ، مما أثر على العلاقات العربية العربية وكذلك على العلاقات العربية الافريقية وأخر مسألة تنظيم التعاون الافريقي العربي ، لذلك يجب الالتزام بعدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الاخرى وأن تحترم سيادة كل دولة ، وسلامة أراضيها وحقها الثابت في كيانها المستقل والتسوية السلمية للنزاعات عن طريق التفاوض والوساطة والتوفيق ، والتحكيم وهذا تطبيقا للمادة الثامنة من ميثاق جامعة الدول العربية ، والمادة الاولى والثالثة من ميثاق منظمة الوحدة الافريقية ، ومن المنازعات الاقليمية التي مازالت قائمة وتؤثر مباشرة في مجرى التعاون الافريقي العربي المعاصر ، قضية أوغادين أو ما يعرف بمشكلة الصومال الغربي بين اثيوبيا والصومال - رغم وجود مشكلة الصحراء الغربية - وقضية التشاد .

ومشكلة أوغادين تنبع من أن الدستور الصومالي نص على توحيد كل الشعب الصومالي بما فيه الصومال الغربي (أوغادين) استنادا الى حق تقرير المصير باعتبار أن الشعب الذي يعيش في هذا الاقليم هو شعب صومالي ضمته اثيوبيا سنة 1954 الى أراضيها بحجج أهمها الزعم بعدم وجود دولة أو أمة صومالية من الناحية التاريخية ، وأن مطالب اثيوبيا في الصومال لها وزن أكبر من مطالب الصومال في أوغادين لان الصومال كانت من الناحية التاريخية جزء لا يتجزأ من اثيوبيا (2) وأن مؤتمر القمة الافريقي الاول بالقاهرة عام 1964 طالب باحترام الحدود القائمة لحظة الاستقلال الى جانب السلامة الاقليمية على حساب مبدأ تقرير المصير ، وكذلك فان من وجهة نظر اثيوبيا فان المشكلة القائمة بين اثيوبيا والصومال هي مشكلة حدود فقط لا تنطوي على الاطار بحق تقرير المصير لشعب الصومال الغربي فالمسألة من وجهة نظر اثيوبيا تتلخص في أن الجزء الجنوبي للحدود الاثيوبية الصومالية قد تم تحديده بموجب اتفاق 1908 لكن لم يتم تخطيطه على

---

1 . خطاب جيش الزوراء الاثيوبي أمام الجلسة التأسيسية لمنظمة الوحدة الافريقية في أديس أبابا عام 1963 .
نقلا عن
Robert e gayelick pan somalism vs territorial integrity horn of afric vol3 n4 1980- p p " 31-32

الواقع وبالتالي تصبح الجامعة ماسة الى التفاوض للاتفاق على تخطيطه (1).

أما الصومال فيؤكد حقه على هذا الاقليم تبعا لعدد من الحجج أهمها :

1) الاصرار على أن المشكلة القائمة بين الصومال وبين اثيوبيا هي مشكلة اقليمية تتعلق بحق تقرير المصير، وترتيبا على ذلك تحفظت الصومال على قرار مؤتمر القمة الافريقي الاول ، فقد رأت أن هذا القرار لا يصلح للتدابير على مشكلة أوغادين ليس فقط بسبب أن اثيوبيا لم تحقق استقلالها الوطني في التاريخ المعاصر، وانما أيضا لان اثيوبيا كانت ولا تزال تشكل قوة استعمارية.

2) السعي للبحث عن حلفاء خارجيين لدعم الموقف الصومالي ، وتمثل ذلك في تدعيم علاقات الصومال بموسكو ثم تحولها وانضمامها للجامعة العربية عام 1974 في الحصول على الدعم والمساندة العربية لموقفها ، كذلك فان الصومال لجأت الى الحرب مرتين مرة في عام 1964 وثانية عام 1977 حين تدخلت جيشها في الصومال الغربي لتدعيم جبهة تحرير الصومال الغربي (التي تشكلت في جويلية عام 1960 واتضح نشاطها بعد 1976) وهي الحرب التي أنتهت بهزيمة ساحقة للصومال الى هزيمة فادحة لها عام 1978 دفعا لوقوف الاتحاد السوفياتي وكوبا الى جانب اثيوبيا تحت دعاوى المحافظة على السلامة الاقليمية لها (2).

يتضح مما سبق أن هناك صراع قانوني بين مبدأين من مبادئ القانون الدولي وهما مبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها ، ومبدأ احترام سيادة كل دولة وسلامة اقليمها وحقها الثابت في كيانها المستقل باحترام الحدود الموروثة على الاستعمار بغض النظر على الجوانب السياسية للنزاع .

وهناك مساعي حميدة تقوم بها منظمة الوحدة الافريقية لحل هذا النزاع سلميا غير أن الوجود الاجنبي لا يزال يشكل العائق الاساسي في تحقيق هذه التسوية كما يتضح من خلال هذه القضية (أوغادين) أن بعض الدول العربية تقف الى جانب اثيوبيا وتساندها ماديا ومعنويا ، ودولا عربية أخرى خاصة المشرقية الملكية تساند الصومال ، بينما السودان بعد التغييرات السياسية التي طرأت عليه يبدو أنه أخذ موقف الحياد .

---

1) نقلا عن ethiopian news back ground information on the ethio-somalia problem (cairo-ethiopian embassy1977) PAG 42

د . ابراهيم أحمد نصر الدين ص 60

2) د . ابراهيم أحمد نصر الدين مشكلات الاطراف العربية في القرن الافريقي المستقبل العربي عدد 74 أفريل 1985 مركز دراسات الوحدة العربية ص 62.

المبحث الثاني : نظرة الدول الافريقية والعربية الى مشكلة التنمية .

مقدمة عامة:

يعتبر الخروج من التخلف وتحقيق التنمية الاقتصادية ، العنصران الاساسيان اللذان تلتقي فيهما الدول الافريقية والعربية ، وتعمل من أجل تحقيقهما بكل ما تملك من وسائل مادية وبشرية .

وقد اهتم ميثاق منظمة الوحدة الافريقية بهذا الجانب في ديباجته بنصه "ومقدرين لمسؤوليتنا في توجيه الموارد الطبيعية والطاقات البشرية لقارتنا لتتقدم شعوبنا التام في مجالات النشاط الانساني . . . ومكرسين أنفسنا للتقدم الشامل لافريقيا" .

ثم جاءت المادة الثانية من الميثاق تؤكد ذلك فتقول (تنحصر أهداف المنظمة فيما يلي : -

1) تنسيق وتقوية تعاوننا وجهودنا لتحقيق حياة أفضل لشعوبنا . . . الخ وتحقيقا لهذه الاهداف ينسق أعضاء المنظمة سياستهم العامة ، ويعملون على التوفيق بينها خاصة في الميادين التالية . . . ب) التعاون الاقتصادي بما في ذلك النقل والمواصلات .

كما أن ميثاق منظمة الوحدة الافريقية أنشأ عدة لجان متخصصة في مقدمتها اللجنة الاقتصادية والاجتماعية واللجنة العلمية الفنية والابحاث .

- وقد اهتم كذلك ميثاق جامعة الدول العربية بهذا الجانب فقد عالجته المادتان الثانية والرابعة منه الجوانب الاقتصادية ، فنصت المادة الثانية : على أن الغرض من الجامعة توثيق الصلات بين الدول المشتركة فيها وتنسيق خطط عملها السياسية تحقيقا للتعاون بينها وصيانة لاستقلالها وسيادتها . . . وكذلك من أغراضها تعاون الدول المشتركة فيما تعاونا وثيقا بحسب نظام كل دولة منها وأحوالها في الشؤون الاقتصادية والمالية ، ويدخل في ذلك التبادل التجاري والجمارك والعملة وأمور الزراعة وشؤون المواصلات . . . الخ وتنص المادة الرابعة على تأليف لجنة خاصة تمثل فيها الدول المشتركة في الجامعة لكل من الشؤون الواردة أعلاه تتولى وضع قواعد التعاون ومداه وصوغها في شكل مشاريع اتفاقات تعرض على المجلس للنظر فيها تمهيدا لعرضها على الدول المذكورة .

كما أنه تم انشاء في اطار معاهدة الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي بين دول الجامعة العربية ، المجلس الاقتصادي ليتولى مهمة تقديم المقترحات التي تحكم علاقات الدول المتعاقدة أيضا الفوائد

الفقرة السابعة من المعاهدة التي تنص على اشاعة الطمأنينة وتوفير الرفاهية في البلاد العربية ورفع مستوى المعيشة فيها ، وتعاون الدول المتعاقدة على النهوض باقتصاديات بلادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية وبوجه عام على تنظيم نشاطها الاقتصادي وتنسيقه وابرام ما يقتضيه الحال من اتفاقات خاصة لتحقيق هذه الاهداف ويلاحظ أن المعاهدة قد فصلت ميادين التعاون ولكنها لم تشر الى هدف التكامل أو الترابط بين الاقتصاديات العربية أو هدف التحرر الاقتصادي (1) .

فاهتمام هذين الميثاقين بالمسائل الاقتصادية يعود الى أن البلاد الافريقية والعربية تشترك في أنها بلاد متخلفة تكاد تتخصص في انتاج المواد الاولية اللازمة لصناعات الدول الغربية وفي أن اقتصاد كل منها يعتمد على محصول أولي واحد أو عدد ضئيل من المحصولات الاولية .

حيث ترتب على تخلف الاقتصاد العربي على سبيل المثال وتبعيته للاقتصاد الرأسمالي الغربي ، أن أصبحت تجارة البلاد العربية مع الخارج أكبر حجما منها مع بعضها البعض ، وأدى التوسع في الانتاج للتصدير الى تنافس البلاد العربية فيما بينها تنافسا شجع عليه الاستعمار حتى يخفض من أسعار منتجات هذه الدول (2) .

لهذه الاسباب خرجت افريقيا والعالم العربي بمفاهيم خاصة للتنمية تجسدت من خلال قرارات كل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية والتنظيمات الجهوية الاخرى التابعة لهما .

وسنتطرق في هذا المبحث أولا الى مفهوم التنمية عند الافارقة خاصة في الخطط المشتركة القارية ، ومفهوم التنمية عند العرب ، وهل توجد هناك نقاط مشتركة عند هما يمكن أن تساهم في بناء نظام قانوني اقتصادي بين العالمين الافريقي والعربي ؟ خاصة اذا علمنا أن كلا أعضاء المنظمتين ينتميان الى بلدان العالم الثالث ، وسنتعرض في المطلب الثاني الى بعض التنظيمات الاقتصادية الجهوية الموجودة في العالم العربي وافريقيا وسنتعرض على دورهما وتأثيرهما السلبي أو الايجابي على مسيرة التعاون الافريقي العربي .

---

1) د . عبد الحسن زلزلة : الدور الاقتصادي للجامعة العربية (جامعة الدول العربية الواقع والطموح ، مركز دراسات الوحدة العربية ، بيروت ، لبنان ، ص 214 وما بعدها .

2) محمد ابراهيم العناني : المنظمات الدولية العامة . دار النهضة العربية 1980 ص 53 .

المطلب الاول :

1) نظرة الدول الافريقية الى مشكلة التنمية:

لقد انشغل كثيرا قادة افريقيا بالتدهور المستمر لاقتصاد بلدانها المتضررة من الازمة الاقتصادية العالمية ، ونظام غير عادل للعلاقات الاقتصادية الدولية ، وجفاف مستمر لا مثيل له وأوامر طبيعية أخرى مثل الاعاصير والفيضانات ، اضافة الى بعض النواقص المسجلة على مستوى السياسات مما جعل أغلبية بلدانها على وشك التدهور الاقتصادي ، لذلك ألح قادة افريقيا على كون تنمية القارة الافريقية أمرا يخص أساسا الافارقة وحدهم .

كما عزم هؤلاء القادة على اتخاذ اجراءات فردية وجماعية ملموسة من أجل تنمية اقتصادية لافريقيا (1) .

وقد وضع رؤساء الدول والحكومات الافريقية منذ أول اجتماع لهم في أديس أبابا في مايو 1963 برنامج للتنمية يرسم الخطوط العريضة للتنمية في افريقيا وأهدافها مؤكدا على تعاون الدول الافريقية لتحقيقها ، اذ جاء في هذا المخطط :

1) انشاء منطقة تجارية حرة بين الدول الافريقية .

2) انشاء تعريفة خارجية مشتركة لحماية الصناعات الافريقية الناشئة .

3) انشاء صندوق لتثبيت أسعار المواد الخام 4) تنمية التجارة بين الدول الافريقية

5) تنسيق وسائل المواصلات 6) انشاء اتحاد افريقي للمدفوعات والمقاصة 7) تحرير النقد الوطني من جميع الارتباطات الخارجية 8) التنسيق بين المخططات الوطنية الحالية والمستقبلية .

9) وتكملة لهذا البرنامج فقد عمل مجلس وزراء منظمة الوحدة الافريقية على تشجيع التعاون الاقليمي الى جانب التعاون القاري على أساس أن كل منهما مكمل للاخر .

رغم أن الروح التي كانت سائدة في مؤتمر أديس أبابا في مايو 1963 هي عدم الارتباط للاقليمية الافريقية سواء في شكلها السياسي أو الاقتصادي ، كذلك حث المجلس على تشجيع التنمية

---

1) نص البيان المتعلق بالوضع الاقتصادي في افريقيا . البيان الرسمي للقمة 21 لمنظمة الوحدة الافريقية بأديس أبابا في 18 - 7 - 1985 جريدة الشعب اليومية 21 - 7 - 1985 ص 9 (الجزائر) .

الصناعية في افريقيا عن طريق اقامة مشروعات اقتصادية فيما أكثر من دولة ، ويستفيد منها مجموع من الدول (1) .

والمتصفح لهذه القرارات وقرارات مؤتمرات القمة الافريقية الاخرى وبعض المواثيق الاخرى خاصة ميثاق أديس أبابا لسنة 1973 المعلن في الذكرى العاشرة لانشاء منظمة الوحدة الافريقية واعلان كينشاسا لسنة 1976 وقرارات منروفيا في يوليو 1979 استراتيجية منروفيا ثم أخيرا برنامج عمل لاغوس لسنة 1980 يتضح له أن افريقيا تركز على التنمية الشاملة وفي كل الميادين الزراعية ، الفلاحة ، الصناعة . الموارد البشرية ، الثقافة ، نقل التكنولوجيا ، التدريب والتعليم ، تاويس الانسان وتسهيل حركة تنقله ، تشجيع التبادل التجاري ، توحيد النقد والتعاون بين البنوك الافريقية ، محو الامية .

غير أن الافارقة أدركوا أن التنمية الشاملة بالمفهوم الافريقي أمر صعب خاصة أن هناك عقبات تقف عائقا نحو تحقيقه منها .

1) الافتقار الى الموارد الضرورية للاستثمار في عدد كبير من المشروعات المتكاملة في آن واحد .

2) الاختلافات في السياسات التجارية التي تتبعها الدول الافريقية وفي المواقف تجاه المستثمرين الاجانب نظرا لاختلاف التجارب الاستعمارية التي مرت بها الدول الافريقية .

3) عدم كفاية الهيكل السفلي المتكامل للدول الافريقية .

4) اتباع نظم اقتصادية مختلفة في البلاد الافريقية لاسيما في الدور الذي يقوم به كل من القطاع العام والقطاع الخاص في النشاط الاقتصادي المحلي .

5) وجود علاقات اقتصادية خاصة بين مختلف الدول الافريقية والدول الاستعمارية السابقة .

كما أكد التصريح الافريقي عن التجارة والتنمية والاستقلال الاقتصادي ، في مؤتمر القمة العاشر الذي أنعقد بأديس أبابا مايو 1973 على أن افريقيا تستأثر بما لها من ثروات

---

1) د . بطرس بطرس غالي : العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية ط 1 . 1974 الناشر مكتبة الانجلو مصرية القاهرة . صفحة 463 . 473 .

وامكانيات أن تنمو في ظل التعاون الاقليمي (1).

يلاحظ من هذا أن مفهوم التنمية الافريقية مرتبط الى حد بعيد بمسألة التعاون والتكامل الاقتصادي بين كل الدول الافريقية ، واعتبار التعاون الاقليمي مكمل للتعاون القاري ،أي الدمج المشترك للوسائل الاقتصادية لمختلف الدول في القارة (2) وتنميتها ، وتأكد هذا في المناداة بانشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية بمفهوم تنموي افريقي فحسب هذه الوثائق فان هذه المجموعة الاقتصادية الافريقية لا ينحصر دورها في المجال الفلاحي ، والصناعي ، الطاقة والمواصلات فحسب بل تتعداه الى مسألة التربية والتكوين ،العلوم ، التكنولوجيا ، الصحة . . . أي التنمية الجماعية الشاملة ، أو التعاون والتكامل في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ، خاصة محو الامية (3) .

كما أن مفهوم التنمية حدد استراتيجيته ووسائل تحقيقه والاطراف التي تعمل على تحقيقه في خطة لاغوس لعام 1980 .

ولهذا سنتطرق لهذه الخطط بنوع من التفصيل ثم نقارنه بخطة عمان العربية ، لان كلا منهما يستهدف تحقيق استراتيجية طويلة المدى مع الذكر أن خطة لاغوس يعتبر الجانب التطبيقي المفصل لاستراتيجية منروفيا المقررة في جويلية 1979 .

خطة لاغوس للتنمية الافريقية : في جويلية 1979 أصدر مؤتمر القمة الافريقي أعلن منروفيا عن أهداف التنمية في افريقيا حتى عام 2000 وأعقب ذلك اعداد برنامج محدد تضمنته خطة طويلة المدى أقرها الاجتماع غير العادي للقمة الافريقية الذي عقد في لاغوس بنيجيريا في

---

1) للتوضيح أكثر أنظر قرارات مؤتمر أبيجان للتجارة والتنمية الاقتصادية الافريقيا المنعقد ما بين 9 - 13 مايو 1973 بأديس أبابا ، عالي المرجع السابق صفحة 475 وما بعدها .

2) أنظر تقرير البيان الافريقي الرسمي المتعلق بالوضع الاقتصادي في افريقيا المؤتمر 21 لمنظمة الوحدة الافريقية بأديس أبابا ما بين 18 - 20 . 7 . 1985 جريدة الشعب اليومية 21 - 7 - 1985 .

3) P.Mohamed bedjaoui le projet de creation d'une communoute economique africaine Probleles institutionnels et juridique)revue algerienne des relations internationales n 3 o p u alger 3trimestre 1986pp39

4) أنظر كذلك قرارات مؤتمر القمة لمنظمة الوحدة الافريقية بمنروفيا جويلية 1979 خاصة فقرات البند الرابع.

أفريل 1980 والتي تعتبر قراراته وثيقة هامة لمستقبل افريقيا اذ يحدد استراتيجية التنمية الاقتصادية والاجتماعية حتى سنة 2000 ، وهي المرة الاولى التي تقدم فيها افريقيا مخططا عاما وشاملا للتنمية على المدى الطويل ، رغم وجود اختلافات في المناهج والفلسفة الاقتصادية من دولة الى أخرى ، هذا المخطط اذا لن من فكرة استحالة تطوير دول الجنوب وفقا لتطور الدول المتقدمة ، وأن المشاكل الافريقية تجد حلولها عند الافارقة ، ويؤكد على أن تطور افريقيا لايكون الا عن طريق الاستقلال الجماعي والتقارب الجماعي الاقليمي الذي يرتكز على الاكتفاء الذاتي الجماعي أو بعبارة أخرى فان مخطط لاغوس يؤكد أن المدخل الى التنمية يجب أن يكون افريقيا معتمدة على انتاج وأسواق القارة .

كما ألح هذا المخطط على وجوب مراقبة افريقيا لمواردها الطبيعية والنشاطات الاقتصادية للمتعاملين الاجانب ، وهذا تطبيقا للمادة الثانية من ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية فافريقيا أولت أهمية خاصة لمواردها الطبيعية باعتبارها منتجة ومصدرة لها ، خاصة اذا عرفنا أن المراقبة الاجنبية على الثروات الافريقية وصناعتها ذو أهمية خاصة ، لذلك فمخطط لاغوس لايقتصر المراقبة على ملكية رؤوس الاموال الاجنبية فحسب بل يتعداه الى مراقبة نوعية التسيير والتوظيف ، خاصة في الميدان التكنولوجي لان افريقيا تعتبر من الدول الغنية جدا بثرواتها الطبيعية والمنجمية ، وأن تصدير افريقيا لهذه المواد يجعلها في مركز معتبر في العلاقات الدولية مع العلم أن السوق الاوروبية المشتركة تابعة بدرجة كبيرة لافريقيا في الحديد ، اليورانيوم ، الجلود ، المنغنيز ، الكوبالت ، وأن دخل افريقيا من المناجم يحدد ميزانية دولها (1) .

وفي مسألة التغذية ، نجد أن مخطط لاغوس أعلن ادانة افريقيا بشدة للتبعية الغذائية ، وألح على تطوير الزراعة ، واستعمال الوسائل الانتاجية لتحقيق الاستقلال الذاتي الغذائي ، والتأكيد على وجود وسائل معتبرة لحماية الزراعة وتطوير الانتاج ، وأكد المخطط على ضرورة التنسيق بين الصناعات في افريقيا مع أخذ بعين الاعتبار مساهمتها في تطوير الزراعة ، مع تشجيع استعمال التكنولوجية الوطنية والاقليمية ، وحث على وجوب تبادل المعلومات التقنية ونقلها بين

---

1) للتوضيح أكثر أنظر D A BENACHENHOU DEVELOPPEMENT ET COOPERATION INTERNATIONAL O P U 1982 ALGER PAGE 159

المرجع السابق

المرجع السابق .

الافارقة مع تأسيس نظام لرقابة التكنولوجية المستوردة ، وذلك باصدار وثيقة قانونية فعالة في هذا المجال (1) .

ونذكر بهذا الصدد أن افريقيا تقوم حاليا بمشروع قانون وحيد الطرف لاستيراد التكنولوجية .

كما أن مشكل الطاقة لم يغب عن الافارقة وأكدوا من خلال خطة لاغوس على وجوب البحث عن طاقات بديلة جديدة وجعله من المشاريع الوطنية ، وتم أخيرا انشاء اللجنة الافريقية للطاقة ، كما استهدف مخطط لاغوس انشاء مجموعة اقتصادية افريقية .

ويلاحظ من خلال هذا العرض الموجز لأهم ما جاء في خطة لاغوس أن هناك مبادئ ثلاث أساسية ارتكز عليها قادة افريقيا في مفهومهم للتنمية وهي :-

1) ان العدل للتنمية يجب أن يكون افريقيا معتمدا على انتاج وأسواق القارة لان التنمية بهذا المفهوم تعني أن توجه ونمط النمو لا تكون من الخارج ، وأن صادرات افريقية يجب أن تساهم في تكوين التراكم داخل افريقيا .

2) أن العون الخارجي مطلوب وضروري لكنه ينبغي أن يكمل الجهد الافريقي ذاته ولا يكون هو الاساس للتنمية .

3) أن الامل الحقيقي في تحقيق آمال وتطلعات افريقيا ، يستند الى الاعتماد " الجماعي على الذات " وهذا عن طريق دعم التكامل الاقليمي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية بهدف ترسيخ التنمية واستمرارها وانشاء المؤسسات القومية الاقليمية لتنفيذ الخطة وتعبئة الموارد البشرية والعلمية والتقنية لهذا الغرض مع العمل على تحقيق الاكتفاء الذاتي الغذائي انتاجا وتوزيعا ، مع الالتزام بتنفيذ خطة عقد الامم المتحدة للنقل والمواصلات في افريقيا وتحقيق التنمية الصناعية الذاتية وتطوير الموارد الطبيعية وتنمية قدرات الموارد البشرية ، مع الحفاظ على الشخصية الافريقية والعمل على انشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية (2) .

ان مخطط لاغوس يعتبر وثيقة هامة يجب أخذه بكل جدية وذلك لعدة أسباب أهمها ، انه يشكل محاولة جدية لانشاء المجموعة الاقتصادية الافريقية سنة 2000 وبالتالي اتحاد افريقي موسع ، فهو يشكل نظرة واقعية طموحة يجب أن تمر على مراحل معينة ولكنها تستهدف التنمية

D AZZOUZ KHOUA PAGE 157

1) المرجع السابق

2) للمزيد من التوضيح أنظر د . رجاء عبد الرسول حسن رؤية مستقبلة للتعاون الافريقي العربي السياسة الدولية عدد 80 أبريل 1985 .

شاملة للقارة في نفس الوقت انشاء اتحاد جمركي وسوق مشتركة ، واتحاد نقدي أي اقتصادي ، ما يستوجب على الدول الافريقية ابرام اتفاقية تأسيسية لهذه المجموعة لانها تحدد مصير قارة بأكملها ، ونصف مليار انسان اليوم الذين سيصبحون مليار في سنة 2000 ، فمفهوم المجموعة الاقتصادية الافريقية في برنامج لاغوس تستهدف التكامل الاقتصادي والثقافي والاجتماعي والتنمية الجماعية ... أي التعاون والتكامل في كل المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية لذلك يجب تحديد في كل مرحلة نوعية النشاطات الاقتصادية على المستوى القاري - التي تدخل في اطار اختصاصات هذه المجموعة واخراجها من اختصاصات الدول ذات السيادة العضوة في هذه المجموعة (1) ، كما أن هذا المخطط يشكل يقظة الضمير الرسمي الافريقي بأزمة النمو المستورد ، حيث أنه يوافق الاستراتيجية الثالثة للتنمية التي أبعدت فكرة أن النمو المستورد يستطيع أن يكون محركا للتنمية في العالم الثالث ، بل يجب أن تكون التنمية منبثقة عن الدول الافريقية ، مركزية وذاتية ومخططة ، ستكون عاملا هاما في تجسيد مذهب اقتصادي افريقي ، خاصة في الميدان التنظيمي والتخطيط الاقتصادي لكل دولة ، وهذا التطور المخطط يجعل التعاون الجهوي أكثر واقعية (2) .

غير أن مشروع لاغوس لم يتكلم على كيفية تمويل المشاريع المطروحة للتنمية لان رؤوس الاموال الاجنبية تعيدنا للتبعية الاقتصادية ، ورؤوس الاموال المقدمة من الوكالة الدولية للتنمية في تناقص مستمر هذه الوكالة تمول الدول الضعيفة اقتصاديا ، كما أن هذا المخطط لم يتطرق الى العراقيل المنتظرة أثناء تطبيق التحويلات الاقتصادية ، ثم أنه لم يحدد قانونا للعلاقات بين المتعاونين خاصة أن مسألة التغذية تشكل عائقا لهذه التحويلات لان الانتاج الصناعي الزراعي غير متساوي بين الدول الافريقية فهو مركز في مناطق على حساب مناطق أخرى ... وقد ترك مخطط لاغوس في بادىء الامر لكل دولة حرية تطبيق هذا المخطط ، ثم انشأ فيما بعد لجنة المديرين في نوفمبر 1984 " من بين أعضائها الجزائر" حولت لها مهمة متابعة تطبيق قرارات خطة لاغوس ، واتخذت عدة قرارات لتطوير الاقتصاد الافريقي بمفهومه الواسع ، كما قامت باعادة تنشيط الصندوق الافريقي

---

1) D MOHAMED BEDJAOUI LE PROJET DE CREATION D'UNE COMMUNAUTE ECONOMIQUE AFRICAIN P P 43-59

D. AZZOUZ KERDOUN 161- 163

2) المرجع السابق ص 39 - 43 .
للتوضيح أكثر أنظر

المرجع السابق

وكذلك .

D. A BENACHENOU DEVELOPPEMENT ET COOPERATION INTERNATIONAL P 159 PRECITE

للتعاون التقني ، وقد طالب واضعوا مخطط لاغوس من السكرتير العام للمنظمة القارية بالتعاون مع السكرتير التنفيذي للجنة الامم المتحدة الخاصة بافريقيا (اللجنة الاقتصادية لافريقيا) اتخاذ كل الاجراءات الضرورية لتسهيل تأمين هذا المخطط وتدعيمه بالهيئات الافريقية المتخصصة ، والمساعدة التقنية والمالية للوكالات المتخصصة التابعة للجنة الاقتصادية الافريقية التي أنشأتها الامم المتحدة في 26 جويلية 1958 ، ومقرها بأديس أبابا ، وهدفها ، العمل على تنشيط التعاون الاقتصادي والاجتماعي بين دول القارة الافريقية ، عن طريق الدراسات ، واعداد المشروعات ، وتقديم المشاورات الفنية للدول الافريقية ، متى طلبت شيئا من ذلك ، وهي تابعة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي أحد هيئات الامم المتحدة ، وهي حاليا تحمل العبء الاكبر في تنشيط التعاون الاقتصادي الافريقي ولها مجموعات اقليمية محددة تعمل في نطاقها اقتصاديا واجتماعيا (1) .

وقد تم ابرام اتفاقية دولية بين منظمة الوحدة الافريقية واللجنة الاقتصادية الافريقية التابعة للامم المتحدة في نوفمبر 1965 تضمنت تنظيم التعاون بين الهيئتين ، وقد أدى هذا التعاون الى أن اللجنة الاقتصادية التابعة للامم المتحدة تتحمل وحدها عبء تنشيط التعاون الافريقي وأن كان التعاون في كثير من الامور مشتركا بين الهيئتين (2) .

واليوم تضم هذه اللجنة جميع الدول الافريقية باستثناء البلدان التي لا تزال تحت الهيمنة الاستعمارية وهي جنوب افريقيا والجمهورية العربية الصحراوية الديمقراطية وناميبيا .

وقامت هذه اللجنة بعدة نشاطات منها ، تخطيطها ، بمساعدة برنامج الامم المتحدة للتنمية - لانشاء المعهد الافريقي للتنمية الاقتصادية والاجتماعية سنة 1963 مقره دكار ، البنك الافريقي للتنمية بابيجان قصد تمويل وتنشيط التنمية في افريقيا ، وبعض الغرف الكثيرة الى (3)

وفي اطار سياسة الامم المتحدة وتحت المراقبة العامة للمجلس الاقتصادي والاجتماعي لا تقدم اللجنة الاقتصادية الخاصة بافريقيا المساعدة للبلدان الاعضاء الا بموافقة حكوماتها وتقدم توصيات للحكومات عندما يتقرر أن تكون لها تأثيرات هامة على الاقتصاد العالمي وتكون هذه خاضعة لموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي .

---

1) اللجان هي مجموعة شرق افريقيا الاقليمية - مجموعة وسط افريقيا - مجموعة غرب افريقيا - مجموعة شمال افريقيا ولها مؤتمر وطني (لجنة الخبراء - اللجنة التنفيذية) .

2) للتوضيح أكثر أنظر ربحا رمضان غالي المرجع السابق ص 168 وما بعدها . كذلك أنظر د . يحي حلمي رجب الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية المرجع السابق ص 271 وما بعدها .

3) أنظر كذلك جريدة الشعب اليومية الثلاثاء 5 ماي 1965 صفحة 5 .

المطلب الثاني :

2) مفهوم التنمية عند العرب:

ان المتصفح لميثاق جامعة الدول العربية وقرارات مؤتمرات القمة والمجلس الاقتصادي يلاحظ أن من بين أهداف جامعة الدول العربية تحقيق الترابط والتكامل والوحدة الاقتصادية بين أعضائها في كل المجالات ابتداء من تطوير وتحرير الانسان الى نقل التكنولوجيا والتطور الصناعي والزراعي والمواصلات والتكوين ورفع مستوى معيشة الشعوب العربية والنهوض باقتصادها واستثمار مرافقها الطبيعية وتسهيل تبادل منتجاتها الوطنية الزراعية والصناعية (1) .

وتجسيدا لفكرة الوحدة الاقتصادية بين الدول العربية اتفقت الدول العربية فيما بينها في 3 - 6 - 1957 على قيام وحدة اقتصادية كاملة بينها وعلى تحقيقها بصورة تدريجية وبما يمكن من انتقال بلادها من الوضع الراهن الى الوضع المقبل دون الاضرار بمصالحها الاقتصادية الاساسية ، وكان من أهم أعمال الدورة الثامنة للمجلس الاقتصادي العربي التي عقدت في الفترة من 30 مايو الى 7 جوان 1962 توقيع اتفاقية الوحدة الاقتصادية في 6 جوان 1962 وصادقت عليها 5 دول عربية هي مصر - سوريا - العراق - الاردن - الكويت - وقد هدفت الاتفاقية الى انشاء وحدة اقتصادية كاملة تضمن بصورة خاصة للدول العربية ولرعاياها على قدم المساواة حرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال وحرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية وممارسة النشاط الاقتصادي ... وجعل البلاد العربية منطقة جمركية واحدة تخضع لادارة موحدة وتوحيد التعريفة والتشريع والانظمة الجمركية ، وتوحيد سياسات الاستيراد والتصدير والانظمة المتعلقة بها وتنسيق السياسات النقدية والمالية ومحاولة ايجاد ميكانيزمات توفيقية

---

1) أنظر المواد 2 . 4 . 7 . من ميثاق جامعة الدول العربية.

.../...

تمهيدا لتوحيد النقد بالبلاد العربية ، كما أنشأت الاتفاقية عدة ميكانيزمات للقيام بهذه الاعمال منها مجلس الوحدة الاقتصادية واللجان الدائمة (1).

وكانت نتيجة العمل العربي المشترك في طريق التعاون الاقتصادي بين الدول العربية أن وضعت اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية موضع التنفيذ في 30 - 4 - 1964 ، وتشكل مجلس الوحدة الاقتصادية ليباشر مهام الاشراف على البحوث والدراسات والاجراءات اللازمة لتنفيذ أهداف الاتفاقية ، وخلال دورته الثامنة من 8 - الى 13 أوت 1964 اتخذ المجلس قرارا بانشاء السوق العربية المشتركة التي تستهدف التكفل بحرية انتقال الاشخاص ورؤوس الاموال حرية تبادل البضائع والمنتجات الوطنية والاجنبية حرية الاقامة والعمل والاستخدام وممارسة النشاط الاقتصادي ، حرية النقل والترانزيت واستعمال وسائل النقل والموانئ ، والمطارات المدنية هذا وتكفل السوق العربية المشتركة حرية تبادل المنتوجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية بين الدول المتعاقدة طبقا لقواعد معينة منها (2).

تطبق حكومات الاطراف فيما بينها مبدأ الدول الاكثر رعاية فيما يتعلق بمبادلاتها التجارية مع الدول غير الاعضاء في اتفاقية الوحدة الاقتصادية ، عدم خضوع المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية المتبادلة بين الدول الاطراف الى رسم تصدير جمركي كذلك لا يجوز اعادة تصدير المنتجات الزراعية والحيوانية والثروات الطبيعية والمنتجات الصناعية

---

1) د. محمد ابراهيم العنان . المنظمات الدولية العامة . دار النهضة العربية 1980 ص 317 - 318 .

2) راجع د. فخري قدوري . اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ودورها في العمل الاقتصادي العربي المشترك . مشكلات التنمية ومعوقات التكامل الاقتصادي العربي . تحرير د. عدي قصور . ص 300 وما بعدها ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983 .

.../...

مبادلة بين الدول الأطراف المتعاقدة الى حين السوق الابعد الحصول على موافقة الدول
صدرة ما لم يكن أجريت عليها عمليات تحويل صناعية تكسبها صفة المنتجات الصناعية المحلية في
دول المستوردة (1)

ان المستخلص من هذه الاتفاقيات والاتفاقيات الاقتصادية الاخرى (2)، يوضح أن الدول
عربية كانت تستهدف تحقيق التنمية الشاملة لشعوبها ابتداء من تطوير الانسان العربي وتحريره
ن رفاهيته ومعاملة الناجحة من التبادل.

الا أن هذه الوثائق لم تكن واضحة تماما في ما يخص المراحل التي يجب أن تمر بها لتحقيق
أهدافها خاصة في الجانب الواقعي، كما أن الكثير من هذه الاتفاقيات أبرمت في الوقت الذي كانت
به عدة دول عربية تعاني من الاستعمار المباشر لذلك لم يكن هناك تصور شامل محدد للأهداف
الاقتصادية، مما أدى الى عدم وجود دعم عربي عربي للتعاون الاقتصادي وهذا ما أكده مؤتمر
خبراء العرب الذي عقد في الجزائر في أكتوبر 1967 حيث لاحظ أنه بعد 14 سنة من ابرام
اتفاقية التبادل التجاري واتفاقية الترانزيت مازال حجم التجارة العربية لا يزيد عن 7% من مجموع
تجارتها العالمية (3)، غير أنه بعد تعديل بعض مواد الميثاق خاصة المتعلقة بصلاحيات المجلس
الاقتصادي الذي أصبح يضم بعد قرار مجلس الجامعة بتاريخ 28 - 3 - 1977 وزراء الخارجية الى
جانب وزراء الاقتصاد والمال العرب ويتولى المهام التحليلية والتقويمية والتنسيقية والاشرافية
والتوجيهية... ولضمان أحكام التنسيق بين الأمانة العامة والمنظمات مع بعضها البعض فقد قرر
المجلس اتباع أسلوب البرمجة من خلال فترات وتبادل مشاريعها لتلقي الملاحظات بشأنها واعداد
الخطة العامة المتكاملة لبرنامج العمل المشترك، وفي هذا الاطار أعد المجلس استراتيجية العمل
الاقتصادي العربي المشترك لعام 2000 والتي صادقت عليها القمة العادية عشر باعتبارها الاطار
الشمولي الذي يجب أن تتحرك من خلاله المنظمات التنموية ويحدد أدوارها في تقرير أهداف الامن
والانماء والتحرر والتكامل الاقتصادي (4).

---

1) د. عائشة راتب. التنظيم الدولي - المرجع السابق ص 53 - 63.
2) اتفاقية الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي لعام 1950 اتفاقية تسهيل التبادل التجاري
وتنظيم تجارة الترانزيت 1953 - اتفاقيات تسديد مدفوعات المعاملات التجارية وانتقال رؤوس
الاموال بين دول الجامعة 1953.
3) د. عائشة راتب المرجع السابق ص 65.
4) د. عبد الحسن زلزلة. الدور الاقتصادي للجامعة العربية (جامعة الدول العربية الواقع
والمأمول) مركز دراسات الوحدة العربية بيروت 1983 صفحة 216 - 217.

من هذه التغييرات والمفاهيم الجديدة لهيئات جامعة الدول العربية جاءت خطة عمان التي وافق عليها مؤتمر القمة الحادي عشر واعتبرها استراتيجية العمل العربي المشترك لسنة 2000 والتي قدمت مفهوما شاملا للتنمية العربية وأهدافها ومجالاتها . لذلك سندرس ما جاء في خطة عمان بنوع من التفصيل ثم نحاول مقارنتها بخطة لاغوس الافريقية ونبحث عن النشاط المشتركة بين الخطتين أن وجدت ، لنتعرف على تقارب وتباعد مفهوم التنمية وأهدافها بين الخطتين .

خطة عمان الاقتصادية:

جاء مخطط عمان للاستراتيجية التنموية العربية نتيجة قرارات مؤتمر القمة الحادي عشر الذي انعقد في عمان ما بين 25 - 27 نوفمبر 1980 ، وهذا بعدما سجلت مسيرة العمل العربي المشترا تحولا نوعيا مهما ، وذلك بانعقاد أول مؤتمر قمة عربي كرس لمعالجة القضايا الاقتصادية ، حيث لاول مرة يتم الربط بين الجانب الاقتصادي والسياسي وتلازم الامن القومي بالانماء الاقتصادي مرتكزين على مبدأ التخطيط القومي كأسلوب لتوجيه وتنظيم وتطوير العمل العربي المشترك ضمن تصور شمولي تنموي مترابط ومتكامل ، وأصبح هدف كل تعاون وتكامل اقتصادي عربي هو تحقيق وحدة اقتصادية عربية وأصبح التخطيط على المستوى القومي منهاجا ثابتا لتحقيق هذه الاهداف. (1)

وتعتبر خطة عمان استراتيجية طويلة المدى لسنة 2000 باعتبارها حددت الاهداف الاقتصادية المنوط تحقيقها في تلك الفترة ، وأهم ما جاء في هذه الخطة:

- تحرير الانسان العربي كشرط أساسي لمشاركته في التنمية التي يكون هو المستفيد الاول منها .

- تحقيق التنمية الشاملة بالوسائل المشتركة العربية وهي الوسيلة الكفيلة بتحقيق التكامل القطاعي والجهوي .

---

1) د . فخري قادوري : في تعقيبه على مقال د . عبد الحسن زلزلة: جامعة الدول العربية الواقع والطموح - المرجع السابق ص 264.
وقد أقرت القمة العربية عام 1980 الوثيقتين الرئيسيتين المتعلقتين باستراتيجية العمل الاقتصادي العربي المشترك وميثاق العمل القومي الاقتصادي ومشروع عقد التنمية العربية المشتركة والاتفاقية الموحدة للاستثمار - للمزيد من التوضيح أنظر د . عبد الحسن زلزلة المرجع السابق ص 223 - 224.

- العمل على التكامل بين اقتصاديات الدول العربية وهو الهدف الاساسي لتنمية الوحدة
اقتصادية العربية .

- العمل على ظهور نظام اقتصادي عربي جديد يرتكز على التكامل والترابط قادرا على تحقيق
تنمية الشاملة للعالم العربي وتقسيم العمل بشكل يسمح بتطور العالم العربي بأجمله .

من خلال هذه النقاط يتضح أن مفهوم التنمية في العالم العربي لا يختلف كثيرا عن مفهوم
تنمية في افريقيا لانه يركز على التنمية الشاملة بما فيها تنمية الانسان وتحقيق رفاهيته مع اعطاء أولويات
شاريع على حساب مشاريع أخرى لتحقيق الوحدة الاقتصادية لذلك نجد أن الدول العربية بدأت
عمل بتحقيق الوحدة الطاقوية بالتركيز على خلق سياسة طاقوية تخدم المصالح العربية العليا وتنمية
تعاون في ميدان البحث عن مصادر أخرى للطاقة ومن خلال قرارات مؤتمر القمة الحادي عشر يتضح
في الميدان الصناعي تعمل الدول العربية على تشجيع العمل المشترك في هذا الميدان وتنسيقه
طريق مخططات لتطوير الانتاج والانتاجية لضمان الاكتفاء والترابط الصناعي بين الدول العربية ،
صة في صناعة التجهيزات والصناعات الكيماوية والبتروكيماوية والصناعات الفلاحية وذلك عن طريق خضوع
خطط الوطنية الصناعية للاستراتيجية العامة ، وحث المخطط على اعادة هيكلة الاقتصاد العربي بشكل
عمل التنسيق في العلاقات الاقتصادية العربية مع الخارج بما فيها العلاقات التجارية والمالية والنقدية .

وفي الميدان المالي ترى خطة عمان ضرورة استعمال رؤوس الاموال العربية داخل الوطن
عربي ، وعلى المؤسسات العربية أن تلعب دورها البارز في تحقيق المشاريع المتفق عليها في الاستراتيجية
ستراتيجية عمان ، لذلك ففي اجتماع وزراء المالية العرب الذي أنعقد بالجزائر في سنة 1983 تقرر
وزراء تعديلات على تقنيات المؤسسات المالية حتى تصبح تساير الحقائق الاقتصادية الجديدة
تطلبات التضامن بين العرب وافريقيا وهذه العملية أصبحت ضرورية نتيجة الازمة الاقتصادية العالمية
التي أثرت على المداخيل العربية وأدت الى اضطرابات مالية خطيرة .

كذلك أكد مخطط عمان على التخطيط الاقتصادي الشامل للعالم العربي ويطلب من الدول
عربية تطبيقه في سياستها الداخلية وخاصة الخطط الخماسية الوطنية (1) .

---

(1) للمزيد من التوضيح أنظر
المرجع السابق .

D . AZZOUZ KERDOUN LA COOPERATION ARABO-AFRICAINE
DIMENSIONS ET PERSPECTIVES P P 164-169

هذا باختصار ما جاء من نقاط في خطة عمان العربية 1980 وسنتعرض فيما يلي الى بعض النقاط المشتركة بين خطة عمان ومخطط لاغوس ونحاول التوفيق بينهم ، وهل يمكن من خلالهما للتعاون الافريقي العربي أن يتنظم ويتطور على المدى الطويل أم يبقى على شكله الحالي المرتكز على التعاون المحدود فقط ؟ .

فيطلب من اللجنة الاقتصادية المشتركة بمساعدة المديريات التقنية للامانة العامة لكل من منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية ، أقيمت ندوة حول خطة لاغوس واستراتيجية عمان في ديسمبر 1982 ينيروبي (كينيا) لوضع دراسة متانة بين المشروعين كذلك نظم المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا في الخرطوم (السودان) في مارس 1983 واقترح وضع استراتيجية مشتركة للمنطقتين لمواجهة الوضع الاقتصادي العالمي (1) .

ومن خلال قراءة وتحليل المشروعين (خطة لاغوس وخطة عمان) يتضح أن هناك ميادين كبيرة يمكن للتعاون العربي الافريقي أن يساعد على تحقيقهما منها :

- الامن الغذائي : فالخطتين تستهدف تحقيق هذا الغرض، وذلك بتوفير الوسائل الضرورية لتحسين الحالة الغذائية في المنطقتين وبالتالي تحقيق الاكتفاء الذاتي في هذا الميدان .

- مسألة الطاقة: فافريقيا تركز على وجوب البحث عن الطاقة البديلة للبترول خاصة بعد رفع أسعاره والعمل على انشاء اللجنة الافريقية للطاقة ، كذلك بالنسبة للدول العربية فحسب استراتيجية عمان فان الدول العربية تعمل على توحيد السياسات البترولية العربية والاستعمال العقلاني للطاقة والعمل على البحث في الطاقات الجديدة .

- التبادل التجاري : الوثيقتان تنصان على خلق منظمتين اقتصاديتين واحدة على النطاق الافريقي والاخرى على النطاق العربي وبالتالي يمكن التعاون بينهما عن طريق ابرام اتفاقية خاصة تحقق الوحدة الاقتصادية العربية والافريقية التي سيكون لها مفعولها في العلاقات الاقتصادية الدولية .

---

1) أنظر تقرير المصرف العربي للتنمية الاقتصادية في افريقيا ، تقرير ندوة الخرطوم .
د . حلمي الشعراوي - حول مسيرة التعاون العربي الافريقي ومؤسساته الدائمة
المرجع السابق ص 68 وما بعدها .

أما فيما يخص التكنولوجيا والعلوم والصناعة والمالية فلهم نفس الاهمية في المشروعين حيث أن المخططين يؤكدان على ضرورة التنسيق بينهما سواء على المستوى الاقليمي أو الدولي ، كذلك فان المخططين تؤكدان على مسألة التنسيق والتخطيط لتطبيق المشروعين واقعيا (1).

O . AZZOUZ KERDOUN PRECITE P P 169-173

1) للتوضيح أكثر أنظر

المرجع السابق .

.../...

الـــدول العربيـــة

البلدان	مساحة الكم2	عدد السكان	أهم الموارد
الجزائـــر	2381740	19000.000	انتاج المناجم بترول ،غاز
عربية سعودية	2150 000	9000.000	بتـــرول
بحريـــن	690	270.000	بتـــرول
جيبوتـــي	22 000	320.000	خدمات موانئيـــة
مصـــــر	1000 000	43000.000	زراعـــة . بتـــرول
الامارات العربية المتحدة	83 600	800.000	بتـــرول
العـــراق	435 000	13000.000	بتـــرول
الاردن	97 000	3000.000	—
كويـــت	17 000	1300.000	بتـــرول
لبنـــان	10.400	3000.000	فلاحة ، تربية الابقار
المغـــرب	447 000	20000.000	فوسفات، الحديد ،منغنيز زنـــك
موريطانيا	1030.000	2000.000	حديد ،تربية ، صيد
عمـــان	212.157	800.000	بترول ، تمـــور
قطـــر	11.000	200.000	بتـــرول
صومـــال	637 657	3700.000	تربية الحيوانات ، زراعة
ســـودان	2505 813	18000.000	زراعة ، تربيـــة الحيوانات
ســـوريا	184.400	9000.000	فـــلاحـــة
تـــونـــس	163.610	6200.000	فلاحة ، بترول ،غاز،فوسفات
اليمن الشمالية	195.000	6700.000	بـــن ، قطـــن ، حبـــوب
اليمن الجنوبية	290.000	1797.000	بـــن ، قطـــن ، حبـــوب

D AZZOUZ KERDOUN P P242

المرجـــع الســـابـــق

البلد	المساحة بالكم²	عدد السكان	أهم الموارد
أنغولا	1246 700	6900.000	بترول ، لوءلوء ، بن
بينين	112 622	3470.000	فلاحة ، تجارة
بوتسوانا	600 372	840.000	لوءلوء ، النيكل ، اللحوم
بورندي	27834	4380.000	بن
كميرون	475442	8250.000	كاكاو ، بن ، بترول
رأس الاخضر	4033	320.000	الصيد
وسط افريقية	622984	1700.000	بن ، قطن ، حطب ، لوءلوء أورانيوم
كومور	2171	330.000	عطور ، التوابل
كونغو	342000	1500.000	البترول
كوت دفوار	322463	7920.000	بن ، كاكاو ، بترول
اثيوبيا	1237000	31000.000	بن
غابون	267667	1300.000	بترول ، منغنيز ، أورانيوم
غامبيا	11295	580.000	فستق العبيد
غانا	238637	11320.000	كاكاو ، لوءلوء ، بوكسيت ، ذهب منغنيز
غينيا	248857	4890.000	بن ، لحوم ، بوكسيت ، الحديد
غينيا بساو	36125	575.000	فستق العبيد
غينيا الاستوائية	2805	360.000	بن ، كاكاو
بوركينا فاسو	274200	6730.000	قطن ، تربية الحيوانات
كينيا	582645	15320.000	ذرة الشاي ، بن
لوزوطو	30355	1310.000	لوءلوء
ليبيريا	111369	1800.000	الارز ، الحديد ، اللوءلوء ، الصيد
مدغشقر	587041	8510.000	الارز ، البن ، الذرة قرنفل
ملاوي	118484	5820.000	ذرة ، أرز ، قطن ،
مالي	1240000	6500.000	قطن ، فستق العبيد ، ذرة
جزر موريس	1865000	970.000	قصب السكر ، الشاي
موزمبيق	783030	10200.000	قطن ، سكر ، ذرة ، فحم أبيض ،
نيجر	1267000	5200.000	أورانيوم ، تربية
نيجيريا	923768	80000.000	بترول كاكاو ، قطن ، حطاب
أوغندا	236036	13220.000	بن
رواندا	26338	4800.000	بن ، فاصوليا
ساوتومي برانسيب	964	84.000	بن ، كاكاو
سينغال	196192	5500.000	فوسفات ، فستق العبيد ، ذرة

سيراليون	72322	3380.000	بن ، كاكاو، لؤلؤ ،بوكسيت
سوازيلند	17363	540.000	ذرة ، قصب السكر.
تانزانيا	945087	18000.000	بن ، قطن ، تربية الابقار
تشاد	1284000	4420.000	قطن ،تربية الحيوانات
توغو	56000	2500.000	فوسفات ،بن ، كاكاو
زايير	2345409	27870.000	لؤلؤ ،كوبالت ،نحاس،بن ذرة ، قستن الصبيد
زامبيا	752614	5700.000	قمح أبيض، نحاس، ذرة
زامبابوي	390580	7140.000	كتان حجري ،ذهب ،قمح ، تبغ، قمح أبيض.

المبحث الثالث: التنظيمات الاقليمية الجهوية الافريقية والعربية وأثرها على التعاون الافريقي العربي .

أخذت التنظيمات الجهوية الاقليمية في الفترة الاخيرة تتزايد في مختلف مناطق العالم سواء في امريكا اللاتينية أو افريقية أو العالم العربي كاستجابة لمناطق تكتل الاقوياء الرأسماليون خاصة التنظيمات الاقليمية الاقتصادية مما جعلها تشكل قوة جهوية مؤثرة في العلاقات الدولية .

ومن بين التجمعات الاقليمية التي ظهرت في العالم الثالث تلك التي ظهرت في أمريكا اللاتينية كمنظمة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية (IAFTA) سنة 1961 وكانت تضم الارجنتين ، بوليفيا ، البرازيل ، وتشيلي ، وكولومبيا والاكوادور والمكسيك والبرغواي وفنزويلا ، وذلك بهدف ازالة الحواجز أمام التجارة الخارجية وتخفيف الرسوم الجمركية بين الدول الاعضاء والامتناع عن انتاج السلعة التي خصصت لدولة ما من الاعضاء الامر الذي يؤدي الى تحسين كفاءة التوزيع ومنع الازدواجية في الاستثمارات .

ثم كانت محاولة تأسيس السوق المشتركة لدول أمريكا الوسطى (CACM) التي تضم عدة دول (1) هدفها ازالة كل الرسوم الجمركية أمام التجارة الخارجية وانتقال السلع والخدمات فيما بينها وتنسيق خططها الانمائية وانشاء نظام لصناعات تكاملية ، وهناك محاولة أخرى تقوم على أسلوب البرامج القطاعية واتفاقات الانتاج قامت بها جماعة الاندين وهي تكتل يضم مجموعة من الدول الاشد فقرا (2) في منظمة التجارة الحرة لدول أمريكا اللاتينية التي وقعت اتفاقية قرطاجة عام 1969 (3) .

---

1) كوستاريكا ، غواتيمارا ، السلفادور ، الهندوراس ، ونيكاراغوا .

2) بوليفيا ، كولومبيا ، الاكوادور ، البيرو .

3) أنظر عبد الصاحب العلوان ، التجمعات الاقليمية العربية وتحديات التنمية والامن القومي والغذائي . المستقبل العربي رقم 132 عدد 2 - 1990 مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان .

. . . / . . .

المطلب الاول : التنظيمات الاقليمية الجهوية في افريقيا وأثرها على التعاون الافريقي العربي :

وقد ظهرت تنظيمات سياسية اقليمية في افريقيا قبل ظهور منظمة الوحدة الافريقية كالاتحاد افريقي المدغشقي الذي تأسس في 18-12-1960 (1) . ومجموعة الدار البيضاء في جانفي 1961 (2) ، وعرف هذا التنظيم الاخير بالتنظيم الثوري ، هدفه وقف المد الرجعي في افريقيا الذي كانت قد ظهرت بوادره في دورة الامم المتحدة أنذاك بتواجد تكتل دول المجموعة الفرنسية ، ثم قيام مجموعة برازافيل بعد ذلك بصفة رسمية واعتمادها عنصر اللغة أساسا لوحدتها (الفرنكفونية) .

ثم قام تنظيم آخر سياسي عرف باسم مجموعة منروفيا في 8 مايو 1961 لمواجهة مجموعة الدار البيضاء (3) وكان هذا التنظيم يستهدف المحافظة على الانظمة الحاكمة القائمة وعدم مساعدة حركات التحرر الافريقية بحجة عدم التدخل في الشؤون الداخلية للدول الافريقية ، احترام سيادة كل دولة ادانة أي أعمال تخريبية خارجية تتم بواسطة دول مجاورة ، فمجموعة منروفيا أهتمت بالشكل العام للوحدة وأن الوحدة المنشودة ليست الوحدة السياسة الاندماجية بين الدول الافريقية ذات السيادة ، وهذا عكس ما أستهدفه مؤتمر الدار البيضاء الذي ركز أساسا على تصفية الاستعمار والتمسك بالوحدة القارية والتصميم على تحرير الاراضي الافريقية التي مازالت تحت السيطرة الاجنبية ، وذلك بتقديم العون والمساعدة لانهاء الاستعمار في جميع أشكاله ، وضرورة توجيه الدول الافريقية المستقلة سياستها الاقتصادية والاجتماعية بالشكل الذي يضمن استغلال ثرواتها الوطنية من أجل صالح شعوبها وضمان توزيع هذه الثروات توزيعا عادلا بين رعاياها . . . كذلك تعارض هذه الدول تواجد القوات الاجنبية واقامة القواعد التي تعتبر خطرا على تحرير افريقيا (4) .

ولقد كان التباين السياسي هذين المجموعات الاقليمية من أهم المشاكل التي واجهت الاعضاء المؤسسين لمنظمة الوحدة الافريقية القارية ، ورغم أن الاتجاه السائد كان يؤيد الاقليمية ، فان مؤتمر أديس أبابا التأسيسي لم يتخذ قرارا واضحا بشأنها ، ولكن المؤتمرات التالية لرؤساء الدول والحكومات وضعت قواعد للمنظمات الاقليمية في القارة على أساس أن تقوم التجمعات الاقليمية على أساس جغرافي

---

1) يضم كل من : الكاميرون - جمهورية وسط افريقيا - تشاد - كونغو برازافيل - داهومي - غابون - ساحل العاج - مدغشقر - موريطانيا - النيجر - السنغال - فولتا العليا - هذه الدول فرنكفونية .

2) يضم كل من : مصر - غانا - غينيا - المغرب - مالي - الحكومة المؤقتة لجمهورية الجزائر -

3) وجهت الدعوة لهذا المؤتمر باسم رؤساء دول ليبيريا . توجد . نيجيريا - ساحل العاج - الكاميرون .

4) للمزيد من التوضيح أنظر محمد محمد فايق عبد الناصر والثورة الافريقية
المرجع السابق ص 153 وما بعدها .

هذه المجموعة تتربع على مساحة قدرها 6ر5 مليون كم^2 يقطنها 160 مليون نسمة، وتستهدف هذه المجموعة تشجيع التكامل الاقتصادي الجهوي وذلك عن طريق حرية التبادل وحرية انتقال الاشخاص والخدمات ورؤوس الاموال وبالتعاون في كل المجالات

ولهذه المجموعة ميكانيزمات تسييرها تتمثل في مؤتمر الرؤساء الذي يجتمع مرة في السنة وله مجلس للوزراء مقرر ومراقب ، وله لجان تقنية وأمانة عامة تسهر على تسيير المجموعة وتطبيق واقعيا أحكام الاتفاقية والعمل على تحقيق البرامج المشتركة للمجموعة الذي يتم تمويلها جزئيا من قبل صندوق التعاون والاعانة والتنمية الذي مقره في لومي .

ومن الناحية العملية فهذه المجموعة حققت خطوات هامة نحو تحقيق الوحدة بينما ففي ميدان التبادل التجاري ألغيت الضرائب سنة 1979 على المنتجات المحلية وأخذ التبادل الحر للمنتجات يتحقق ابتداء من سنة 1981 وفي ما يخص انتقال الاشخاص فان الانتقال القصير المدى أصبح يتم دون تأشيرة وهناك مشاريع أخرى بدأ الشروع في تحقيقها أهمها مخطط للتشجير خلال العشرية الحالية اضافة الى البرامج البترولية والطاقوية ، غير أن لهذه المجموعة عوائق تعرقلها لتحقيق وحدتها منها تنوع العملات النقدية واختلافها من بلد لآخر (11 وحدة نقدية) (1) .

اضافة الى هذه التنظيمات الاقتصادية الجهوية ، ظهرت في الوقت الحالي منظمات جهوية أخرى منها ما يسمى بمنظمة الكفاح ضد التصحر وتحقيق التنمية [illegible] تضم كل من اثيوبيا الصومال - السودان - كينيا - جيبوتي (2) .

كذلك أنشأت في سنة 1980 منظمة اقليمية تدعى مؤتمر التعاون لدول الجنوب تضم 9 دول من افريقيا الاستوائية هي انغولا - بوتسوانا - موزمبيق - تانزانيا - زامبيا - زمبابوي - لوزوطو - مالاوي - سوازيلند - اضافة الى الاعضاء الملاحظين وهم: سوابو (ممثل لناميبيا) والمؤتمر الافريقي (ممثل لجنوب افريقية) هدفها الاساسي تظيم التبعية الاقتصادية لاعضائها مع جمهورية

---

1) CLAUDE GAILLARD LA COMMUNAUTE EUROPEENNE LES ORGANISATIONS AFRICAINE ET LE NOUVEL ORDRE INTERNATIONAL PAGE 195- 197

المرجع السابق

ب افريقية وتحقيق التكامل الاقتصادي بين أعضائها وتجنيد الوسائل الممكنة لتطوير التعاون الدولي
إطار استراتيجية التحرر الاقتصادي ولها ميكانيزمات خاصة من سكرتارية عامة ، ومؤتمر ، ومجلس
براء ، وأعطت هذه المنظمة أولوية خاصة لقطاع المواصلات والاعلام للتخفيف من التبعية لافريقية
جنبية غير أن الشيء الايجابي في تكوين هذه المنظمة هو أن القروض المقدمة أو الممنوحة من بعض
ول للدول الاعضاء في هذا التنظيم تجد سهولة في تمويل المشاريع المخططة عن طريق هذه
نظمة وتستفيد من هذه المساعدات عدة دول عضوة مما يشكل تضامن ومساندة دولية لهذه المجموعة (1)

كما تم انشاء منظمة جهوية أخرى تسمى منطقة التبادل التفضيلي ، وهذا بعد مداولات طويلة
متدت من سنة 1978 الى 1981 وذلك بابرام اتفاقية لوزاكا في ديسمبر 1981 تضم 15 دولة
ي : كينيا - أوغندا - الصومال - زامبيا - الكومور - جيبوتي - اثيوبيا - لوزوطو - ملاوي - جزر الموريس -
سوازيلند - بورندي - رواندا - طانزانيا - ثم أنضمت لها كل من بوتسوانا - أنغولا - مدغشقر - سيشل
ذلك هناك أعضاء مراقبين هم سوابو يمثل ناميبيا والمؤتمر الافريقي يمثل جنوب افريقيا .

وهذه الاتفاقية مفتوحة لجميع الدول الافريقية بشرط أن تكون مجاورة مباشرة لاحدى الدول
أعضاء المنظمة ، وتستهدف هذه المنظمة حسب المادة الثالثة من الاتفاقية تطوير التعاون والتنمية
في كل الميادين الاقتصادية خاصة في المجال التجاري ، الجمارك ، الصناعة ، النقل ، المواصلات ،
الزراعة ، الموارد الطبيعية ، الشؤون المالية ، وتطوير مستوى حياة الشعوب ، وتطوير العلاقات
فيما بين أعضائها والمساهمة في تطوير وتنمية القارة الافريقية ، فهدف المنظمة اقتصادي يسعى لانشاء
سوق مشتركة ثم منظمة اقتصادية لدول شرق وجنوب افريقية وله ميكانيزمات خاصة يعمل في اطارها وهي
المؤتمر ، مجلس الوزراء ، السكرتارية ، محكمة ، اللجان والخبراء ، وهو يعمل حاليا على انشاء
بنك شرق وجنوب افريقيا للتجارة والتنمية .

والشيء الملاحظ هنا أن ليس كل السلع تتمتع بمبادىء الاتفاقية خاصة التفضيلية الا اذا كانت منتجة في
بلد عضو تبلغ مساهمة الرأسمال المحلي في انتاجه 51٪ من كلفته الكلية سواء كان هذا المال ،مال
عام أو مال خاص ، غير أنه في الواقع ، هناك دول أعضاء مثل جزر الكومور ، جيبوتي ، جزر موريس -
زمبابوي - بوتسوانا - لوزوطو - سوازيلند - لاستايع المساهمة في بعض المنتجات الاساسية الاكثر توسيعا
واستعمالا الا بـ 25٪ الى 40٪ والباقي من كلفة الانتاج يمول برؤوس اموال أجنبية لذلك أستثنيت

1) ABDELWAHED KERNANE AFRIQUE AUSTRALE VERS UNE ACCELERATION DE L'HISTOIRE
REVUE ALGERIENNE DES RELATION INTERNATIONAL N 3 3ème TRIMESTRE 1986 OPU ALGER

الدول من القاعدة العامة ، غير أن البعض يرى أن هذا البند يجعل الاستثمارات الاجنبية
وتتقلص في الوقت الذي تحتاج فيه هذه الدول الى مثل هذه الاستثمارات لتنميتها (1)

بالاضافة الى هذه التنظيمات الجهوية الافريقية توجد عدة تنظيمات جهوية افريقية أخرى
طة باتفاقيات مع الدول الاجنبية الاوروبية مثل مجموعة منطقة الفرنك (2) وغيرها .

هذا بايجاز أهم التنظيمات الجهوية الاقتصادية الموجودة في افريقيا ، والشيء الملاحظ
ها أنها تضم في غالبيتها دولا فقيرة محتاجة لرؤوس أموال أجنبية من أجل خروجها من التخلف
قتصادي الذي تعانيه ، ومتخصصة في تصدير انتاج واحد خام ، كما أننا نلاحظ أن عدة دول
وة في عدة منظمات جهوية تدفع مساهماتها المالية فيها ، رغم أن هذه التنظيمات تتشابه لكونها
ز على الجانب الاقتصادي .

وهذه المنظمات الجهوية تبحث أساسا على المدى البعيد تحقيق سوق مشتركة بين أعضائها
ء في الجنوب أو الغرب ، أو الشرق ، أو وسط افريقيا ، مركزة على عنصر توحيد القوانين الجمركية
طوة أولى لتحقيق هذا الهدف ، غير أنها تركز كذلك على مبدأ احترام السيادة الوطنية لكل
لة وعدم القبول بتطبيق القوانين والتشريعات الصادرة عن المنظمات الاقتصادية الا بموافقتها .

ثم أن هذه التنظيمات من الناحية الواقعية ، أصبحت تميل للتعاون الجهوي أكثر خاصة
الميدان الاقتصادي ، وتفضل هذا التعاون على التعاون الثنائي ، ان الواقع أثبت أن المنظمة
ارية لم تستطع القيام بكل الاعباء في القارة ، خاصة فيما يتعلق بالنواحي الفنية والاقتصادية وهذا
يسمل دخول رؤوس الاموال الاجنبية غير العربية ، اضافة الى التكنولوجية المتطورة ، ويصبح
عاون هذا مدن في اطار التعاون بين الشمال والجنوب كالتعاون القائم حاليا بين الدول
فريقية الفرنكفونية وفرنسا ، ودول الكومنولث ،الاتفاقيات الاخرى مما سيشكل عائقا على المدى المتوسط
بعيد - على التعاون الافريقي العربي ، خاصة اذا لم يتفطن العرب لهذه الاستراتيجية الغربية
ذا ما يؤكده الواقع حاليا من ربط الاقتصاد الافريقي باقتصاديات الدول المتقدمة ، والحل يكون

1) KHALIFA HAMRI FAIBLESSES ET PROMESSES DES ORGANISATIONS SOUS REGIONALES AFRICAINES
LE CAS DE LA Z.E.P VUE A TRAVERS LA C.E.E
(REVUE ALGERIENNES DES RELATION INTERNATIONALES N7. 3TRIMESTRE 1987 O. P. U
P.P 91- 98)

أنظر كذلك د . اسماعيل العربي - المرجع السابق ص 155 وما بعدها .
) تضم كل من السنغال - غامبيا - مالي - فولتا العليا - كوديفوار - النيجر - تشاد - الكاميرون
جمهورية وسط افريقية ، الكونغو - الغابون - البينين - الطوغو .

نا في وجوب توحيد قنوات التمويل العربية حاليا - على الاقل - واستعمالها في نشاطات اقتصادية
فريقية كبيرة كبناء السدود الكبيرة التي تترك بصمات المال العربي عليها وتقرب الافارقة من العرب
بالتالي تضاف حجرة في بناء التعاون الافريقي العربي ، فرغم وجود النصوص القانونية في ميثاق منظمة
وحدة الافريقية لقيام هذه التنظيمات غير أنه من حيث الواقع أنها تعمل من أجل تحقيق مصلحة
عضوها الضيقة ، وبالتالي تعمل كثيرا في اطار التعاون الجهوي على حساب التعاون القاري .

غير أن وجود هذه التنظيمات الجهوية الافريقية يسهل من جهة أخرى الاتصال بين العالم
عربي وهذه التجمعات بشكل أكبر وبتكاليف أقل ، كما أن الاموال التي تقدمها الدول العربية
ى الدول الافريقية الفقيرة تجد صداها بمرورها في هذه القنوات ، لان هذه الاموال اذا قدمت
نظمة جهوية تستفيد منه عدة دول في المجموعة أفضل من أن تقدمه لدولة واحدة .

كما أن التعاون الذي يتم بين العالم العربي وهذه التنظيمات الاقتصادية الجهوية يكون
عاونا اقتصاديا بأتم الكلمة ، وترجع ثماره على المجموعتين .

المطلب الثاني : التنظيمات الاقليمية الجهوية العربية وأثرها على التعاون الافريقي العربي

- أما على مستوى العالم العربي . فقد ظهرت عدة تنظيمات جهوية اقليمية سياسية و اقتصادية ، بدأ بعضها يلعب دوره في توحيد اتجاهات أعضائه السياسية والاقتصادية ومن بين هذه التجمعات يوجد مجلس التعاون الخليجي ، المغرب العربي الكبير ومجلس التكامل بين مصر والسودان ، مجلس التعاون العربي الذي يضم مصر ، والعراق ، والاردن ، والجمهورية العربية اليمنية (1) .

وسنتطرق من خلال هذا المطلب الى أهم هذه التنظيمات بشكل موجز وأثره على التعاون الافريقي العربي .

1) مجلس التعاون الخليجي : أعلن عن قيام مجلس التعاون الخليجي في 4 فبراير 1981 اثر اجتماع في الرياض ضم وزراء خارجية كل من المملكة العربية السعودية ، الامارات العربية المتحدة ، قطر ، الكويت ، سلطنة عمان ، وصادق على ذلك أمراء هذه الدول في أول قمة لهم بأبو ظبي في 25 مايو 1981 حيث تبنوا النظام الاساسي الذي يحدد دوافع وأهداف المجلس.

وقام هذا المجلس في ظروف محددة من تاريخ العرب تحكمها أشكال التشرذم القصوى تنفرد مصر وعزلتها عن العرب الاخرين خلال سنوات ثلاث ، أنفراط عقد قمة بغداد بين معتدلين وجذريين تدهور عميق في العلاقات السورية العراقية ، ثورة شعبية في ايران تلتها حرب طاحنة بين العراق وايران حرب في المغرب الكبير حول الصحراء الغربية .

ويستخلص من خلال تدخلات وخطاب قادة دول الخليج والامين العام لجامعة الدول العربية ، أن هذا المجلس قام وفقا لميثاق جامعة الدول العربية باعتباره خطوة ايجابية نحو تحقيق الاهداف التي تعمل من أجلها الجامعة العربية الا وهي الوحدة العربية الشاملة وأنه مثال ناصع للاعمال العربية الوحدوية الناجحة (2) .

ويستهدف المجلس تحقيق التنسيق والتكامل والترابط بين أعضائه في جميع الميادين انطلاقا من وحدة الهدف والمصير ، وعرض دولة على مواجهة جماعية للتقلبات الاقتصادية الدولية

1) el moudjahid - mardi 24 janvier 1987 page 9

2) د . غسان سلامة . الجامعة والتكتلات العربية . المرجع السابق ص 794 وما بعدها .

لمحافظة على مكتسباتها وخاصة التحكم في أسعار النفط في ظل الضغوط المختلفة والحملة الشرسة
ضاوئة التي كانت ترمي الى التقليل من السلطة التفاوضية وقوة القرار للدول المنتجة للنفط (1)

غير أن البعض يرى أن انشاء هذا المجلس يؤثر سلبيا على العمل العربي المشترك حيث
ى البعض أن انشاء مجلس التعاون الخليجي يعتبر انشاء لمنظمة اقليمية عربية داخل التنظيم العربي
قليمي الكبير (جامعة الدول العربية) وأن مثل هذه التنظيمات ستدعو الى التفكير في قيام
رها من تنظيمات أخرى كالدعوة القائمة لقيام تنظيم اقليمي في المغرب العربي الكبير وسيفتح الباب
ى مثل هذه التنظيمات التي تهدم صرح جامعة الدول العربية بانشاء تكتلات اقليمية صغيرة
خلها (2).

غير أن التوجيهات الجديدة لمجلس التعاون الخليجي أكدت أن المسعى الحقيقي المراد
قيقه من وراء هذه المنظمة الاقتصادية هو بالاضافة الى الامن التكامل الاقتصادي بين دولة وتحقيق
رفاهية لشعوبه المقدرة بحوالي 15 مليون نسمة ، وذلك عن طريق تحقيق وانجاز السوق المشتركة
دول الخليج المتفق عليها سنة 1983 اثر الاتفاق الاقتصادي المشترك والذي يهدف الى الغاء
رسوم الجمركية على كل المنتجات المحلية [illegible] مواطن دول الخليج
القيام ببعض النشاطات والمهن الاقتصادية وحرية انتقال رؤوس الاموال وتحقيق المشروعات الاقتصادية
المشتركة.

غير أنه بعد خمس سنوات من قيام المجلس لم يبلغ التبادل التجاري بين دول أعضائه
سوى 5٪ من الصادرات الاجمالية لدول السوق البالغة 79 مليار دولار مقابل 30٪ مع دول السوق
الأوروبية المشتركة و 12٪ مع الولايات المتحدة الامريكية (3).

(1) عبد المجيد فاصلة: مجلس التعاون الخليجي أبعاده السياسية الامنية والاقتصادية المجلة
الجزائرية للعلاقات الدولية العدد 1 الفصل الاول 1986 ديوان المطبوعات الجامعية
الجزائر ص 83 - 84.
(2) د. ممدوح عزام نائب الامين المساعد للشؤون القانونية (جامعة الدول العربية) (تونس)
في التعقيب على مقال د. غسان سلامة المرجع السابق ص 325.
3) BL FOUTAHIR DIMANCHE15 DECEMBRE 1986 PAGE 11

ومن الناحية التنظيمية يتكون المجلس من ثلاثة أجهزة رئيسية هي :-

1) المجلس الاعلى : ويتكون من رؤساء الدول الاعضاء ويعتبر الجهاز الرئيسي الذي يضع السياسة العامة والخطوط الاساسية لعمل المجلس.

2) المجلس الوزاري : ويعتبر الجهاز التنفيذي للمجلس ويتكون من وزراء خارجية الاقطار الاعضاء ويختص باقتراح السياسات ووضع التوصيات والدراسات والمشاريع التي تستهدف تطوير التعاون والتنسيق ، يجتمع في دورة عادية كل ثلاثة أشهر .

3) الامانة العامة : وتمثل الجهاز الاداري الرئيسي الذي يقوم بأعمال المؤتمرات واللجان ومتابعة تنفيذ قرارات المجلس الاعلى والمجلس الوزاري .

وتتكون الامانة العامة من الامين العام وأمينين مساعدين وخمسة قطاعات أساسية للشؤون السياسية والاقتصادية والبيئة والقانونية والمالية والادارية (1) .

وحسب الوثيقة الاساسية لمجلس التعاون الخليجي ، فان المجلس يعتبر هيئة تنسيقية بين اعضائه من حيث الامن ، الدفاع، الاقتصاد ، الخارجية لا أكثر ، كما أن الاتفاقية الاقتصادية المبرمة بين أعضاء المجلس لا تشير الى العلاقة ببقية الاقطار العربية عندما تتكلم عن تنسيق السياسات الاقتصادية بأنواعها والتشريعات التجارية والصناعية والنظم الجمركية ، أضف الى ذلك أن النظام الاساسي للمجلس لا يشير الى قبول أعضاء آخرين من غير المؤسسين الستة ، ولا تشير هذه الاتفاقية الاقتصادية الى العلاقات الاقتصادية بالاقطار العربية الاخرى لذلك يرى البعض أن التكامل الخليجي الاقليمي لن يؤدي الا الى تحويل تبعيتها القطرية الانفرادية الى تبعية خارجية جماعية (2) .

ويستخلص مما سبق أن ظروف تكوين المجلس واقتصاره على بعض الدول فقط دون غيرها خلق بعض الحساسيات السياسية للدول المجاورة له ، وأصبح بعد فترة قصيرة من انشائه يميل الى التعاون الجماعي بين أعضائه ، خاصة بعد بداية الحوار الخليجي - الاوروبي سنة 1985 بشأن تصدير المنتوجات البتروكيميائية الخليجية الى أسواق المجموعة الاقتصادية الاوروبية من دون التنسيق مع

---

(1) عبد الصاحب العلوان : التجمعات الاقليمية العربية وتحديات التنمية والامن القومي والغذائي المرجع السابق ص 84 .

(2) عبد المنعم السيد علي : الاقتصاد السياسي للمداخل القومية للتكامل الاقتصادي العربي المستقبل العربي عدد 132 فيفري 1990 يصدرها مركز دراسات الوحدة العربية بيروت لبنان .

الاقطار العربية المنتجة للبتروكيمائيات خلق انفصاما في المواقف ، حيث شكل قوة سياسية اقتصادية تؤثر على محور قرارات جامعة الدول العربية ، مع العلم أن هذه الدول الخليجية في علاقاتها مع الدول الافريقية تفضل التعاون الثنائي على حساب التعاون الجماعي خاصة في الميدان المالي .

غير أن تأثيرها على التعاون الافريقي العربي يكون ايجابيا اذا ما قدمت أموالها للدول الافريقية - سواء هبات أو قروض - عن طريق اتفاقيات تبرمها جامعة الدول العربية أو احدى مؤسساتها المتخصصة باعتبارها أعضاء دائمة في جامعة الدول العربية ، وبالتالي تلجأ الى التعاون الجماعي المقنن عوض التعاون الثنائي الضيق .

المغرب العربي : يشمل المغرب الكبير كل من موريتانيا ، المغرب ، الجزائر ، تونس ، ليبيا حيث تمثل مساحته الكلية 6ر5 ملايين كم^2 ويرتفع عدد سكانه لاكثر من خمسين مليون نسمة . فيمثل عدد سكان المغرب الكبير 1ر25 ٪ من سكان العالم سنة 1980 وسيصبح هذا العدد 1ر40 ٪ سنة 2000 (1)

وتشكل بلدان المغرب العربي الكبير للمراقب الخارجي وحدة جيو سياسية لا تخلو من المميزات الخاصة ، استعمار فرنسي واحد (باستثناء ليبيا ، والصحراء الغربية) تواصل جغرافي واضح تركيب أثني لغوي متشابه ، تطور تاريخي قديم شديد التفاعل تجربة استقلالية شبه متزامنة تعاون مرحلي وثيق في مرحلة معركة الجزائر للاستقلال (2) . ولقد لعبت الظاهرة الاستعمارية في القرن 18 و 19 دورا فعالا في تنسيق وجمع المجهودات المغاربية لتحقيق الوحدة ومجابهة الاستعمار عن طريق تجمعات سياسية مثل نجم شمال افريقية ، المنظمة الثورية المغاربية المنشئة سنة 1926 بفرنسا وكذلك حركة الطلبة المسلمين لشمال افريقية التي تكونت في 1919 بالجزائر وهذه الفكرة الوحدوية تطورت فيما بعد لتصل الى الاحزاب السياسية وبالتالي تصبح من أولويات برامج الاحزاب السياسية لذلك كونت الاحزاب السياسية بالمغرب العربي بالقاهرة - بعد نهاية الحرب العالمية الثانية - ما عرف بمكتب المغرب العربي الذي أصبح فيما بعد مركز للتنسيق الاستراتيجي للنضال على مستوى المغرب

---

1) د . المهدي المنجرة : المغرب الكبير عام 2000 المستقبل العربي عدد 53 جويلية 1983 مركز دراسات الوحدة العربية ص 4

2) د . غسان سلامة الجامعة والتكتلات العربية المرجع السابق ص 789 .

المغربي (1)

وفي أبريل 1958 عقد مؤتمر في طنجة لبحث امكانيات وضع أسس هيكلية لتوحيد بلدان المغرب في نطاق فيدرالي ، وحضر هذا المؤتمر المملكة المغربية ، تونس ممثلي جبهة التحرير الوطنية الجزائرية ، وكذلك اشتركت فيه كل من ليبيا وموريطانيا بمندوب مراقب وقد أسفرت أعمال هذا المؤتمر على توصيات تشكيل جهازين لتنسيق الجهود من أجل تحقيق الوحدة المنشودة سمي احدهما جمعية استشارية مغربية تتكون مبدئيا من ممثلي الجمعيات الوطنية في المملكة المغربية و تونس ، ومجلس الثورة الجزائرية ، والثانية عبارة عن سكريتارية للمؤتمر مهمتها العمل لتنسيق أعمال السلطات لهذه الغاية (2).

وفي أبريل من سنة 1963 عقدت البلدان الثلاثة اجتماعا على مستوى وزاري في الرباط وقد جاء في البلاغ الذي صدر في نهاية هذا المؤتمر، أن الوزراء قد عكفوا على دراسة المشاكل التي تتعلق بتنسيق سياسات الدول الثلاث خصوصا تجاه السوق الاوروبية المشتركة وتنسيق خطط التنمية والسياسات التجارية القومية وتحديد أسس التعاون في المجال العلمي والتقني والثقافي ، وتوحيد النظم القضائية وبرامج التعليم في الدول الثلاث ، على أن هذه السنة شهدت أيضا نزاعا مسلحا بين بعض هذه الدول بشأن الحدود نجم عنه توتر حاد في العلاقات المغاربية في المرحلة الاولى ثم خف هذا التوتر وحل محله ميل الى التصالح والوئام في الشهور الاخيرة من سنة 1963، ولتحقيق الوحدة الاقتصادية بين دول المغرب العربي أقيمت عدة مؤتمرات لوزراء الاقتصاد والزراعة والصناعة وغيرها ، ووقعت اتفاقيات دولية بينها لتحقيق هذا الغرض، غير أن الشيء الملاحظ تاريخيا على هذا التنظيم أن القرارات المتخذة على المستوى المغاربي لا تحترم وتطبق الخطط الاقليمية رغم تأثيرها على العمل الوحدوي الاقليمي مثل ما وقع بين بلدان المغرب العربي في ما يخص صناعة الحديد والصلب التي تتطلب استثمارات كبيرة الحجم خارج مقدرة كل بلد على انفراد ، فعلى الرغم من توصيات لجنة الامم المتحدة الاقتصادية لافريقيا وتوصيات بعثة البنك الدولي وتوصيات اللجنة الاستشارية الدائمة

---

1) M. BESSAOUD AIT CHALAL-LE MAGHREB UNE NECESSITE DE L'HISTOIRE- PAGE 54 PRECITE.

2) د . اسماعيل العربي : التكتل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة المرجع السابق ص 128 - 129.

المغرب العربي (وهي جهاز يضم ممثلي دول المغرب الاربع ويتكون من رئيس وثمانية أعضاء تأسست بقرارات مؤتمر وزراء الاقتصاد بتونس الذي أنعقد ما بين 29 سبتمبر وأول أكتوبر 1964 الذي قرر اضافة الى ذلك خلق منطقة حرة للتجارة بين بلدان المغرب الاربع) بعدم اقامة صناعة قومية للصلب والانتظار حتى يمكن ايجاد أسس لصناعة مغربية للصلب ، وخلق أسواق مشتركة لترويج هذه الصناعة فان العمل يجري على قدم وساق في البلدان المعنية لتعزيز الدعائم التي تقوم عليها صناعة الصلب في كل منها على أساس قومي (1) .

وللتذكير ومن أجل الوصول الى التكامل الاقتصادي بين دول المغرب العربي أقيمت عدة مؤسسات دائمة رئيسية ومؤسسات متخصصة دائمة ومؤقتة تقنية وادارية منها اللجنة الاستشارية الدائمة للمغرب ، ومركز الدراسات الصناعية المغاربية والمكتب المركزي المغاربي للتعويضات وعدة لجان مختلفة حسب النشاطات الاقتصادية (2) غير أن قيام الحرب في الصحراء الغربية بين جبهة البوليزاريو والمغرب أثر سلبيا على الاعمال الوحدوية المغاربية وأخرت الاتفاقات الثنائية السياسية العادفة الى تقسيم بلدان المغرب العربي كاتفاقية وحدة بين المغرب وليبيا في وسط الثمانينات (3) وما أنجر عنها من عواقب وخيمة على العلاقات المغاربية ـ المغاربية . ثم ما أنفكت أن عادة المياه الى مجاريها ، وبدأت اتفاقات التعاون والايخاء تظهر هنا وهناك من أجل وضع أسس قانونية لبناء المغرب العربي الكبير. هذه المعاهدات التي بدأت بين الجزائر وتونس ثم موريطانيا ثم ليبيا اضافة الى الاتفاقات الثنائية العادفة الى بناء المغرب العربي الكبير وتكللت هذه المعاهدات الوحدوية بانشاء اتحاد المغرب العربي بعد تشكيل لجنة عليا من الوزراء الاولين (رؤساء الوزراء) بوزارة (الجزائر) أوكل اليها اعداد الدراسات والمشاريع لاقامة اتحاد جهوي وقد تمخضت عن هذه الدراسات مصادقة رؤساء الدول المغرب في اجتماعهم التأسيسي بمراكش على ثلاث وثائق هي :

---

1) د . اسماعيل العربي : المرجع السابق ص 152 وما بعدها .
للتوضيح أكثر أنظر

2) D. CLAUDE CAILLARD. LES COMMUNAUTES EUROPEENNES ORGANISATIONS AFRICAINE ET L'EMERGENCE D'UN noVEL ORDRE INTERNATIONAL .

المرجع السابق ص 175 وما بعدها .

3) AL JOUMHOURIYA - LA NUIT 21 OCTOBRE 1985 PAGE 3

1) الاعلان عن قيام اتحاد المغرب العربي

2) معاهدة انشاء الاتحاد

3) قرار المصادقة على أعمال اللجنة المغاربية وعلى توصيات ومقترحات لجانها الفرعية وكان ذلك يوم الجمعة العاشر من رجب 1409 هـ الموافق ليوم 17 مايو 1989 . وتتألف هذه المعاهدة من 19 مادة بعد ديباجة في خمس فقرات، وتستهدف هذه المعاهدة (1) اقامة مجتمع مغربي يحسم حرية تضامن شعوب المنطقة ويعمل على تحقيق وحدتها كخطوة أولى في طريق الوحدة العربية الشاملة . . . ومضاعفة الجهود لتطوير التعاون بين دول المجموعة في الميادين الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والوصول الى التكامل والتوحيد كلما كان ذلك ممكنا وتنسيق السياسات الاقتصادية عن طريق وضع خطط تنموية تكاملية تستهدف الوصول الى خطة اقتصادية اندماجية.

اضافة الى العمل على انشاء مجال اقتصادي متكامل تلغى فيه كل مراحل الحواجز الجمركية وغير الجمركية ويطبق فيه مبدأ التعامل التفضيلي الكامل للسلع والخدمات وعناصر الانتاج ذات المنشأ المغاربي ، وتوحيد المناهج التربوية وتوحيد النظم المالية والاجتماعية والعمل الخ (2)

ومن الناحية التنظيمية يتكون المجلس من هيئات مشتركة وهي مجلس الرئاسة مجلس رؤساء الحكومات ، مجلس وزراء الخارجية ولجنة المتابعة ، واللجان الوزارية المتخصصة .

وهناك الاجهزة الاتحادية المتفرعة أو شبه المتفرعة وهي الامانة العامة ، مجلس الشورى ، الهيئة القضائية (3)

واتفاقية انشاء اتحاد المغرب العربي الكبير مفتوحة أمام بلدان عربية وافريقية أخرى ترغب في الانضمام اليه ويعني ذلك مبدئيا أن هذا الاتحاد لن يقتصر على الامور الاقتصادية بل أنه سيشمل الشؤون السياسية كذلك ، كما أنه لن يكون ناديا مغلقا على الضرب الاغارقة وانما سيكون مفتوحا لغيرهم من الدول الافريقية.

---

1) المادة السادسة من الاتفاقية وما بعدها.

2) راجع مصطفى الفيلالي : آفاق اتحاد المغرب العربي ـ المستقبل العربي عدد 132 فيفري 1990 مركز دراسات الوحدة العربية ص 41 ومابعدها .

3) أنظر المواد من 4 الى 15 من اتفاقية انشاء اتحاد المغرب العربي .

وباعتبار أن المغرب هو البلد المغربي الوحيد الذي وقع اتفاقية الوحدة الاقتصادية العربية ولكنه لم يصادق عليها عكس بقية الدول الاخرى ، في اتحاد المغرب العربي ، التي لم تنضم أبدا الى قرار السوق العربية المشتركة مما جعل بعض الكتاب ينتقدون اتحاد المغرب العربي بأنه منطلق من فكرة اقليمية بحتة وأن دول المغرب العربي تسعى الى توطيد علاقاتها مع الغرب بدل الاطار القومي (1).

ان معاهدة انشاء المغرب العربي تمتاز بالاختصار والتعميم بحيث لا يمكن اعتبارها خطة استراتيجية كاملة لتحقيق التنمية ، لذلك نجد أن رؤساء الدول في اتحاد المغرب العربي يعملون على تطوير هذه الاتفاقية عن طريق تكليف اللجان المتخصصة باقتراح صياغات أخرى أكثر تنسيقا واستجابة لطموح شعوب المنطقة.

كما عملت الاتفاقية على المشاركة الشعبية في اتخاذ القرار وذلك عن طريق انشاء مجلس الشورى الذي يضم ممثلي شعوب الدول الاعضاء لما له من صلاحيات واسعة لتعزيز عمل الاتحاد وتحقيق أهدافه وتتجه النية الى الزيادة في عدد أعضاء مجلس الشورى من خمسين الى مائة عضو على أساس التساوي في عدد من ينوب عن كل دولة (2).

أما تأثير اتحاد المغرب العربي على التعاون العربي الافريقي ، فانه يكون ايجابيا لان دول الاتحاد تركت الاتفاقية مفتوحة للدول العربية والافريقية الاخرى للانضمام اليها.

كما أن هذه الدول سبق لها وأن توحدت في اطار ميثاق الدار البيضاء قبل نشوء منظمة الوحدة الافريقية وكان من بين أهدافها أنذاك تحرير القارة الافريقية من الاستعمار والتفرقة العنصرية ثم أصبحت عضوة في هذه المنظمة وهي حاليا نقطة الاتصال جغرافيا بين العالم العربي وافريقيا.

---

1) نقلا عن عوض : محاولات التكامل الاقليمي في الوطن العربي ص 87
عبد المنعم السيد : المرجع السابق ص 79.
2) مصطفى الفلاحي : المرجع السابق ص 45.

3) مجلس التعاون العربي :

تأسس مجلس التعاون العربي بموجب اتفاقية عقدت في 16 فيفري 1989 بين الاردن والعراق ومصر واليمن العربية .

ويرجع سبب انشاء هذا المجلس الى الحاجة الماسة للتعاون بسبب ضيق سوق أعضائه ومحدودية موارده وتراكم ديونه الخارجية خاصة اثناء حرب الخليج بين العراق وايران ، ومواقف الدول الاعضاء منه وجاء هذا التجمع الرباعي ليعطي قوة اقتصادية وعسكرية وتجارية واسعة لاعضائه .

وتنص اتفاقية تأسيس هذا المجلس على الاهداف التالية :-

1) تحقيق أعلى مستويات التنسيق والتعاون والتكامل بين البلدان الاعضاء .

2) تحقيق التكامل الاقتصادي تدريجيا ، وذلك بتنسيق السياسات على مستوى قطاعات الانتاج المختلفة ، وتنسيق خطط التنمية في البلدان الاعضاء خاصة في المجالات الصناعية والزراعية والمالية والاقتصادية والنقل والمواصلات والتعليم والبحث العلمي والشؤون الاجتماعية والسياحة .

3) السعي الى قيام سوق مشتركة بين الاقطار الاعضاء وصولا الى السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية .

4) تشجيع الاستثمارات والمشاريع المشتركة ، وتعزيز العمل العربي المشترك وتطويره بما يخدم الروابط العربية .

.../..

ومن خلال ديباجة الاتفاقية نلاحظ أن المجلس يتمسك بميثاق جامعة الدول العربية ويساعد الدفاع المشترك والتعاون الاقتصادي والمؤسسات والمنظمات المنبثقة عن جامعة الدول العربية ويقيم علاقات تعاون مع التجمعات الاقليمية والعربية والدولية وأن المجلس مفتوح لكل دولة عربية ترغب في الانضمام اليه (م 4/1) ولكن بشرط أن تتم الموافقة على الانضمام الى المجلس باجماع الدول الاعضاء (م 4/2) ، كما استعملت الاتفاقية كلمة التنسيق ، التعاون ، التضامن ، التكامل ، بدل كلمة الاتحاد والوحدة . كما أن المجلس اعتبر مبدأ الاجماع في التصويت على القرارات الاساسية ، فان تعذر ذلك فيعمل بمبدأ الاغلبية ولكن القرارات ستكون مع ذلك ملزمة للجميع وذلك ما عدا القرارات المتعلقة بالعضوية وتعديل اتفاقية تأسيس المجلس فتكون بالاجماع (المادة 12) .

وهذا يعتبر مبدأ جديد عكس الجامعة العربية التي تلتزم بمبدأ الاجماع ، ولا تلزم الاقلية برأي الاغلبية ، الامر الذي شل العمل العربي المشترك وجعل الجامعة العربية عاجزة عن اتخاذ قرارات مصيرية خطيرة نتيجة الاسرار كل دولة على موقفها (2) .

أما من الناحية التنظيمية : فان مجلس التعاون العربي يشبه من حيث تكوينه مجلس التعاون الخليجي هيئة عليا ، وهيئة وزارية ، وأمانة عامة مقرها عمان (3) .

فمجلس التعاون العربي تأسس نتيجة تكتل دول الخليج في مجلس التعاون الخليجي وعدم السماح للدول الاخرى بالانضمام اليه خاصة اذا ما عرفنا أن فكرة انشاء هذا المجلس ترجع الى عام 1976 عند اجتماع وزراء خارجية الاقطار الستة اضافة الى العراق وايران في مسقط عاصمة سلطنة عمان هذا من جهة ، وتأسيس اتحاد المغرب العربي من جهة أخرى .

غير أنه رغم هذه التكتلات الاقليمية فان العمل الاقتصادي العربي المشترك بقي محدودا دون مستوى طموحات الشعوب العربية ودون مستوى الامكانيات العربية المتوفرة .

---

1) أنظر المواد من 1 الى 4 من هذه الاتفاقية ، اتفاقية 16/2/1989 .

2) راجع عبد المنعم السيد علي : الاقتصاد السياسي للمداخل الاقليمية للتكامل الاقتصادي العربي ـ المستقبل العربي عدد 132 (فيفري 1990 مركز دراسات الوحدة العربية لبنان .

3) للتوضيح أكثر أنظر عبد الصاحب الملوان ـ المرجع السابق ص 94 .

الخاتمـــة: آفـاق التعاون الافريقي العربي وأثره على النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

يستنتج مما سبق أن الدول العربية تدعم بقوة أطروحة التكامل مع الدول الافريقية لان مصالحهما تفرض تنمية التعاون بينهما ، كما تعمل الدول العربية على جعل الدول الافريقية شركاء اقتصاديين حقيقيين لا مجرد مستقبلي لرؤوس الاموال . لذلك جعل العرب من معركة البترول ، معركة تدخل في اطار المفهوم العام للنضال الذي تخوضه دول الجنوب من أجل استرجاع ومراقبة مواردها وثرواتها الطبيعية المجسدة بمبدأ حق الشعوب في تقرير مصيرها بنفسها المنصوص عليه في مواثيق وقرارات الامم المتحدة ، هذا المفهوم العربي رغم الاختلاف بشأنه يجد مدافعين عليه في افريقيا ، خاصة فيما يتعلق بتحليل الوضع الدولي الذي يضع مسألة البترول في اطارها الصحيح الواسع كمطلب من مطالب العالم الثالث لاسترداد موادها الاولية وهذا لا يتحقق الا بتضامن فعال لحماية مصالح الدول المنتجة (1) خاصة بعد انهيار أسعار السلع التي تصدرها الدول الافريقية ، وأكثرها من المواد الخام الذي نتج بالاساس عن السياسات المتشددة للتحكم في التضخم في الدول الصناعية ، وهو ما يبرر الاتهامات الافريقية بأن الدول الصناعية تضع حلول مشاكلها الاقتصادية عن طريق تحويل أعبائها الى الدول الفقيرة مما أدى الى اختفاء كل أمل للتنمية تحت تراكمات الديون وفوائدها حيث تجاوزت مستحقات سداد هذه الديون في عام 1933 ثلثي $\frac{2}{3}$ حصيلة صادرات بعض الدول (2) .

لذلك فان الدول الافريقية والعربية تحاول مستقبلا ، وانطلاقا من فكرة الاعتماد الجماعي على الذات ، أن تعمل على تنمية قدراتها في اطار التكامل الجهوي لتحقيق أهدافها (3) .

---

1) voir "declaration economique adopte a la conference des chefs ou de gouverneme des pays non alignes " revues algeriennes des sciences juridiques politiques e economiques 197 1974 P 848

2) نقلا عن ب . ر . لويد - افريقيا في عصر التحول الاجتماعي ، ترجمة ، شوقي جلال ، العدد 28 سلسلة عالم المعرفة - الكويت أبريل 1980 .
د . رجاء عبد الرسول حسن - المرجع السابق ص 70 .

3) أنظر قرارات الجمعية العامة للامم المتحدة ، خاصة المتعلقة منها بالعشرية الثالثة للامم المتحدة للتنمية ، الفقرة 9 منها تنص (تقع على الدول النامية مسؤولية تنمية ذاتها بنفسها) .

الاقتصادية والاجتماعية طبقا لخطتي عمان ولاغوس (1) لان ما تفتقر اليه افريقيا اليوم ليس العون ، وانما الاستثمارات والتجارة وهذا ما كان يريده العرب ، وأن الافارقة واعوان أن حوار الشمال - جنوب والتفاوض مع العالم المصنع معناه أن يتنازل الغرب الصناعي عما يتمتع به من رفاهية حاضرا ومستقبلا ، وأن مثل هذا التنازل ليس سهلا ولن يكون قريبا ، ولذلك يرون أن التعاون الافريقي العربي هو سلاح مهم ، لان أقطار النفط العربية تستطيع أن تمارس الضغوط من مركز قوة وان استمرار ممارسة هذه الضغوط هو الطريق المؤدي الى تنازلات من جانب دول الشمال الغنية واحداث التغيير المستهدف من جانب دول الجنوب الفقيرة (2) لان نجاح دول الاوبك في رفع أسعار النفط بقرارات منفردة منها قد تجعل من هذه الدول في نظر كل الدول النامية كالبعبة الفضال من أجل نظام اقتصادي عالمي جديد فأسعار المواد الاولية والنفط خاصة لم يعد مجرد مسألة اقتصادية بحتة ، بل أصبحت بالنسبة للعالم الثالث مسألة سياسية ترتبط مباشرة بالاستقلال الاقتصادي (3) الذي تتطلع اليه الدول النامية ، وأن الدول العربية المنتجة للنفط قد أصبحت قوة مالية فاعلة في الاقتصاد الدولي وتحتل مكانة مرموقة في مؤسساته القائمة ، كما وأنها أصبحت من أهم مصادر المساعدات الدولية ، مما يفرض عليها أن تشارك مشاركة فعالة في صياغة طريق المستقبل (4) ولكن هذا لا يعني أن تتخلى الدول المتقدمة عن واجبها في مساعدة الدول المتخلفة والمساهمة في قيام النظام الاقتصادي العالمي الجديد أو على الاقل تحديد أسسه وخلق ظروف ملائمة ومساعدة لتكوينه ومحاولة لضرب التعاون الافريقي العربي ، ظهرت أخيرا فكرة التعاون الثلاثي الافريقي العربي الاوروبي ، وذلك باعطاء أدوار ثانوية للافارقة والعرب ، فيصبح دور افريقيا استخراج وتصدير المواد الاولية ، والعرب تقديم رؤوس الاموال بينما أوروبا تصدر التكنولوجيا الحديثة

---

1) لتوضيح الفكرة أنظر ص 171 وما بعدها المرجع السابق d azzouz kerdoun

2) نقلا عن chibwe afro arabe relation in the new world order p 136
كذلك في نفس الفكرة د. محمد بجاوي - من أجل نظام اقتصادي دولي جديد المرجع السابق ص 120.

3) ابراهيم شحاتة - روبرت مابزو - معونات دول الاوبك دراسة تحليلية - العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد - المرجع السابق ص 147.

4) ايليا حريق - العرب واعادة النظر في الاقتصاد الدولي - المرجع السابق ص 10

لهذه الدول وتنفذ البرامج والمشاريع بعد تقديمها لبيوت الخبرة ومكاتب الدراسات الاجنبية .

مع التذكير أنه يمكن قيام تعاون ثلاثي بين دول الجنوب دون تدخل دول الشمال ، وذلك عن طريق استبدال الدول الاوروبية بالاستفادة من الخبرة التكنولوجية المتوفرة لدى الدول الاكثر تقدما في العالم الثالث مثل الهند وكوريا في صناعة النسيج ، وغيرهما ، اللذين حققا تطورا تكنولوجيا رغم العراقيل التي تعرضت لها تجارتهما خاصة من قبل بريطانيا وفرنسا (1)

أضف الى ذلك أن الظرف العالمي الذي تعاني فيه الاقطار النامية عموما من ركود الطلب على صادراتها من قبل العالم الصناعي قد يشكل فرصة تاريخية للتعاون الاستثماري التنموي بين العرب وافريقيا لتغيير بنية الانتاج في كل منهما في اتجاه يطور التبادل التجاري بينهما (2) وحتى يتحقق ميدانيا ويتنمى التعاون الافريقي العربي المعاصر ، يجب تحديد بادئ ذي بدء دور مؤسساته المالية والتقنية تحديدا دقيقا وفعالا ، عن طريق وضع ميكانيزمات وبرنامج عمل مشترك ، يأخذ بعين الاعتبار واقع أنظمة التجارة الخارجية للاقطار العربية والافريقية بهدف وضع اتفاقات جماعية لازالت الحواجز الجمائية ، وارساء قواعد قانونية تجسد المعاملة التفضيلية في التجارة وفي حركة رؤوس الاموال والعمال بين الدول العربية والدول الافريقية .

كما يجب العمل على خلق وانشاء شركات عامة ومختلطة افريقية عربية في ميادين القطاعات الانتاجية الكبيرة التي تترك مفعولها في الاوساط الشعبية كالتعدين والتنقيب وبناء السدود الكبيرة .

- انشاء مكاتب دراسات افريقيا عربية تقوم بدراسة المشاريع المشتركة الافريقية العربية وفقا لظروفها الخاصة ، كما يجب العمل على تسهيل عمليات التصدير والاستيراد بين الاقطار الافريقية والعربية .

---

1) W ARTHUR LEWIS L'ORDRE ECONOMIQUE INTERNATIONAL(FONDEMENTS ET EVOLUTION) ECONOMICA 1980 P P 12/13

2) للمزيد من التوضيح أنظر د . طاهر حمدي كنعان - المرجع السابق ص 76 .

العمل على التنسيق في سياسات المعونة الانمائية الغربية المقدمة لافريقيا وترشيدها في المشروعات ذات البعد التنموي لاسيما مشروعات ربط البنية الاساسية للنقل والمواصلات بين أقطار المجموعتين ، وعدم الاكتفاء بتقديم معونات مالية لصناديق المدفوعات للدول الافريقية .

ورغم ما قيل عن التعاون الافريقي العربي سواء عن أبعاده الاقتصادية أو السياسية أو ميكانيزماته القانونية فانه يمثل نموذجا حيا للتعاون جنوب جنوب ، ويشكل أملا عن طريقه يتحقق النظام الاقتصادي الدولي الجديد (1)

فالتقاء المجموعتين العربية والافريقية في هياكل التعاون العربي الافريقي الحالية يقدم مثالا متميزا بين تجمعات العالم الثالث ، حيث لا يوجد مثل هذا التنظيم المؤسسي بين أي من المجموعتين والتجمعات الاخرى الاقليمية ، فمجموعة عدم الانحياز التي كانت مؤهلة لهذا التنسيق بين مجموعاتها تخلت عن اتخاذ أشكال تنظيمية عملية على هذا النحو احتفاظا بمضمونها الخاص، ولذا يبقى نموذج (اتفاقية لومي) أو علاقة مجموعات في افريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية بدول كبرى من خارج اطارها ، نماذج خارج اطار التعاون المتكافئ في الجنوب (2)

فتنظيم التعاون الافريقي العربي المعاصر يعتبر نموذج للتعاون جنوب جنوب يجب أن يقتدى به ، وأن يدعم بمؤسسات قانونية أكثر فعالية ، وأن يرتكز على أبعاد سياسية استراتيجية غير ظرفية ، وأن تطبق عمليا القرارات والتوصيات المتعلقة بتنشيطه وتعميمه ليكون تعاونا شاملا في كل الميادين ومنظما تنظيما دقيقا ، متطورا في أسلوب عمله ومخططا في مناهجه خدمة للشعوب الافريقية والعربية بصفة خاصة والعالم الثالث بصفة عامة .

ان تنظيم التعاون الافريقي العربي المعاصر في صورة تحقيقه يشكل حربا على القانون الدولي التقليدي الذي هو في مجموعه عبارة عن تكريس لحالة سيطرة الاقوياء على الضعفاء (3)

---

1) في نفس الافكار أنظر المرجع السابق 223

2) د . حلمي الشعراوي . حول مسيرة التعاون العربي الافريقي ودور مؤسساته الدائمة المرجع السابق ص 71 .

3) د . محمد بجاوي . من أجل نظام اقتصادي دولي جديد المرجع السابق ص 80 .

D AZZOUZ KERDOUN

اذ وسع الفجوة بين البلدان المتقدمة والدول المتخلفة وتفاقمت معه الازمة بتدهور أسعار المواد الاولية وتضاعف الديون مما زاد في غناء الدول المتقدمة وفقرا بالنسبة للدول المتخلفة هذا الاخير أدركت فيما بعد خطورة الوضع الامر الذي جعلها تبذل جهودا معتبرة لتغيير هذا الوضع أو تصحيحه على الاقل ، فأنشأت منظمات خاصة بها تتوافر لها الفاعلية اللازمة لتحقيق مطالبها عن طريق التنسيق بين أعضائها لان الاغلبية العددية لا تكفي وحدها لتغيير هيكل النظام الدولي الذي تسيطر عليه قلة تملك القوة الفاعلة فيه .(1)

وبالفعل كان لمؤتمر القمة للبلدان غير المنحازة الذي أنعقد بالجزائر في سبتمبر 1973 ودور منظمة الاوبك في نفس العام ظهور العالم الثالث كمحادث فرض نفسه في كل المناقشات المتعلقة بالنظام الاقتصادي العالمي الجديد .

حيث دعت قمة الجزائر لانعقاد دورة خاصة للأمم المتحدة تخصص فقط لقضية التنمية تدرس فيها التصور الذهني وبرنامج عمل من أجل نظام اقتصادي دولي جديد ، واعداد خطة تأسيسية لتدعيم الاستقلال الذاتي الجماعي للبلدان النامية ولوضع بعض جوانب النظام الاقتصادي العالمي الجديد موضع التنفيذ (2) الذي بقيت المناداة به حبرا على ورق منذ 1961 . هذا البرنامج أكدته صراحة وحددت أبعاده وبرنامج عمله قرارات الجمعية العامة للأمم المتحدة بالمصادقة على القرارين رقم 3201 و 3202 خلال الدورة السادسة لها المنعقدة ما بين 6 - 7 ماي 1974 وقد تضمن هذين القرارين خمس قضايا رئيسية هامة اهتمت بها دول العالم الثالث :-

1) قضية التبادل التجاري .

2) النظام النقدي العالمي .

3) قضية السيادة الدولية .

4) قضية الاستثمار الاجنبي .

5) نقل التكنولوجيا .

---

1) د . حسن نافعة العالم الثالث في التنظيم الدولي مجلة السياسة الدولية عدد 80 أبريل 1985 . القاهرة مصر .

2) د . عبد القادر رسيد أحمد - المفاوضات بين الشمال والجنوب - الرهانات - ترجمة عبد الحميد حاجيات وابراهيم نابي - ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر سبتمبر 1983 ص 27 .

ففي الميدان الاقتصادي ركز البيان على مبدأ السيادة الدائمة والكاملة لكل دولة على مواردها الطبيعية من أجل الحفاظ عليها ، ولكل دولة الحق في ممارسة الرقابة الفعلية عليها واستغلالها بالطرق الملائمة لظروفها بما في ذلك حق التأميم وتحويل الملكية لمواطنيها .

- كما أقر برنامج العمل من أجل نظام اقتصادي دولي جديد توطيد التعاون الاقتصادي والفني بين البلدان النامية اذ اقترح في هذا المجال :-

1) اقامة وتدعيم التكامل الاقتصادي على المستويين الاقليمي والاقليمي الفرعي .

2) زيادة الواردات التي تأتي من البلدان النامية الاخرى .

3) تطوير تعاون وثيق في المجالات المالية والنقدية .

4) تطوير واقامة أجهزة فعالة للتعاون في مجالات الصناعة والعلوم والتكنولوجية والنقل البحري ووسائل الاتصال الجماهيري .

هذه المبادئ أكدها فيما بعد ميثاق حقوق وواجبات الدول الاقتصادية الصادر في ديسمبر 1974 الذي أكد على ضرورة التعاون بين الدول النامية على المستوى الاقليمي والاقليمي الفرعي لمواصلة تنميتها الاقتصادية والاجتماعية (1) .

يستخلص مما سبق أن النظام الاقتصادي الدولي الجديد يركز أساسا على وجوب التعاون بين الدول النامية فيما بينها للخروج من حلقة التخلف وأن تعتمد على نفسها فرادى وجماعات وعن طريق المنظمات الاقليمية أو الاقليمية الفرعية للتنسيق بين بعضها البعض للدفاع عن مصالحها تجاه الدول المتطورة اقتصاديا ، خاصة بعد وصول الحوار شمال جنوب الى نقطة الصفر ، وعدم قيام الجماعة الدولية بدورها في تصحيح الاوضاع العالمية المترتبة على هيكل التجارة الحالية للدول النامية فيجب على الدول النامية أن تغير منهجها التقليدي في المفاوضات مع الدول المتقدمة وأن تسلك سلوكا موحدا لتدعيم موقفها التفاوضي مع تلك الدول وأن تتخذ خطوات عملية لزيادة التعاون الاقتصادي بينها على أساس الاتفاق على استراتيجية موحدة تقوم على أساس الاعتماد على ذاتها وعلى مصادرها من أجل التنمية ولقد أكدت على هذه الفكرة مجموعة 77 في حوار

---

1) للتوضيح أكثر أنظر نص القرارين رقم 3201 - 3202 الصادرا عن الجمعية العامة للأمم المتحدة في 6 - 7 مايو 1974 تكريسا للجلسة العامة 2220 المنعقدة في أول مايو 1974 (النص العربي) .

الشمال والجنوب حيث أكدت في مؤتمر مانيلا لعام 1979 على ضرورة تحقيق التضامن بين العالم الثالث والاعتماد الجماعي على الذات لتقرير استراتيجية تفاوضية جماعية للاعتماد على الذات وتستحدث تغييرات هيكلية أساسية تهدف الى التحول الاقتصادي والتكنولوجي لمجتمعاتها(1)

ان الاعتماد الجماعي على الذات أو التعاون بين دول الجنوب يعتبر من مقتضيات النظام الاقتصادي الدولي الجديد ، فهو يركز على اعطاء الاولوية للتعاون الافقي بين بلدان العالم الثالث لا يقتصر على مجرد التفضيلات التجارية التي تعني ببساطة تخفيض التعرفة الجمركية ليشمل التعاون في مجال استخدام المواد الاولية والتنسيق في نظم الاستيراد والقروض ونقل التكنولوجيا وتبادل المعلومات والخبرات والتبادل الثقافي ، أي جميع التفاعلات بين العالم الثالث ، فالهدف الاسمى من هذه الاستراتيجية هو تدعيم حوار جنوب جنوب واعادة التوازن الى حوار الشمال والجنوب (2) .

هذه المطالب هي نفسها المطالب التي تدافع عنها وتريد تكريسها في الواقع كل من الدول الافريقية والدول العربية خاصة في مواثيق استراتيجية عمان وخطة لاغوس اللذين يشكلان طموحات وأهداف الدول الافريقية والدول العربية على المدى البعيد ، وهذا ما تأكد جليا كذلك في المؤتمرات والندوات المشتركة الافريقية العربية ، أو في خطتها التنموية الشاملة ، فالدول الافريقية والعربية تعتبر تدعيم حوار جنوب - جنوب يشكل النقطة المركزية في تطوير واعادة التوازن للحوار بين الشمال والجنوب وارساء أسس قانونية صحيحة للنظام الاقتصادي الدولي الجديد المنتظر.

غير أن أحداث الخليج الاخيرة والمتمثلة أساسا في غزو العراق للكويت في بداية أوت 1990 بغض النظر عن الاسباب التي أدت الى ذلك وتعرض العراق لحملة صليبية أمريكية أطلسية تحت ما عرف بالشرعية الدولية لاسترجاع الكويت وما تبعه من تدمير شامل للعراق ، ترتبت

---

1) UNCTAD ARWSIA PROGRAMME FOR COLLECTIVE SELF RELIANCE AND FRANUE WORK FOR NEGOCIATION MANILA MAY 1975 نقلا عن

د - عالة مصافي المرجع السابق ص 134 .

د . عالة مصافي المرجع السابق ص 135 .

عنه انقسامات خطيرة في العلاقات العربية العربية ستؤثر مباشرة في العلاقات العربية الافريقية المستقبلية ، وستضيف مشكل آخر من المشاكل التي كانت تعاني منها العلاقات الافريقية العربية مما سيعرقل مسيرة التعاون الافريقي العربي نتيجة انقسامات المواقف الرسمية الافريقية اتجاه حرب الخليج .

فباختلاف المواقف الرسمية للدول العربية اتجاه هذه الازمة ، انقسمت المواقف الرسمية الافريقية وان التزمت أغلبيتها بالصمت الا أن البعض منها انجر وراء المملكة العربية السعودية والولايات المتحدة الامريكية و بعث بقوات رمزية الى جانب الحلفاء لتحرير الكويت تحت غطاء الشرعية الدولية .

ومن هنا تطرح عدة أسئلة أولها هل التدفقات المالية العربية لافريقيا هي التي جلبت بعض الجيوش الافريقية لمنطقة الشرق الاوسط "ولو رمزية ؟ وأن انحياز بعض الدول الافريقية لدولة عربية على حساب دولة عربية أخرى كانت تقدم نفس الدعم المادي والمالي لافريقيا هو موقف مبدئي ؟ أم موقف مصلحي متأثرا بالتعاون الثنائي المالي خاصة ؟

وما هو مصير المؤسسات القانونية العاملة في اطار التعاون الافريقي العربي ، وهل ستتأثر هذه الاطر والميكانيزمات القانونية بتصدع العمل العربي المشترك بعد حرب الخليج وبالتالي كيف يكون مصير التعاون الافريقي العربي في ظل التحولات التي يعرفها العالم بصفة عامة والعالم العربي بصفة خاصة ؟

وهل ستبقى الالتزامات العربية اتجاه افريقية سائرة المفعول أم ستتوقف لان المعطيات الداخلية لبعض الدول العربية تغيرت تغييرا كبيرا ، والدول الدائنة أصبحت في بعض الحالات مدينة ، وتقترض أموالا هي الاخرى لاعادة بناء ما حطمته الحرب ؟

وفي الاخير يطرح السؤال التالي : ما هو مصير التعاون الافريقي العربي في ظل النظام العالمي الجديد؟ الذي ينادي به رئيس الولايات المتحدة الامريكية السيد جورج بوش حاليا ، والمتمثل خاصة في هيمنة الولايات المتحدة الامريكية على العالم خاصة بعد انهيار المعسكر الشيوعي وفي مقدمته الاتحاد السوفياتي ؟ مما سيجعل الصراع الدولي قائما بين الدول المتطورة بشكليها من جهة ودول العالم الثالث من جهة أخرى وستزيد الفجوة اتساعا بين العالم المتطور والعالم المتخلف اذا لم تتكاتف جهود العالم الثالث عن طريق التكتلات القوية لمجابهة العالم المتطور .

والله ولي التوفيق .

المراجـــع

1) باللغـــة العربيـــة

أ) كتب ومؤلفـــــات:

د . أمين أسبر: افريقيا والعرب طبعة أولى 1980 دار الحقائق لبنـــان.

د . اسماعيل الصربي : التكتل والاندماج الاقليمي بين الدول المتطورة الشركة الوطنية للنشر والتوزيـــع ـ الطبعة الثانية 1980 الجزائر.

د . ابراهيم محمد العناني : المنظمات الدولية العامة . دار النهضة العربية 1980.

د . ادوارد كاردل : الجذور التاريخية لعدم الانحياز ـ الاشتراكية فكرا وتطبيقا بلغراد مؤسسة الصحافة والنشر كومونيست ـ يوغسلافيا 1979 .

د . بارس بارس غالي : العلاقات الدولية في اطار منظمة الوحدة الافريقية ـ الطبعة الاولى 1974 مكتبة الانجلو مصرية القاهرة.

د . جلال يحي : العالم العربي الحديث منذ الحرب العالمية الثانية دار المعارف مصر 1987

د . حسن حسين : منظمة الدول الافريقية نشأتها وميثاقها وزارة الثقافة دار الكتاب العربي للطباعة والنشر 1967.

د . وهبي الهوري : وليد خدوري ـ النفط في العلاقات العربية والدولية منظمة الاقطار العربية المصدرة للبترول الكويت 1981.

د . يحي حلمي رجب: الرابطة بين جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية (دراسة قانونية سياسية) دار الفكر العربي ـ القاهرة 1976.

محمد محمد فايق: عبد الناصر والثورة الافريقية ـ دار الوحدة بيروت لبنان طبعة أولى 1980.

د . محمد سامي عبد الحميد : قانون المنظمات الدولية الطبعة الرابعة 1973 مؤسسة الثقافة الجامعية مصر.

د . محمد كامل المحامي : القانون الدولي العربي ـ دار العلم للملايين طبعة أولى بيروت 65

د . محمد السعيد الدقاق: الامم المتحدة والمنظمات الاقليمية منشأة المعارف الاسكندرية

د . محمد بجاوي : من أجل نظام اقتصادي دولي جديد . تعريب جمال مرسي ، ابن عمار الصغير مراجعة عبد الكريم بن حبيب اليونسكو ـ الشركة الوطنية للنشر والتوزيـــع ـ الجزائر 1980.

د . محمد طلعت الغنيمي : نظرات في العلاقات الدولية العربية منشأة المعارف الاسكندرية

.../...

د . سلوى محمد لبيب : ديلوماسية القمة والعلاقات الدولية الافريقية
دار المعارف ـ القاهرة 1976 .

سيروب استيبانيان : منظمة البلدان المصدرة للنفط (أوبيك)
منشورات النفط والتنمية بغداد 1980 .

د . عائشة راتب: المنظمات الدولية (دراسة نظرية تطبيقية) دار النهضة العربية .

د . عائشة راتب: التنظيم الدولي (الكتاب الثاني) التنظيم الاقليمي والمتخصص .
دار النهضة العربية القاهرة 1971 .

د . عبد الواحد محمد الفار: طبيعة القاعدة الدولية الاقتصادية في ظل النظام الدولي القائم . دار النهضة العربية القاهرة ـ مطبعة جامعة القاهرة 1985 .

د . عبد القادر سيد أحمد : المفاوضات بين الشمال والجنوب ترجمة عبد الحميد حاجيات وابراهيم نابري المطبوعات الجامعية الجزائر 1983 .

د . فائز أنجق : تقنين مبادئ التعايش السلمي . ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 82

فرانتز فانون : من أجل افريقيا (ترجمة محمد الميلي) الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر طبعة ثانية 1980 .

علي محافظة : عبد الحسن زلزلة ، مجدي حماد ، وآخرون جامعة الدول العربية الواقع والطموح . مركز دراسات الوحدة العربية طبعة أولى أبريل 1983 لبنان

عبد الملك عودة ، يوسف فضل حسن ، عز الدين عمر موسى وآخرون
العرب وافريقيا مركز دراسات الوحدة العربية ، منتدى الفكر العربي طبعة أولى يناير 1984 لبنان .

عبد المالك عودة : الامم المتحدة وقضايا افريقيا ـ القاهرة مكتبة الانجلو مصرية 1967 .

ايليا حريق ، سمير أمين ، اسماعيل صبري عبد الله ، وآخرون العرب والنظام الاقتصادي الدولي الجديد ، دار المشرق والمغرب للطباعة والنشر طبعة أولى 1983 بيروت ، التوزيع مؤسسة نوفل ش م م .

د . عدي قصور (محرر) مشكلات التنمية وصعوقات التكامل الاقتصادي العربي
ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983 .

د . نوري مر ، المنازعات الاقليمية (مجموعة محاضرات ألقيت على الطلبة السداسي الثاني ، ماجستير القانون الدولي والعلاقات الدولية 1983 - 1984
معهد الحقوق والعلوم الادارية الجزائر (غير مطبوعة) .

.../...

مولود عمروش: القاهرة العسكرية بافريقيا السوداء ، الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر 1981 .

نسيم قداح : التمييز العنصري وحركة التحرير في افريقيا الجنوبية الطبعة الثانية الشركة الوطنية للنشر والتوزيع الجزائر.

المقالات والدراسات : مجلة السياسة الدولية

د . رجاء عبد الرسول : رؤية مستقبلية للتعاون العربي الافريقي - مقال بمجلة السياسة الدولية عدد 80 أبريل 1985 .

حسن أبو طالب : مؤتمرات القمة وتحديات العمل العربي المشترك.

د . سلوى لبيب : الجنوب الافريقي في الثمانينات عدد 84 أبريل 1986 .

د . أحمد يوسف القرعي : تقرير حول التكامل المصري والسوداني بين الفكرة والممارسة عدد 84

د . فتحي حسن عطوة : أوغندا بين الحرب الاهلية والحكم المدني عدد 84.

المستقبل العربي :

د . طاهر حمدي كنعان : البعد الاقتصادي للعلاقات العربية الافريقية المعاصرة . المستقبل العربي عدد 53 يوليو 1983 ص 64 وما بعدها .

محمد محمد فاين : ثورة يوليو وافريقيا .

د . عبد المالك عودة : تقويم تجربة التعاون العربي الافريقي .

د . ابراهيم أحمد نصر الدين : مشكلات الاقراف العربية في القرن الافريقي المستقبل العربي عدد 74 أفريل 1985 .

د . حلمي الشعراوي : حول مسيرة التعاون العربي الافريقي ودور مؤسساته الدائمة .

د . نجوى أمين الفوال : العلاقات الثقافية بين العرب وافريقيا تاريخها وحاضرها ومستقبلها - المستقبل العربي عدد 85 مارس 1986 .

سمير حسني : الصندوق العربي للمعونة الفنية للدول الافريقية والعربية مخاطر توقف نشاطه - المستقبل العربي عدد 104 أكتوبر 1987 مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد المنعم السيد علي : الاقتصاد السياسي للمداخل الاقليمية للتكامل الاقتصادي العربي المستقبل العربي عدد 132 فيفري 1990 مركز دراسات الوحدة العربية.

عبد الصاحب العلواني : التحديات الاقليمية العربية وتحديات التنمية والامن القومي والغذائي - المستقبل العربي عدد 132 .

.../...

مصطفى الفلالي : آفاق اتحاد المغرب العربي - المستقبل العربي عدد 132 .

المهدي المنجرة : المغرب الكبير عام 2000 - المستقبل العربي عدد 53 جويلية 1983 مركز دراسات الوحدة العربية .

المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية :

عبد المجيد فاصلة : مجلس التعاون الخليجي أبعاده السياسية والامنية والاقتصادية المجلة الجزائرية للعلاقات الدولية عدد 1 الفصل الاول 1986 ديوان المطبوعات الجامعية الجزائر 1983 - 1984 .

مجلة شؤون عربية :

د . مجدي حماد : العلاقات العربية الافريقية المنظور الغربي والسوفياتي مجلة شؤون عربية عدد 32 أكتوبر 1983 .

د . اسماعيل شلبي : العلاقات العربية الافريقية في ظل الوجود الاسرائيلي عدد 32

د . يوسف الياس : التمازج الثقافي العربي الافريقي عدد 32

أحمد ثابت : الجامعة وتحديات الاعلام العربي في افريقيا عدد 32 .

مجلة صامد الاقتصادي : عدد 60 أبريل 1986 .

د . عبد القادر ياسين: التعاون العربي الافريقي وأبعاده صامد الاقتصادي عدد 60 أبريل 1986 .

عيسى الحميسي : التحويلات المالية العربية لافريقيا (1973 - 1984) دراسة تقييمية عدد 60 .

رفيق نصر الله : هل يكفي العامل الاقتصادي في العلاقات العربية الافريقية عدد 60 .

عبد القادر أحمد : قراءة في ندوة العرب وافريقيا .

سلمان جاب : اسرائيل في افريقيا دراسة لتطور العلاقات الاسرائيلية الافريقية 1957 1985 .

تقرير حول المراحل الهامة في مسيرة التعاون العربي الافريقي اعداد المصرف العربي الافريقي للتنمية .

المجلة المصرية للقانون الدولي :

د . محمد اسماعيل : لبيعة القاعدة القانونية . المجلة المصرية للقانون الدولي عدد 36 عام 1980 ص 65 - 128 .

.../...

مجلـــة الجيـــش:

ع. زواوي : التعاون العربي الافريقي مكاسب محددة ـ مجلة الجيش الوطني الشعبي العدد 129 ديسمبر 1974 ص 42 - 43.

سعيد بومرداسي : القمة الافريقية 21 منظمة الوحدة الافريقية في مواجهة التحديات مجلة الجيش عدد 257 أوت 1985 ص 6 - 28.

محمد بوعشة: في يوم افريقيا من أجل وحدة مقاتلة في مواجهة أمراض القارة. مجلة المجاهد الاسبوعية عدد 1295 ـ الحصة 31 ماي 1985.

الوثـــائـــق:

- ميثـاق الامم المتحدة.
- ميثاق منظمة الوحدة الافريقية (باللغتين)
- ميثاق جامعة الدول العربيـة.
- مواثيق حقوق الانســـان.
- قرارات مؤتمر القاهرة مارس 1977 (باللغتين)
- قرارات منظمة الوحدة الافريقية وجامعة الدول العربية المتعلقة بالتعاون العربي الافريقي.
- النظام القانوني للبنوك العربية العاملة في افريقيا.
- قرارات وتوصيات اللجنة الدائمة للتعاون العربي الافريقي (باللغتين)
- قرارات لجنة التنسيق في التعاون العربي الافريقي.

BIBLIOGRAPHIE

1/ Dr AZZOUZ KERDOUN.

La cooperation Arabo-Africaine. Dimensions et perspectives. O.P.

2/ A.J.TOYNBEE.

Afrique Arabe- Afrique Noire,traduit de l'Anglais par Yves Thor

2éme edition bibliothèque arabe SINDBAD Paris 1972.

3/ ALBERT FISHLOW.

Carlos Diaz Alexandro et autres-L'économie mondiale,pays pauvres

riches.Economica Paris 1981.

4/ BERNARD DUHAMEL.

La cooperation trilaterale,les relations entre l'Europe,l'Afrique

monde Arabe.Editions Sufenore 1962 PARIS. FRANCE.

5/A. BENACHENHOU.

Developpement et cooperation internationale. O.P.U. ALGER 1982.

6/ CLAUDE GAILLARD.

Les communautes européennes.Les organisations Africaines et l'eme

d'un nouvel ordre International. TOME 1. SNED ALGER 1980.

7/JOSEPH KANIE.-BIPOU WOOD.

Le droit international Africain. Problèmesgeneraux,réglements de

Librairie générale de droit et de jurisprudence. 1971.

8/ KIZERBO JOSEPH.

Histoire de L'Afrique Noire. HATIER PARIS 1978.

9/MORTIN YCHOUT CLARCK.

L'Afrique en droit international.Librairie générale de droit et de

-rudence 1971.

10/ ALBERT CHARLES et JEAN MEYRIAT.

Decolonisation et regimes politiques en Afrique Noire.Librairie AR

COLLIN 1967 PARIS 6e.

11/GONIDESC.

Les systemes politiques africains P.F. 1° partie Tome XIV Librairie

generale de droit et de jurisprudence PARIS 1970.

12/ RENE DUMONT.

L'Afrique Noire est mal partie. Editions du Seuil;edition revue et c

en 973.

13/ MALEK BOUHLEK.

La question du Sahara Occidental et le droit international.O P U 19

14/ MOHAMED BEDJAOUI.

Droit international e cooperation economique . CALEDO . MORISS TUNIS

ET L'EDITION . PARIS 1971.

15/ T.R. RAMZEd. et C. L. [illegible].

L'Afrique decolonisée (les cahiers du centre d'etudes socialistes n

Octobre - Decembre 1966 PARIS . FRANCE.

16/ YVES BENOIT/

Ideologies des independencesafricaines . Cahiers libres francois MAS

PARIS 1963.

17/ MOHAMED BENNOUNA.

tabilité politique et intervention sollicitée a propos de l'affair

Tchadienne(Problème actuel de l'unité Africaine)Colloque d'Alger 25/03-12/04/19

SNED ALGER 1973.

18/ SALIM M'DAOUC.

Cooperation et néo-colonialisme FRANCAIS .MASPERO PARIS V 1976.

... / ...

19/ SAADAH LOHOUBI.

Sous-développement et extraversion finacière du monde Arabe OPU ALGE

20/ABDELAZIZ JALLOH-DUNSTAIN.M.WAI-J.I[illegible]A CLAICUN et autres.

Les relations historiques et socio-culturelles entre l'Afrique et le

arabe de 19[illegible]5 à nos jours.

Histoire générale de l'Afrique (etudes et documents 7).

Documents de travail et compte rendu des debats des colloques tenus

du 25 au 27 Juillet 1979. UNESCO 1984.

21/ W. ARTHUR LEWIS.

L'ordre economique international(Fondements et evolution)Economica

22/ MADJID BEN[illegible] TKH.

Droit international du sous-developpement. Nouvel ordre dans la de

O.P.U. ALGER 1983.

23/ L'Afrique et le principe de l'integrité territoriale. Ministére des A.E. République A

-ne democratique et populaire .Editions par la direction de la documentation et des p

du Ministère de l'Orientation Nationale.

24/M'DOUDOU THIAM.

Les conflites entre etats Africains.Ouvrage politique etrangers de

Africains.

25/A.HERMAN SANTA CRUZ.

La discrimination raciale(etude) NATIONS UNIES 1976.

26/ SALAH LEBDIOUI

LOPAEP ET LE TIERS MONDE UNE EXPERIENCE DE COOPERATION SUD SUD O

ALGER 1987

27/ RAHIM KHERAD

LE NON ALIGNEMENT OPU ALGER 1983

.../...

R E V U E S.

/ ABDELMAHAB [illegible].

Afrique Australe vers une accelération de l'histoire Revue Algeri des relations internationales N°3 troisième trimestre 1986 OPU ALGER.

/M.E. GHOZALI.

L'opposition aux violations des droits de l'homme et plus particul a l'apartheid et au racisme et le droit international général.Revue Algerienne sciences juridiques economiques et politique MARS 1984 ALGER.

/ MOHAMED BEDJAOUI.

Le projet de création d'une communauté economique Africaine.Problé institutionels et juridiques.Revue Algerienne des relations internationales N° troisième trimestre 1986. O.P.U. ALGER

MESSAOUD AIT CHAALAL./

Le Maghreb,une necessité de l'histoire.Revue Algerienne des relati internationales O.P.U. ALGER 1986.

KHELIFA MAMERI./

Faiblesses et promesses des organisations sous reginales Africain Le cas de la Z.E.P. vue à travers la C.E.E. Revue Algerienne des relations inte -nationales N° 7.3? TRIM. O.P.U. ALGER 1987.

/ ABDELMADJID GOUAR./

Reflexion sur la cooperation Arabo-Africaine.Revues algeriennes d relations internationales 1°. TRIM.1987 O.P.U. Alger.

CONSTITUTION EL-MOUDJAHID: 21.10.1965 - 24.01.1989.- 27.10?19890.

.Declaration programme organisation et methode pour la cooperation economique et financièr ado,tés par la première conference Afro-Arabe(declaration et programme d'action) LE CAIRE 07 AU 09 MARS 1977.

. Rapport du secretaire administratif sur les activités du secretaire général dans le doma de la cooperation Afro-Arabe. TRIPOLI 21 au 26 Fevrier 1978.

. Declaration economique adoptée a la 4° conference des chefs d'Etats ou de gouvernements pays non-alignés.

Revue Algerienne des sciences juridiques politiques economiques 1973-197 .

عنوان البحث: التنظيم القانوني للتعاون الافريقي العربي المعاصر

مقدمة عامة:

الفصل الاول : الجذور التاريخية للعلاقات الافريقية العربية المعاصرة وعوامل التقارب بين افريقيا والعرب.

المبحث الاول : الجذور التاريخية للعلاقات الافريقية العربية.

المطلب الاول : أولى الاتصالات الافريقية العربية.

المطلب الثاني : دور الاسلام في العلاقات الافريقية العربية.

المطلب الثالث: الاحتلال الاوروبي لافريقيا والعالم العربي وأثر ذلك على التعاون الافريقي العربي .

المبحث الثاني : عوامل التقارب بين افريقيا والعالم العربي

المطلب الاول : دول متخلفة اقتصاديا .

المطلب الثاني : دول متضامنة في المحافل الدولية.

المطلب الثالث: وجود جنوب افريقيا والكيان الصهيوني .

الفصل الثاني : أهداف التعاون الافريقي العربي ووسائل تحقيقية

المبحث الاول : أهداف التعاون الافريقي العربي .

المطلب الاول : أهداف التعاون الافريقي العربي في قرارات جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية.

المطلب الثاني : أهداف التعاون الافريقي العربي من خلال قرارات المؤتمرات المشتركة

المبحث الثاني : الوسائل العامة لتحقيق التعاون الافريقي العربي .

المطلب الاول : دور جامعة الدول العربية ومنظمة الوحدة الافريقية في تحقيق التعاون الافريقي العربي .

المطلب الثاني : دور الدول العربية الافريقية في تحقيق التعاون الافريقي العربي .

المبحث الثالث: الميكانيزمات التنظيمية للتعاون الافريقي العربي المعاصر.

المطلب الاول : الهيكل التنظيمي العام للتعاون الافريقي العربي .

المطلب الثاني : المؤسسات المالية العربية وغير العربية الجماعية العاملة في اطار التعاون الافريقي العربي .

الفصل الثالث: حدود التعاون الافريقي العربي .

المبحث الاول: الحروب الاهلية والنزاعات الاقليمية وأثرها على التعاون الافريقي العربي .

المطلب الاول: الحروب الاهلية في افريقيا وأثرها على التعاون الافريقي العربي .

المطلب الثاني: النزاعات الاقليمية وأثارها على التعاون الافريقي العربي .

المبحث الثاني: نظرة الدول الافريقية والعربية الى مشكلة التنمية.

المطلب الاول: نظرة الدول الافريقية الى مشكلة التنمية (قمة لاغوس) .

المطلب الثاني: نظرة الدول العربية الى مشكلة التنمية (قمة عمان) .

المبحث الثالث: التنظيمات الاقليمية الجهوية الافريقية والعربية وأثرها على التعاون الافريقي العربي .

المطلب الاول: التنظيمات الاقليمية الجهوية الافريقية وأثرها على التعاون الافريقي العربي .

المطلب الثاني: التنظيمات الاقليمية الجهوية العربية وأثرها على التعاون الافريقي العربي .

الخاتمة: آفاق التعاون الافريقي العربي ، وأثره على النظام الاقتصادي الدولي الجديد .

.../...